

البنك المركزي المصري

التقرير السنوي
٢٠١٩/٢٠١٨

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة



السيد الأستاذ/ طارق حسن عامر
المحافظ ورئيس مجلس الإدارة



السيدة الأستاذة/ لبنى محمد هلال
نائب المحافظ



السيد الأستاذ/ جمال محمد نجم
نائب المحافظ



الأستاذة الدكتورة/ ليلى أحمد الخواجة
خبيرة اقتصاديًا



السيد الأستاذ/ كمال سمعان بباوى أبو الخير
خبيرًا ماليًا واقتصاديًا



الدكتور/ محمد عمران
رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية



السيد المستشار/ يحيى أحمد دكرورى
خبيرًا قانونيًا



السيد الأستاذ/ أحمد أشرف كجوك
ممثلًا عن وزارة المالية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يسرني أن أقدم التقرير السنوي للبنك المركزي المصري عن السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، والذي يبدأ بعرض موجز لأهم التطورات الاقتصادية العالمية لما لها من تأثير على التطورات الاقتصادية المحلية، ثم يتناول بالعرض والتحليل أهم التطورات الاقتصادية المحلية بما في ذلك النمو الاقتصادي والتضخم، والموازنة العامة وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية. هذا بالإضافة إلى نشاط البنك المركزي المصري، والتطورات النقدية والائتمانية والمصرفية.

تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، تأثراً بحالة التباطؤ التي شهدتها معظم الاقتصادات المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان، وكذلك الاقتصادات الناشئة كالصين والهند والبرازيل. ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى التداعيات السلبية الناجمة عن التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاع حالة عدم اليقين بشأن السياسات المتبعة في عدد من الاقتصادات الكبرى. وقد انخفض معدل البطالة على مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مع بلوغه مستويات قياسية منخفضة في بعض الاقتصادات الكبرى كالولايات المتحدة ومنطقة اليورو، كما تراجع معدل التضخم بالمنظمة مع انخفاض أسعار الطاقة. وتباينت توجهات السياسات النقدية على صعيد الاقتصادات المتقدمة الكبرى، فكانت تقييدية في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بينما استمرت السياسات التيسيرية في كل من منطقة اليورو واليابان. وارتفع مؤشر الدولار الأمريكي، نتيجة لرفع أسعار الفائدة الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على ارتفاع الطلب عليه كملاد آمن مع تراجع الإقبال على الاستثمارات مرتفعة المخاطر في الأسواق الناشئة، وهبوط أسعار النفط. وفيما يتعلق بأسعار السلع الأولية، انخفضت مؤشرات أسعار كل من الطاقة والمعادن الأساسية والسلع الزراعية، بينما ارتفعت أسعار الذهب مع زيادة الطلب عليه كملاد آمن. وقد توصلت منظمة الأوبك إلى اتفاق مع كبرى الدول المنتجة للبتترول من خارجها على خفض سقف الإنتاج لفترة مبدئية قوامها ستة أشهر، بهدف دعم أسعار النفط. وفيما يتعلق بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وافق الاتحاد على إرجاء خروج بريطانيا عدة مرات خلال فترة العرض، إلى أن تم خروجها منه بالفعل في يناير ٢٠٢٠.

وبالنسبة للتطورات الاقتصادية المحلية، نورد فيما يلي أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩:

- ارتفع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسعر السوق ليبلغ ٥,٦٪ خلال سنة التقرير مقابل ٥,٣٪ خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ - مسجلاً بذلك أعلى معدل نمو منذ ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - وجاء ذلك مدعوماً بتحسين مساهمة صافي الطلب الخارجي. واقتزن ذلك بانخفاض معدل البطالة إلى ٧,٥٪ خلال الربع الرابع (أبريل/ يونيو) من سنة التقرير مقابل ٩,٩٪ خلال الربع المناظر من السنة المالية السابقة. وبلغ معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج ٥,١٪ خلال سنة التقرير مقابل ٥,٣٪ خلال سنة المقارنة.
- نجحت السياسة النقدية التقييدية التي إنتهجها البنك المركزي المصري في احتواء الضغوط التضخمية من جانب الطلب والآثار الثانوية لصدمة العرض، وعليه فقد إرتأت اللجنة في اجتماعاتها بتاريخ (١٦ أغسطس، ٢٧ سبتمبر، ١٥ نوفمبر و ٢٧ ديسمبر ٢٠١٨) تثبيت سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة عند مستوى ١٦,٧٥٪ و ١٧,٧٥٪ وكذلك تثبيت سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي المصري وسعر البنك المركزي للائتمان والخصم عند مستوى ١٧,٢٥٪ لكل منهما. ومع انخفاض المعدل السنوي للتضخم إلى ١٢٪ في ديسمبر ٢٠١٨ وتحقيق البنك المركزي معدل التضخم المستهدف للربع الرابع لعام ٢٠١٨ وهو ١٣٪ (±٣٪)، فقد ارتأت اللجنة في اجتماعها بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٩ تخفيض أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس بما يتسق مع تحقيق معدل التضخم

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

المستهدف والبالغ ٩٪ ($\pm 3\%$) خلال الربع الرابع لعام ٢٠٢٠، واستقرار الأسعار على المدى المتوسط. وفي اجتماعها بتاريخ (٢٨ مارس و٢٣ مايو ٢٠١٩) قررت الإبقاء على أسعار العائد الأساسية دون تغيير.

- وفي ضوء التطورات السابقة، سجل المعدل السنوي للتضخم العام انخفاضاً ليصل إلى ٩,٤٪ في نهاية يونيو ٢٠١٩ مقابل ١٤,٤٪ في نهاية يونيو ٢٠١٨. وفي اجتماع اللجنة بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١٩، قررت الإبقاء على أسعار العائد الأساسية دون تغيير. كما قررت اللجنة في اجتماعاتها بتاريخ (٢٢ أغسطس، ٢٦ سبتمبر و١٤ نوفمبر ٢٠١٩) تخفيض أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي بواقع ١٥٠ نقطة أساس في الاجتماع الأول و ١٠٠ نقطة أساس في الاجتماع الثاني والثالث ليصل سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة إلى ١٢,٢٥٪ و ١٣,٢٥٪ على الترتيب، وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي المصري، وسعر البنك المركزي للائتمان والخصم ليلبغا ١٢,٧٥٪ لكل منهما.
- ارتفع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك ليصل إلى ما يعادل ٣٥,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ مقابل ما يعادل ٨,٠ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٨. واستمر في الارتفاع ليلبغ ٨٦,٧ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٩.
- ارتفع صافي الاحتياطات الدولية بنحو ٢٢٢,٠ مليون دولار بمعدل ٠,٥٪ خلال سنة التقرير ليلبغ ٤٤,٥ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩ وبما يغطي نحو ٨,٠ شهر من الواردات السلعية. واستمر في الارتفاع ليلبغ ٤٥,١ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٩ وبما يغطي ٨,٢ شهر واردات سلعية.
- سجل العجز الكلي لميزان المدفوعات ١٠٢,٥ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، نتيجة لتضايف عجز الحساب الجاري، وتراجع صافي التدفق للداخل للحساب الرأسمالي والمالي بمقدار النصف تقريباً. وتجدر الإشارة إلى تحقيق النصف الثاني من العام المالي محل العرض فائضاً كلياً بلغ نحو ١,٧ مليار دولار، مما حد من أثر العجز الكلي المحقق خلال النصف الأول من ذات العام.
- فقد حقق حساب المعاملات الجارية عجزاً بلغ نحو ١٠,٩ مليار دولار خلال سنة العرض، كنتيجة لزيادة عجز ميزان دخل الاستثمار، وتراجع صافي التحويلات الجارية بدون مقابل، وارتفاع العجز في الميزان التجاري غير البترولي. وقد حد من اتساع العجز الجاري تصاعد فائض ميزان الخدمات، وتحقيق الميزان التجاري البترولي فائضاً لأول مرة منذ السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣.
- وعلى جانب المعاملات الرأسمالية والمالية فقد سجلت صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٠,٩ مليار دولار، حيث ارتفع صافي التدفق للداخل للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، كنتيجة أساسية لارتفاع الأرباح المحتجزة، (والتي تم إعادة استثمارها في رؤوس أموال شركات قائمة)، بينما تراجع كل من صافي الاستثمارات في قطاع البترول، وصافي التحويلات الواردة من الخارج بغرض الاستثمار في القطاعات غير البترولية.
- تشير بيانات التنفيذ الفعلي للعمليات المالية لقطاع الموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى انخفاض العجز الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليلبغ ٨,٢٪ مقابل ٩,٨٪ خلال السنة المالية السابقة. وكذلك تحقق فائض أولى بلغت قيمته نحو ١٠٣,١ مليار جنيه، أو ما نسبته ٢,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل فائض أولى اقتصر على نحو ٤,٧ مليار جنيه أو ما نسبته ٠,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية السابقة. وهو ما يعكس أثر الإجراءات والإصلاحات الهيكلية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتي تهدف إلى تحقيق الانضباط المالي والوصول بالدين العام المحلي إلى مستويات مقبولة وقابلة للاستمرار.

- انخفضت نسبة الدين العام المحلى للناتج إلى ٨٠,٥٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٩، مقابل ٨٣,٣٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٨. كما انخفضت نسبة إجمالي الدين المحلى المستحق على الحكومة إلى ٧٠,١٪ مقابل ٧٠,٣٪.
- وعلى صعيد التقييمات العالمية للاقتصاد المصرى، رفعت وكالة موديز التصنيف الائتمانى لديون مصر السيادية فى إبريل ٢٠١٩ إلى B2 من B3، حيث رأت أن التزام السلطات بالإصلاحات المالية والاقتصادية سيساعد على تحسن أوضاع المالية العامة وتحفيز النمو الاقتصادى بصورة تدريجية، بما يودى إلى تراجع الدين العام الحكومى، وتحسن عجز الحساب الجارى مع توقع ارتفاع صادرات الغاز الطبيعى. غير أنها عدلت نظرتها المستقبلية لمصر من إيجابية إلى مستقرة، فى ضوء ضخامة الاحتياجات التمويلية، متوقعة أن تستمر مدفوعات خدمة الدين فى اقتطاع ٤٥٪ من الإيرادات الحكومية.

وخلال إعداد التقرير، وفيما يخص التحسن الذى تم إحرازه فى بيئة الأعمال، صدرت نسخة ٢٠٢٠ من مؤشر ممارسة الأعمال، حيث تقدمت مصر بواقع ستة مراكز لتحتل المركز ١١٤ من أصل ١٩٠ دولة. على خلفية تسهيل بدء النشاط، وكذلك تحسين منظومة الشباك الواحد. كما تم تحسين امداد الكهرباء للشركات من خلال إنشاء أنظمة إلكترونية للمراقبة والإبلاغ عن الأعطال. ومنح مزيد من الحماية لصغار حملة الأسهم، وتسهيل دفع الضرائب من خلال تطبيق منظومة إلكترونية لتقديم إقرارات ضريبتى دخل الشركات والقيمة المضافة والسداد الإلكتروني لكل منهما. وبالنسبة لمؤشر التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى والذى يضم ١٤٠ دولة، تقدمت مصر ستة مراكز لتصل إلى المرتبة ٩٤ فى عام ٢٠١٨، مع تحسن أداء مؤشرات البنية التحتية والقدرة على الابتكار وحجم السوق وسوق العمل. كما واصلت مصر التقدم على قائمة مؤشر الابتكار العالمى لعام ٢٠١٨ الذى يضم ١٢٦ دولة للعام الثانى على التوالى، لتصعد إلى المرتبة ٩٥ من المرتبة ١٠٥ مقارنة بعام ٢٠١٧.

وختاماً أتوجه بالشكر لكافة العاملين بالبنك المركزى والجهاز المصرفى على عطائهم وجهدهم الذى يقدمونه من أجل رفعة وازدهار الاقتصاد المصرى، سائلاً الله العلى القدير أن يشملنا جميعاً بتوفيقه ورعايته لتحقيق الخير والرقى لمصرنا الحبيبة.

المحافظ

طارق حسن عامر

محتويات التقرير

أ - ب	المؤشرات الرئيسية لأداء قطاعات الاقتصاد المصري
ج - ز	ملخص تنفيذي

	تطورات الاقتصاد العالمي	الفصل الأول
٢	النمو الاقتصادي	١/١
٤	البطالة والتضخم	٢/١
٥	أسعار الفائدة	٣/١
٧	أسعار الصرف	٤/١
٨	السلع الأولية	٥/١
١٠	الاحتياطيات الدولية	٦/١
	البنك المركزي المصري	الفصل الثاني
١١	السياسة النقدية	١/٢
١٤	نقود الاحتياطي	٢/٢
١٧	نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات	٣/٢
٢٠	العمليات التي تتم باستخدام شبكة السويفت	١/٣/٢
٢١	السيولة المحلية والأصول المقابلة لها	٤/٢
٢٤	نشاط قطاع الرقابة والإشراف	٥/٢
٢٩	إدارة سوق الصرف والاحتياطيات الدولية	٦/٢
٢٩	سوق الصرف الأجنبي والانتربنك الدولارى	١/٦/٢
٢٩	الاحتياطيات الدولية وادارتها	٢/٦/٢
٣٠	الدين العام المحلى والدين الخارجى	٧/٢
٣٠	الدين العام المحلى	١/٧/٢
٣٠	صافى الدين المحلى الحكومى	١/١/٧/٢
٣٢	صافى مديونية الهيئات العامة الاقتصادية	٢/١/٧/٢
٣٢	صافى مديونية بنك الاستثمار القومى	٣/١/٧/٢
٣٢	المديونية البنينة	٤/١/٧/٢
٣٣	الدين الخارجى	٢/٧/٢

	التطورات المصرفية	الفصل الثالث
٣٧	المركز المالي	١/٣
٣٨	جانب الخصوم	٢/٣
٣٨	الودائع	١/٢/٣
٣٩	جانب الأصول	٣/٣
٤٠	النشاط الاقراضى	١/٣/٣
٤٢	المعاملات بين البنوك في مصر ومع مراسليها بالخارج	٤/٣
٤٣	حركة التدفقات المالية فى البنوك	٥/٣
٤٥	مؤشرات أداء البنوك	٦/٣

	تطور أداء الاقتصاد الكلى	الفصل الرابع
٤٩	الناتج المحلى الإجمالى	١/٤
٥١	قوة العمل والتشغيل والبطالة	١/١/٤
٥٢	معدل التضخم	٢/٤
٥٥	المالية العامة	٣/٤
٥٥	قطاع الموازنة العامة للدولة	١/٣/٤
٥٨	الحكومة العامة	٢/٣/٤
٥٩	ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية	٤/٤
٥٩	ميزان المدفوعات	١/٤/٤
٦٢	حساب المعاملات الجارية	١/١/٤/٤
٦٥	حساب المعاملات الرأسمالية والمالية	٢/١/٤/٤
٦٨	التجارة الخارجية	٢/٤/٤
٦٨	التوزيع السلى والقطاعى لحصيلة الصادرات حسب درجة التصنيع	١/٢/٤/٤
٦٨	التوزيع السلى والقطاعى للمدفوعات عن الواردات وفقاً لدرجة الاستخدام	٢/٢/٤/٤
٧٠	التجارة الخارجية وفقاً للتوزيع الجغرافى	٣/٢/٤/٤
٧٥	الموازن السلى وفقاً للمجموعات السلىة	٤/٢/٤/٤
٧٧	قطاع الخدمات المالية غير المصرفية	٥/٤
٧٧	التطور التنظيمى والتشريعى	١/٥/٤
٨٠	سوق الأوراق المالية	٢/٥/٤

الملاحق

١٣/أ - ١/أ	أ - أهم قرارات مجلس إدارة البنك المركزي المصري خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩
٣٢/ب - ١/ب	ب - القسم الاحصائى

المؤشرات الرئيسية لأداء قطاعات الاقتصاد المصري

السنة المالية		
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	
		القطاع الحقيقي
٥,١	٥,٣	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (%)
٣,٥	٣,٨	منه : مساهمة القطاع الخاص (نقطة مئوية)
٥,٦	٥,٣	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسعر السوق (%)
٠,٨	٠,٨	منه : مساهمة الاستهلاك الخاص (نقطة مئوية)
٠,٣	٠,٢	: مساهمة الاستهلاك العام (نقطة مئوية)
٢,٢	٢,٤	: مساهمة التكوين الرأسمالي (نقطة مئوية)
		: مساهمة صافي الطلب الخارجي (الصادرات من السلع والخدمات مطروحاً منها الواردات من السلع والخدمات) (نقطة مئوية)
٢,٣	١,٩	
٩,٤	١٤,٤	معدل التضخم وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (حضر) (%)
٣,٠	٣٤,٠	معدل التضخم وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المنتجين (%)
		القطاع المالي والنقدي
١١,٨	١٨,٤	معدل نمو السيولة المحلية M2 (%)
١٦,١	٢٦,٤	معدل نمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية (%)
٠,٣-	٣,٣	معدل نمو الودائع بالعملة الأجنبية (%)
٢١,٢	٢٣,٨	الودائع بالعملة الأجنبية / إجمالي الودائع (معدل الدولار) (%)
٦٣,٨	٦٤,١	صافي المطلوبات من الحكومة / إجمالي الائتمان (%)
٢٢,٨	٢٣,٢	الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص / إجمالي الائتمان (%)
٩,١	٨,١	الائتمان الممنوح للقطاع العائلي / إجمالي الائتمان (%)
٤,٣	٤,٦	الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام / إجمالي الائتمان (%)
٦٠,٦	٦٨,١	التغير في صافي المطلوبات من الحكومة / التغير في إجمالي الائتمان (%)
١٩,٧	١٦,٣	التغير في الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص / التغير في إجمالي الائتمان (%)
١٩,١	١٢,٣	التغير في الائتمان الممنوح للقطاع العائلي / التغير في إجمالي الائتمان (%)
٠,٦	٣,٣	التغير في الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام/التغير في إجمالي الائتمان (%)
٤٤٤٨١	٤٤٢٥٩	صافي الاحتياطيات الدولية (بالمليون دولار) في نهاية الفترة
٨,٠	٨,٤	عدد شهور الواردات السلعية التي يغطيها صافي الاحتياطيات الدولية

تابع) المؤشرات الرئيسية لأداء قطاعات الاقتصاد المصري

السنة المالية		
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	
		مؤشرات السلامة المالية لدى البنوك، منها:
x١٦,٩	١٥,٧	معدل كفاية رأس المال متضمنا الدعامة التحوطية (%)
x٤,٢	٤,١	قروض غير منتظمة إلى إجمالي القروض (%)
x٩٧,٨	٩٨,٠	مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة (%)
١,٤	١,٤	العائد على متوسط الأصول* (%)
١٩,٢	١٩,٢	العائد على متوسط حقوق الملكية* (%)
		القطاع الخارجي
(١٢,٦)	(١٤,٩)	الميزان التجاري / الناتج المحلي الإجمالي (%)
٤,٣	٤,٤	الميزان الخدمي / الناتج المحلي الإجمالي (%)
٢,٧	٣,١	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر / الناتج المحلي الإجمالي (%)
٨,٣	١٠,٦	صافي التحويلات / الناتج المحلي الإجمالي (%)
		الدين الخارجي
٣٦,٠	٣٧,٠	الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي (نهاية يونيو) (%)
		الديون الخارجية قصيرة الأجل/إجمالي الدين الخارجي (نهاية يونيو) (%)
١٠,٢	١٣,٣	خدمة الدين الخارجي / الصادرات السلعية والخدمية (%)
٢٥,٥	٢٨,٠	
		المالية العامة
١٧,٩	١٨,٣	الإيرادات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي+ (%)
٢٦,١	٢٧,٩	النفقات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي+ (%)
٢٨,٢	٢٩,٤	إجمالي الأجور نسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة+ (%)
٢,٠	٠,١	الرصيد الأولي++ نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي+ (%)
٨,٢-	٩,٨-	الرصيد الكلي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي+ (%)
٨٠,٥	٨٣,٣	إجمالي الدين العام المحلي / الناتج المحلي الإجمالي (%)

* وفقاً للموقف في آخر سنة مالية معتمدة ٢٠١٨. وتنتهي السنة المالية في ٣٠ يونيو لبنوك القطاع العام، ٣١ ديسمبر للبنوك الأخرى - قوائم مالية مدققة (تتضمن فروع البنك الخارجية).

+ المصدر: وزارة المالية.

++ الرصيد الكلي بعد استبعاد مدفوعات الفوائد من إجمالي النفقات.

x يونيو ٢٠١٩.

ملخص تنفيذي

يقدم التقرير السنوي للبنك المركزي المصري عن السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ عرضًا موجزًا لأهم تطورات الاقتصاد العالمي، ثم يتناول نشاط البنك المركزي المصري، وأهم التطورات النقدية والائتمانية والمصرفية. هذا بالإضافة إلى أهم تطورات أداء الاقتصاد الكلي بما في ذلك النمو الاقتصادي والتضخم، والموازنة العامة، وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بالسنة السابقة ليقتصر على ٢,٦٪ مقابل ٣,٤٪، على خلفية تراجعها في كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء، بتأثير من التداعيات السلبية للتوترات التجارية المحتملة بين الولايات المتحدة والصين، وارتفاع حالة عدم اليقين بشأن السياسات المتبعة في عدد من الاقتصادات الكبرى. ففي الاقتصادات المتقدمة، تراجع النمو في الولايات المتحدة، ومنطقة اليورو واليابان، كما انخفض في الاقتصادات الناشئة مع تباطؤه في كل من الصين، والهند، والبرازيل، وروسيا، وجنوب إفريقيا، إلى جانب انكماش اقتصاد تركيا. وجاء هذا التباطؤ على خلفية خروج رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة لتسجل صافي تدفقات إلى الخارج يقدر بنحو ١١١,٦ مليار دولار خلال السنة، مع استمرار رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، وارتفاع المخاطر السياسية على الصعيد العالمي.

وقد انخفض معدل البطالة بدرجة طفيفة على مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ليصل إلى ٥,٢٪ في نهاية يونيو ٢٠١٩، مقابل ٥,٣٪ في نهاية يونيو ٢٠١٨، مع بلوغه مستويات قياسية منخفضة في الولايات المتحدة، ومنطقة اليورو واليابان وكندا، وكذلك في بعض الاقتصادات الناشئة كالصين وروسيا والبرازيل. وقد تراجع معدل التضخم على مستوى دول المنظمة (محسوبًا على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين) إلى ٢,١٪ مقابل ٢,٨٪، مع انخفاض أسعار الطاقة والطعام.

تباينت توجهات السياسة النقدية على صعيد الاقتصادات المتقدمة الكبرى خلال فترة العرض، مع استمرار تقييدها في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من خلال رفع أسعار الفائدة مرتين في الأولى، ومرة واحدة في الثانية، بينما استمرت السياسات التيسيرية في كل من منطقة اليورو واليابان. وعلى صعيد الاقتصادات الناشئة الكبرى، اتجهت بعض البنوك المركزية إلى اتباع سياسات توسعية بهدف دعم النمو الاقتصادي، ومنها الصين والبرازيل (خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك)، وخفضت الهند سعر الفائدة الأساسي ثلاث مرات بهدف تحفيز الاستثمارات والاستهلاك.

أما عن أداء البورصات العالمية، ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز ١٢٠٠ العالمي على خلفية زيادة التوقعات بخفض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الاقتصادات الكبرى خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٩، وفي مقدمتها مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وقد سجل مؤشر الدولار الأمريكي^(١) ارتفاعاً بمعدل ٠,٥٪ في نهاية يونيو ٢٠١٩ بالمقارنة بمستواه في نهاية يونيو ٢٠١٨، بتأثير من رفع الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على ارتفاع الطلب عليه كملاد آمن مع تراجع الإقبال على الاستثمارات ذات المخاطر الأعلى في الأسواق الناشئة، وهبوط أسعار النفط. أما مؤشر مورجان ستانلي لأداء عملات الاقتصادات الناشئة أمام الدولار، فقد سجل ارتفاعاً محدوداً مع توقف رفع أسعار الفائدة بالولايات المتحدة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩. ومن أبرز الاقتصادات الناشئة التي سجلت عملاتها صعوداً تاييلاند ومصر والمكسيك والفلبين. وعلى الجانب الآخر، فقدت عملة الأرجنتين ما يقرب من نصف قيمتها أمام الدولار، وكذلك فقدت الليرة التركية حوالى ربع قيمتها في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية بكل منهما.

(١) يقيس أداء الدولار الأمريكي أمام ستة عملات رئيسية وهي اليورو والجنبة الاسترليني والين الياباني والدولار الكندي والفرنك السويسري والكرون السويدي.

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

وفيما يخص أسعار السلع الأولية، سجل مؤشر أسعار الطاقة انخفاضًا حادًا كنتيجة رئيسية لهبوط أسعار البترول مع زيادة المعروض وتوقع تراجع الطلب. وقد توصلت منظمة الأوبك إلى اتفاق مع كبرى الدول المنتجة للبترول من خارجها على خفض سقف الإنتاج بمقدار ١,٢ مليون برميل يوميًا اعتبارًا من يناير ٢٠١٩ لفترة مبدئية قوامها ستة أشهر، بهدف دعم أسعار النفط. كما انخفض مؤشر أسعار المعادن بشكل حاد مع انخفاض أسعار كل من النحاس والألمنيوم والرصاص، كذلك تراجع مؤشر السلع الزراعية. أما أسعار الذهب، فقد سجلت ارتفاعًا ملحوظًا في ضوء تنامي حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي على الصعيد العالمي، مما أسفر عن ارتفاع الطلب عليه من قبل البنوك المركزية إلى أعلى مستوى له خلال ثلاث سنوات، خاصة من جانب كل من الصين والهند وروسيا وتركيا.

وبالنسبة للتطورات الاقتصادية المحلية، شهدت السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ ارتفاعاً في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسعر السوق ليبلغ ٥,٦٪، مقابل ٥,٣٪ خلال السنة المالية السابقة. ويعكس ذلك في جانب الطلب ارتفاع مساهمة الطلب الخارجي والتي بلغت ٢,٣ نقطة مئوية مقابل ١,٩ نقطة. أما في جانب العرض، فقد بلغ معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج ٥,١٪. ومن أهم القطاعات التي ساهمت في معدل النمو المحقق: الاستخراجات، التشييد والبناء، تجارة الجملة والتجزئة، السياحة، الصناعات التحويلية، والأنشطة العقارية.

هذا وقد ارتفع إجمالي الاستثمارات المنفذة (بالأسعار الجارية) بمعدل ٢٧,٩٪ ليصل إلى نحو ٩٢٢,٥ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، مقابل ٧٢١,١ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة.

في مجال إدارة السياسة النقدية، استمر البنك المركزي في العمل على تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في استقرار الأسعار للوصول بمعدل التضخم إلى مستوى ملائم ومستقر يساهم في بناء الثقة ودعم الاستثمار وتحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف. وقد جاءت قرارات لجنة السياسة النقدية عن السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ وعددها سبعة اجتماعات متوافقة مع تطورات معدل التضخم وتقديرات اللجنة لحجم الضغوط التضخمية، حيث نجحت السياسة النقدية التقييدية في إحتواء الضغوط التضخمية من جانب الطلب والآثار الثانوية لصددمات العرض، وعليه فقد ارتأت اللجنة في اجتماعاتها الأربعة الأولى بتاريخ (١٦ أغسطس و٢٧ سبتمبر و١٥ نوفمبر و٢٧ ديسمبر ٢٠١٨) تثبيت سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة عند مستوى ١٦,٧٥٪ و ١٧,٧٥٪ على الترتيب وكذلك تثبيت سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي المصري وسعر البنك المركزي للائتمان والخصم عند مستوى ١٧,٢٥٪ لكل منهما. ومع انخفاض المعدل السنوي للتضخم إلى ١,٢٪ في ديسمبر ٢٠١٨ وتحقيق البنك المركزي معدل التضخم المستهدف للربع الرابع لعام ٢٠١٨ وهو ١,٣٪ (±٠,٣)، فقد قررت اللجنة في اجتماعها بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٩ خفض أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس. ثم ارتأت اللجنة في اجتماعها بتاريخ (٢٨ مارس و٢٣ مايو ٢٠١٩) أن أسعار العائد مازالت مناسبة ولذلك قررت اللجنة الإبقاء على أسعار العائد الأساسية كما هي دون تغيير.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة في اجتماعها بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١٩، قررت الإبقاء على أسعار العائد الأساسية دون تغيير. كما قررت اللجنة في اجتماعاتها الثلاثة التالية بتاريخ (٢٢ أغسطس، ٢٦ سبتمبر، ١٤ نوفمبر ٢٠١٩) تخفيض أسعار العائد الأساسية بواقع ١٥٠ نقطة أساس في الاجتماع الأول و ١٠٠ نقطة أساس في كل من الاجتماعين الثاني والثالث، ليصل سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة إلى ١٢,٢٥٪ و ١٣,٢٥٪، وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي المصري، وسعر البنك المركزي للائتمان والخصم ليبلغا ١٢,٧٥٪ لكل منهما.

وفيما يتعلق بأهم التطورات النقدية والائتمانية خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، فقد تراجعت نقود الاحتياطي بنحو ٣٢,٣ مليار جنيه بمعدل ٤,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، مقابل زيادة بنحو ١٣٨,٧ مليار جنيه بمعدل ٢٤,٠٪ خلال السنة المالية السابقة لتصل إلى ٦٨٤,٠ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩. وارتفعت السيولة المحلية بمقدار ٤٠٩,٣ مليار جنيه بمعدل ١١,٨٪ خلال سنة التقرير، مقابل ٥٣٦,١ مليار جنيه بمعدل ١٨,٤٪ خلال السنة المالية السابقة لتصل إلى ٣٨٦٣,٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ وبما يمثل ٧٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عن العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

وبالنسبة للتطورات المصرفية، فيما يتعلق بتطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية فقد وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدتين في ٣ أكتوبر ٢٠١٨ و ٢٨ مارس ٢٠١٩ على إصدار التعليمات الرقابية الخاصة بكل مما يلي على الترتيب:

١- إدارة مخاطر أسعار العائد بالمراكز لغير أغراض المتاجرة

Interest Rate Risk for Banking Book (IRRBB)

يتم الإقرار عن تلك المخاطر على أساس منفرد للبنوك التي ليس لها شركات تابعة وفروع البنوك الأجنبية وعلى أساس مجمع للبنوك ذات المجموعات المصرفية وموافاة قطاع الرقابة والإشراف بال نماذج الخاصة بها بصفة دورية ربع سنوية اعتباراً من المركز المالي المنتهى في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨.

٢- إدارة مخاطر التركيز في إطار الدعامات الثانية لمقررات بازل

يتعين على البنوك البدء في تطبيق تلك التعليمات على أساس متطلبات كمية لقياس التركيز الائتماني بشقيه الفردي والقطاعي فضلاً عن الالتزام بالمتطلبات النوعية لإدارة مخاطر التركيز بصفة عامة اعتباراً من مارس ٢٠١٩.

هذا وجارى إعداد وإصدار أوراق مناقشة ونماذج دراسة الأثر الكمي (QIS) في إطار برنامج تحديث تطبيقات بازل III والمتعارف عليها بمسمى بازل IV بهدف تهيئة البنوك لتطبيق تلك التحسينات اعتباراً من أول يناير ٢٠٢٢.

وفيما يتعلق بالمركز المالي للبنوك العاملة في مصر (بخلاف البنك المركزي)، فقد ارتفع بمقدار ٤٣٦,٢ مليار جنيه بمعدل ٨,٦٪ خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، مقابل زيادة قدرها ٦٥٩,٧ مليار جنيه بمعدل ١٤,٩٪ خلال السنة المالية السابقة، ليصل إلى ٥٥١٦,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩، وبما يمثل ١٠٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي عن السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩.

وفيما يتعلق بمؤشرات السلامة المالية للبنوك، فقد بلغ معدل كفاية رأس المال لديها متضمنا الدعامات التحوطية نحو ١٦,٩٪ في نهاية يونيو ٢٠١٩، مقابل حد أدنى مقرر ١٢,٥٪، وبلغت الرافعة المالية ٦,٧٪ مقابل ٣,٠٪ كنسبة إلزامية اعتباراً من عام ٢٠١٨. وبلغ معدل العائد على متوسط الأصول وحقوق الملكية ١,٤٪، وبلغ صافي هامش العائد ٣,٠٪ عن العام المالي ٢٠١٨. وبلغت نسبة القروض والتسهيلات غير المنتظمة إلى إجمالي القروض والتسهيلات ٤,٢٪ في نهاية يونيو ٢٠١٩ مقابل ٤,١٪ في السنة المالية السابقة، كما بلغت نسبة مخصصات القروض والتسهيلات إلى القروض والتسهيلات غير المنتظمة ٩٧,٦٪ مقابل ٩٨,٠٪ في السنة المالية السابقة.

شهد قطاع نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات عدد من التطورات خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، ومنها إصدار قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي والذي يدعم توجهات الدولة في التحول إلى مجتمع رقمي، وفي إطار التأمين على المعاملات المالية الإلكترونية ضد المخاطر السيبرانية، فقد تم إعداد نماذج لوثائق تأمينية لعدد من شركات التأمين لتلبي احتياجات القطاع المصرفي. بالإضافة إلى مشروع ميكنة المتحصلات الحكومية عن طريق نقاط البيع الإلكترونية أو الموقع الإلكتروني من خلال استخدام المحول القومي لشركة بنوك مصر، وهناك أيضا مشروع اعرف عميلك (EKYC) والذي يهدف إلى تيسير فتح الحسابات المصرفية إلكترونياً، هذا بالإضافة إلى العديد من المشروعات الأخرى.

وبالنسبة للبورصة المصرية، فقد تم الإعلان عن مؤشر (EGX 30 Capped) في فبراير ٢٠١٩ ليحل محل مؤشر (EGX 20 Capped)، ويضم المؤشر الجديد ٣٠ شركة من حيث إجمالي قيمة التداول والسيولة، وقد تم احتساب المؤشر اعتباراً من يناير ٢٠٠٣. وبالنسبة لأداء البورصة المصرية، فقد شهدت تراجعاً في كافة مؤشراتنا حيث انخفض مؤشرها الرئيسي (EGX 30) خلال سنة التقرير بمعدل ١٣,٧٪ ليبلغ ١٤١٠٠,٧ نقطة في نهاية يونيو ٢٠١٩. كما تراجع مؤشر البورصة المصرية (EGX 30 Capped) بمعدل ١٨,٦٪ ليبلغ ١٧٣٧٦,٦ نقطة. كما سجل مؤشر (EGX 50 EWI) والذي يتضمن أكبر ٥٠ شركة من حيث السيولة والنشاط انخفاضاً بمعدل ٢٣,١٪ ليبلغ ٢١٠٣,٥ نقطة في نهاية يونيو ٢٠١٩.

وانخفض أيضاً مؤشرا الأسعار (EGX 70) و (EGX 100) بمعدل ٢٥,٠٪ و ٢٥,٣٪ ليبلغا ٦٠٣,٦ نقطة و ١٥٤٠,٦ نقطة في نهاية يونيو ٢٠١٩ على الترتيب. كما شهد مؤشر النيل- والذي يعكس نشاط الشركات الصغيرة والمتوسطة داخل بورصة النيل- تراجعاً بمعدل ٣,٧٪ ليصل إلى ٤٤٧,٦ نقطة في نهاية يونيو ٢٠١٩.

وفيما يتعلق بسوق الصرف الأجنبي، فقد بلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار في سوق الإنترنت ١٦,٧٠٥٧ جنيهاً في نهاية يونيو ٢٠١٩ مقابل ١٧,٨٨٧٨ جنيهاً في نهاية يونيو ٢٠١٨ بارتفاع في قيمة الجنيه بلغ ٧,١٪ خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩. وفي نهاية ديسمبر ٢٠١٩ بلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار ١٦,٠٤١٥ جنيهاً بارتفاع في قيمة الجنيه بلغ معدله ٤,١٪ خلال الفترة يوليو/ديسمبر من السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠.

وبالنسبة ل**صافي الاحتياطات الدولية** لدى البنك المركزي، فقد ارتفع بنحو ٠,٢ مليار دولار بمعدل ٠,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ ليصل إلى ٤٤,٥ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩، وبما يغطي نحو ٨,٠ شهور من الواردات السلعية.

اقتصرت العجز الكلي لميزان المدفوعات خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ على ١٠٢,٥ مليون دولار (مقابل فائض كلي بلغ نحو ١٢,٨ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة)، والجدير بالذكر ان النصف الثاني من السنة المالية محل العرض حقق فائضاً كلياً بلغ نحو ١,٧ مليار دولار، مما حد من أثر العجز الكلي المحقق خلال النصف الأول من ذات العام.

حقق حساب المعاملات الجارية عجزاً بلغ نحو ١٠,٩ مليار دولار خلال سنة العرض، كنتيجة لزيادة عجز ميزان دخل الاستثمار بمعدل ٧٥,٣٪، وتراجع صافي التحويلات الجارية بدون مقابل بمعدل ٥,١٪، وارتفاع العجز في الميزان التجاري غير البترولي بمعدل ١٣,٤٪ لارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بمعدل ٨,٦٪، وتراجع حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية بمعدل ٠,٧٪. وقد حد من اتساع العجز الجاري تصاعد فائض ميزان الخدمات بمعدل ١٧,٢٪، وتحقيق الميزان التجاري البترولي فائضاً لأول مرة منذ السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ بلغ ٨,١ مليون دولار.

سجل حساب المعاملات الرأسمالية والمالية خلال سنة العرض صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٠,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٢٢,٠ مليار دولار)، كنتيجة لانخفاض صافي تدفق الاستثمارات بمحظة الأوراق المالية في مصر ليسجل نحو ٤,٢ مليار دولار (مقابل نحو ١٢,١ مليار دولار)، وتراجع صافي المستخدم من القروض والتسهيلات طويلة ومتوسطة الأجل ليقصر على نحو ٤,٢ مليار دولار (مقابل نحو ٧,٩ مليار دولار)، بينما ارتفع صافي التدفق للداخل للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بمعدل ٦,٧٪ ليسجل نحو ٨,٢ مليار دولار (مقابل نحو ٧,٧ مليار دولار)، كنتيجة أساسية لارتفاع الأرباح المحتجزة، (والتي تم إعادة استثمارها في رؤوس أموال شركات قائمة)، بينما تراجع كل من صافي الاستثمارات في قطاع البترول، وصافي التحويلات الواردة من الخارج بغرض الاستثمار في القطاعات غير البترولية.

وفى مجال السياسة المالية، تشير بيانات التنفيذ الفعلى للعمليات المالية لقطاع الموازنة العامة للدولة (الجهاز الإدارى، والإدارة المحلية، والهيئات الخدمية) خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ والصادرة عن وزارة المالية إلى زيادة إجمالى الإيرادات العامة بنحو ١٣٦,٢ مليار جنيه بمعدل ١٦,٩٪ ليبلغ نحو ٩٤١,٩ مليار جنيه بما يمثل ١٧,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وكذا زيادة إجمالى النفقات بنحو ١٤٠,٧ مليار جنيه بمعدل ١١,٤٪ ليصل إلى نحو ١٣٦٩,٩ مليار جنيه بما يمثل ٢٦,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وهو ما أسفر عن عجز نقدى بلغ نحو ٤٢٨,٠ مليار جنيه بما نسبته ٨,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى. وبإضافة صافى حيازة الأصول المالية إلى العجز المذكور، ينخفض العجز الكلى للموازنة العامة بمقدار ٢,٧ مليار جنيه مقارنة بنظيره خلال السنة المالية السابقة ليصل إلى نحو ٤٣٠,٠ مليار جنيه. وكذلك انخفضت نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالى لتصل إلى ٨,٢٪ مقابل ٩,٨٪ خلال السنة المالية السابقة. كما تحقق فائض أولى بلغت قيمته نحو ١٠٣,١ مليار جنيه، أو ما نسبته ٢,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقابل فائض أولى اقتصر على نحو ٤,٧ مليار جنيه أو ما نسبته ٠,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال السنة المالية السابقة.

بلغ إجمالى الدين العام المحلى ٤٢٨٢,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٩ (مقابل ٣٦٩٦,٤ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٨)، وانخفضت نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٨٠,٥٪ مقابل ٨٣,٣٪. ويعادل رصيد الدين العام المحلى، صافى كل من الدين المحلى الحكومى، ومديونية الهيئات العامة الاقتصادية، ومديونية بنك الاستثمار القومى، مطروحاً منه المديونية البيئية لكل من الهيئات العامة الاقتصادية والحكومة قبل البنك المذكور.

وقد ارتفع إجمالى الدين العام المستحق على الحكومة (المحلى والخارجى) بمعدل ١٧,٩٪ خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ ليبلغ ٤٦٨٣,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٩.

وبالنسبة لرصيد الدين الخارجى مقوماً بالدولار الأمريكى، فقد بلغ نحو ١٠٨,٧ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٩ مسجلاً ارتفاعاً بنحو ١٦,١ مليار دولار مقارنة بنهاية يونيو ٢٠١٨. وقد جاء ذلك الارتفاع محصلة لزيادة صافى المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو ١٦,٥ مليار دولار، وانخفاض أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكى بنحو ٠,٤ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩.

وبالنسبة لمؤشرات الدين الخارجى لمصر فقد جاءت فى الحدود الأمانة وفقاً لتصنيف صندوق النقد والبنك الدوليين، وفى ضوء مقارنتها بنظيراتها لمجموعات دول الأقاليم الاقتصادية فى نهاية يونيو ٢٠١٩، فقد بلغت نسبة الدين الخارجى للناتج المحلى الإجمالى نحو ٣٦,٠٪ (٤٨,٧٪ لدول أمريكا اللاتينية والكاريبى، و ٤٧,٥٪ لدول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، ونسبة الدين الخارجى قصير الأجل إلى إجمالى الدين الخارجى نحو ١٠,٢٪ (١٤,٢٪ لدول أمريكا اللاتينية والكاريبى، و ٢١,٣٪ لدول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، ونسبة خدمة الدين الخارجى للصادرات السلعية والخدمية ٢٥,٥٪ خلال السنة المنتهية فى يونيو ٢٠١٩ (٤٦,٤٪ لدول أمريكا اللاتينية والكاريبى، و ٢٣,١٪ لدول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

الفصل الأول : تطورات الاقتصاد العالمى

- ١/١ - النمو الاقتصادى
- ٢/١ - البطالة والتضخم
- ٣/١ - أسعار الفائدة
- ٤/١ - أسعار الصرف
- ٥/١ - السلع الأولية
- ٦/١ - الاحتياطات الدولية

الفصل الأول تطورات الاقتصاد العالمي

شهدت السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ تراجعاً في نمو الاقتصاد العالمي مقارنةً بالسنة السابقة ليبلغ متوسطه ٢,٦٪، وجاء التراجع في كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء نتيجة لارتفاع التعريفات الجمركية بسبب التوترات التجارية على الصعيد العالمي، خاصة بين الولايات المتحدة والصين، وتراجع مستوى الثقة في بيئة الأعمال، بالإضافة إلى ارتفاع حالة عدم اليقين بشأن السياسات في العديد من الاقتصادات. وجاء هذا التباطؤ في ظل خروج رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة، حيث بلغ صافي التدفقات إلى خارجها حوالي ١١١,٦ مليار دولار خلال السنة محل العرض، على خلفية استمرار رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، وارتفاع المخاطر السياسية.

السياسة النقدية: واصل مجلس الاحتياطي الفيدرالي تقييد السياسة النقدية خلال النصف الأول من فترة العرض قبل التوقف عن ذلك خلال النصف الثاني، على خلاف خفضها ثلاث مرات خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٩. أما البنوك المركزية الكبرى في كل من منطقة اليورو واليابان، فقد أبطت على أسعار الفائدة الأساسية بدون تغيير. كما رفع بنك إنجلترا سعر الفائدة الأساسي مرة واحدة فقط. وعلى صعيد الاقتصادات الناشئة، اتجهت بعض البنوك المركزية إلى اتخاذ بعض الإجراءات التيسيرية بهدف دعم النمو الاقتصادي، وذلك في كل من الصين والبرازيل، بينما تم رفع سعر الفائدة ثلاثة مرات في الهند.

السياسات المالية: في الولايات المتحدة تم التوصل إلى اتفاق في فبراير ٢٠١٩ لإنهاء الإغلاق الحكومي الذي استمر لمدة ٣٥ يوماً، وهو الإغلاق الأطول على الإطلاق. وأعلنت الصين خلال شهر أبريل ٢٠١٩ عن حزمة من الإجراءات لتحفيز النمو الاقتصادي بعد أن بلغ أدنى مستوى له منذ ثلاث عقود، والتي شملت إصدار الحكومات المحلية لسندات بقيمة ١,٢ تريليون يوان (حوالي ١٧٩ مليار دولار) بهدف تمويل مشروعات البنية التحتية، إلى جانب خفض ضريبة القيمة المضافة لمساعدة المؤسسات والشركات الصغيرة على خفض التكلفة وزيادة استثماراتها. أما تركيا، فقد أعلنت خلال أبريل ٢٠١٩ عن حزمة إصلاحات لدعم القطاع المصرفي، تتضمن إعادة هيكلة رؤوس أموال البنوك المتعثرة، وشطب بعض القروض الرديئة. وفي الأرجنتين، وافق صندوق النقد الدولي على زيادة قيمة القرض المتفق عليه ليصل إلى ٥٧ مليار دولار، يتم صرفها على ثلاث سنوات، وهو أكبر برنامج إنقاذ على الإطلاق يمنحه الصندوق. وجاء القرض مشروطاً بتوقف بنك الأرجنتين المركزي عن التدخل لدعم العملة المحلية، التي فقدت ٥٠٪ من قيمتها في عام ٢٠١٨.

التوترات التجارية: أعلنت الولايات المتحدة عن فرض رسوم إضافية بواقع ١٠٪ على بعض الواردات الصينية، اعتباراً من سبتمبر ٢٠١٨، وردت الصين بفرض تعريفات تتراوح بين ٥-١٠٪ على الواردات الأمريكية في نفس الشهر (تم رفعها إلى ٢٥٪ اعتباراً من أول يونيو ٢٠١٩). وفي أوائل شهر ديسمبر ٢٠١٨، تم الاتفاق بين الرئيسين الأمريكي والصيني على هدنة مؤقتة يتفاوضان خلالها على إبرام اتفاق دائم لاحتواء الحرب التجارية المتعددة بينهما، غير أن توقف هذه المفاوضات في مايو ٢٠١٩، دفع الولايات المتحدة إلى رفع الرسوم المشار إليها إلى ٢٥٪ خلال نفس الشهر. وفي يونيو ٢٠١٩، صعد الرئيس الأمريكي الإجراءات المتخذة ضد الصين للحد من هيمنتها على الجيل الخامس من شبكات تكنولوجيا المعلومات، بمنع شركتين من ممارسة الأنشطة التجارية مع الشركات الأمريكية، ومنع بيع منتجاتهم في الولايات المتحدة. وجدير بالذكر، أنه تم التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق بين الطرفين وتوقيع المرحلة الأولى منه في ١٥ يناير ٢٠٢٠.

الاتفاقيات التجارية: اتفقت منظمة الأوبك مع كبرى الدول المنتجة للبتروول من خارجها على خفض سقف الإنتاج بمقدار ١,٢ مليون برميل يومياً اعتباراً من يناير ٢٠١٩ (بواقع ٨٠٠ ألف برميل يومياً من دول الأوبك) لفترة مبدئية قوامها ستة أشهر، بهدف دعم الأسعار في ضوء توقع اختلال التوازن بين العرض والطلب العالمي في عام ٢٠١٩.

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

ودخلت اتفاقية التجارة الحرة بين اليابان والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في مطلع فبراير ٢٠١٩ بهدف إقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تغطي نحو ٣٠٪ من الاقتصاد العالمي، يتم بموجبها إلغاء التعريفات على السيارات اليابانية بنسبة ١٠٪ وعلى معظم مكونات السيارات الواردة منها بنسبة ٣٪، في مقابل إلغاء الرسوم اليابانية البالغة نحو ٣٠٪ أو أكثر على الجبن المصنع في الاتحاد الأوروبي، وغيرها من السلع.

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: وافق الاتحاد في أبريل ٢٠١٩ على إرجاء خروج بريطانيا منه حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٩، وذلك بعد أن رفض البرلمان البريطاني في أواخر شهر مارس ٢٠١٩ الاتفاقية المقترحة من قبل رئيسة الوزراء البريطانية للخروج من الاتحاد (بعد تعديلها)، وذلك للمرة الثالثة. وقد تقرر التأجيل أكثر من مرة فيما بعد، ليكون موعد الخروج النهائي هو نهاية يناير ٢٠٢٠ وهو ما تم بالفعل.

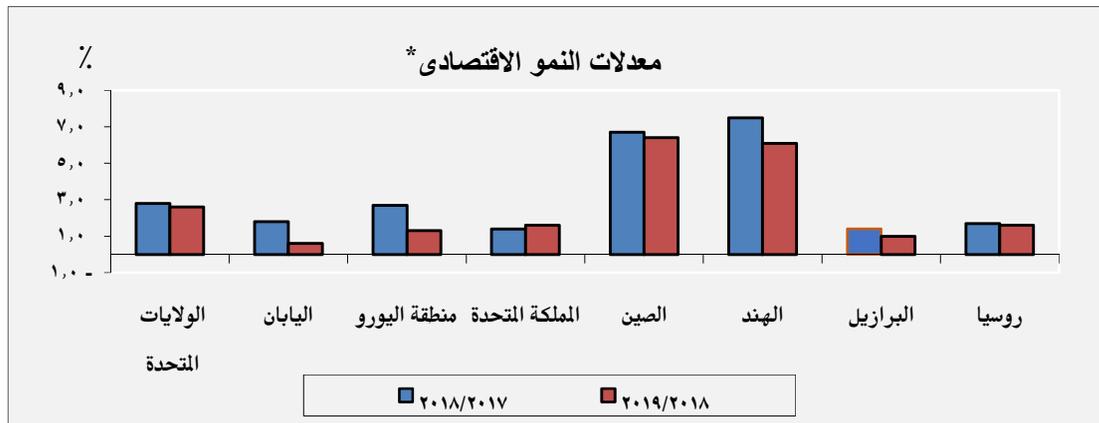
التصنيفات السيادية الائتمانية: رفعت وكالة فيتش تصنيف اليونان إلى "BB-" مقابل "B" مع نظرة مستقبلية مستقرة، بعد انتهاء الحزمة الثالثة والأخيرة من حزم الإنقاذ التي حصلت عليها (في أغسطس ٢٠١٨)، وهو الأمر الذي مكنها من العودة مجددًا إلى أسواق المال العالمية. بينما خفضت وكالة موديز في أكتوبر ٢٠١٨ التصنيف الائتماني لديون إيطاليا السيادية بواقع درجة واحدة إلى "Baa٣" مع نظرة مستقبلية مستقرة، مستندة إلى تدهور أوضاع المالية العامة وارتفاع مستويات عجز الموازنة المستهدفة خلال السنوات القادمة، إلى جانب المستوى المرتفع للدين العام. كما خفضت الوكالة المذكورة في يونيو ٢٠١٩ تصنيف ديون تركيا السيادية إلى "B١" بدلاً من "Ba٣" مع نظرة مستقبلية سلبية، بعد خفضه في أغسطس ٢٠١٨، مستندة إلى أن الاقتصاد مازال معرضًا إلى حد كبير لتقلبات حادة طويلة المدى، بالإضافة إلى ضعف مستوى الاحتياطيات الأجنبية.

أما مؤشر مورجان ستانلي لأداء عملات الأسواق الناشئة أمام الدولار، فقد سجل ارتفاعًا محدودًا بمعدل ١,٣٪ مع التوقف عن رفع أسعار الفائدة بالولايات المتحدة خلال النصف الثاني من السنة محل العرض. ومن أبرز الاقتصادات الناشئة التي سجلت عملاتها صعودًا تايلاند ومصر والمكسيك والفلبين، بينما فقدت عملة الأرجنتين ما يقرب من نصف قيمتها أمام الدولار، وفقدت الليرة التركية حوالى ربع قيمتها في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية بكل منهما.

مؤشر ستاندرد آند بورز ١٢٠٠ العالمي للأوراق المالية: سجل ارتفاعًا بمعدل ٤,٢٪ في نهاية السنة المالية محل العرض، بالمقارنة بنهاية السنة السابقة، مع زيادة التوقعات بخفض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الاقتصادات الكبرى خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٩، وفي مقدمتها مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

١/١- النمو الاقتصادي

تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال السنة ٢٠١٨/٢٠١٩ ليبلغ ٢,٦٪ في المتوسط مقابل ٣,٤٪ خلال ٢٠١٧/٢٠١٨، بتأثير رئيسي من التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وتراجع مستوى الثقة في بيئة الأعمال، وتقييد الأوضاع المالية العالمية وخاصة خلال النصف الأول من السنة، وتساعد حالة عدم اليقين بشأن السياسات المتبعة في العديد من الاقتصادات. وجاء التراجع في الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء ليبلغ ١,٧٪ و ٤,١٪ على التوالي مقابل ٢,٥٪ و ٤,٩٪.



* المصدر: OECD

الولايات المتحدة الأمريكية: تراجع معدل نمو الناتج ليصل إلى ٢,٦٪ خلال الفترة محل العرض مقابل ٢,٨٪ خلال السنة السابقة، بتأثير من التوترات التجارية وانحسار الأثر الإيجابي للتخفيضات الضريبية على الاقتصاد. فقد تباطأت الاستثمارات الثابتة وانخفض معدل نمو الصادرات بشكل ملحوظ. بينما استمر نمو الاستهلاك الخاص بنفس وتيرة السنة السابقة، وارتفع معدل الزيادة في الإنفاق الحكومي، وتباطأت الواردات. كما تباطأ نمو اقتصاد اليابان ليقصر على ٠,٦٪ مقابل ١,٨٪ كنتيجة أساسية لانكماش الصادرات، وتباطؤ الاستثمارات الثابتة وضعف نمو الاستهلاك الخاص، بينما ارتفع معدل نمو الإنفاق الحكومي، وتباطأت الواردات، على خلفية تأثرها ببعض الكوارث الطبيعية.

منطقة اليورو: تراجع نمو الناتج ليقصر على ١,٣٪ مقابل ٢,٧٪ بسبب تراجع ثقة المستثمرين والمستهلكين في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى ارتفاع حالة عدم التيقن المتعلقة بالسياسات المالية بسبب الاحتجاجات التي جرت في فرنسا، وتعطل إنتاج السيارات في ألمانيا عقب تطبيق معايير جديدة للانبعاثات، فضلاً عن تزايد المخاوف بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق وتداعياته السلبية بالنسبة للإنفاق الاستثماري في المنطقة. وجاء هذا التراجع على خلفية تباطؤ نمو كل من الإنفاق بشعبته الخاص والحكومي والصادرات. وقد تراجعت معدلات نمو الاقتصادات الأربعة الكبرى بالمنطقة، لتبلغ في ألمانيا ٠,٨٪ مقابل ٢,٧٪، وفي فرنسا ١,٣٪ مقابل ٢,٥٪، وإيطاليا ٠,١٪ مقابل ١,٥٪، وإسبانيا ٢,١٪ مقابل ٢,٧٪، إلى جانب تراجعها في اليونان إلى ١,٦٪ مقابل ٢٪. أما في المملكة المتحدة، فقد ارتفعت وتيرة النمو الاقتصادي لتصل إلى ١,٦٪ مقابل ١,٤٪، مع الاتجاه إلى التعجيل بأنشطة الإنتاج قبل الموعد المقرر للخروج من الاتحاد الأوروبي. وجاء النمو بدعم من الارتفاع الملحوظ في الإنفاق الحكومي، رغم تباطؤ كل من الاستهلاك الخاص والاستثمارات الثابتة، وارتفاع نمو الواردات.

الاقتصادات الناشئة: تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين ليقصر على ٦,٤٪ مقابل ٦,٧٪، مع تزايد التوترات التجارية مع الولايات المتحدة، فضلاً عن تباطؤ الاستثمار المحلي وخاصة في البنية التحتية (بعد قيام الحكومة بتطبيق قواعد تنظيمية أكثر صرامة بهدف خفض مستويات الدين، وتقليص نشاط بنوك الظل، وتغيير نمط النمو لضمان استدامته). وجاء هذا التراجع على خلفية تباطؤ معظم القطاعات المساهمة في الناتج بما في ذلك كل من التصنيع (سجل في مايو ٢٠١٩ الوتيرة الأدنى منذ أكثر من ١٧ عامًا)، والزراعة، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات، والعقارات. كما تباطأ نمو اقتصاد الهند ليقصر على ٦,١٪ مقابل ٧,٥٪، على خلفية تراجع معدل الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى ٩,٨٪ مقابل ١١,٥٪، والاستثمارات الثابتة إلى ٧,٨٪ مقابل ١١,٧٪، بينما ارتفعت وتيرة نمو كل من الاستهلاك الخاص والصادرات، وتباطأت الواردات. وقد تأثر النشاط الاقتصادي بالصعوبات التي واجهها القطاع المصرفي مع زيادة القروض المتعثرة، وخاصة في بنوك القطاع العام، إلى جانب تعرض قطاع صناعة السيارات لأزمة بسبب تباطؤ الطلب ونقص التمويل.

وقد تراجع نمو اقتصاد البرازيل ليصل إلى ١,٠٪ مقابل ١,٤٪، مع تأثر النشاط الاقتصادي بالاضطرابات التي سادت قطاع التعدين وأدت إلى تعطل الإنتاج، عقب كارثة انهيار أحد السدود المرتبطة بنشاط التعدين. فقد زادت حدة انكماش الإنفاق الحكومي، وتباطأ كل من الاستهلاك الخاص والصادرات، بينما تصاعد نمو الاستثمارات الثابتة وتراجعت الزيادة في الواردات. كما تراجعت وتيرة نمو الاقتصاد الروسي بقدر طفيف لتصل إلى ١,٦٪ مقابل ١,٧٪ نتيجة تباطؤ الاستهلاك الخاص، والإنفاق الحكومي، والاستثمارات الثابتة والصادرات، بينما انكشحت الواردات. وبالمثل، انخفض نمو اقتصاد جنوب إفريقيا ليقصر على ٠,٥٪ مقابل ١,٥٪ مع التأثر بتواتر حالات انقطاع الكهرباء في كافة أرجاء البلاد بعد تعرض شركة الكهرباء الحكومية لأزمة مالية. وقد انكشحت الاستثمارات الثابتة، وتراجع نمو الاستهلاك الخاص وارتفعت الواردات، بينما تصاعدت الزيادة في الإنفاق الحكومي والصادرات.

٢/١ - البطالة والتضخم

انخفض معدل البطالة على مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في يونيو ٢٠١٩ بدرجة طفيفة ليصل إلى ٥,٢٪ مقابل ٥,٣٪ في يونيو ٢٠١٨. ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى بلوغه مستويات قياسية منخفضة في الولايات المتحدة، ليظل قريباً من أدنى مستوى له منذ ديسمبر ١٩٦٩، وكذلك منطقة اليورو (أقل معدل للبطالة منذ يوليو ٢٠٠٨)، فضلاً عن تراجعها في اليابان (أقل معدل منذ فبراير ٢٠١٩) وكذلك كندا.

وفي دول الاقتصادات الناشئة تباينت اتجاهات البطالة، فقد انخفض معدلها في كل من الصين وروسيا (المعدل الأدنى منذ عام ١٩٩٢) والبرازيل، بينما ارتفع في كل من الهند وتركيا وجنوب إفريقيا. ويوضح الجدول التالي التغير في معدلات البطالة في بعض الاقتصادات المتقدمة والناشئة الكبرى.

معدل البطالة (%)		
يونيو ٢٠١٩	يونيو ٢٠١٨	
٣,٧	٤,٠	الولايات المتحدة
٣,٩	٤,٠	المملكة المتحدة*
٢,٣	٢,٤	اليابان
٥,٥	٦,٠	كندا
٧,٥	٨,٢	منطقة اليورو
٣,١	٣,٤	ألمانيا
٨,٧	٩,٠	فرنسا
٩,٧	١٠,٨	إيطاليا
٣,٦ (أبريل/يونيو)	٣,٨ (أبريل/يونيو)	الصين
٧,٩	٥,٧	الهند
٤,٤	٤,٧	روسيا
١٣,٠	١٠,٢	تركيا
١٢,٠ (أبريل/يونيو)	١٢,٤ (أبريل/يونيو)	البرازيل
٢٩,٠ (أبريل/يونيو)	٢٧,٢ (أبريل/يونيو)	جنوب أفريقيا

* متوسط ثلاثة أشهر

المصدر: OECD

انخفض معدل التضخم السنوي على مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (محسوباً على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين) إلى ٢,١٪ في نهاية يونيو ٢٠١٩، مقابل ٢,٨٪ في نهاية يونيو ٢٠١٨، كحصلة لانخفاض أسعار الطاقة والطعام. وقد انخفض بشكل ملحوظ في كل من الولايات المتحدة، ومنطقة اليورو، والمملكة المتحدة، بينما استقر في اليابان.

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠١٨

وغلِبَ الارتفاع على معدل التضخم في الاقتصادات الناشئة الكبرى، مع تصاعده في الصين إلى ٢,٧٪ (أعلى مستوى منذ فبراير ٢٠١٨) نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى أعلى مستوى لها منذ يناير ٢٠١٢ مع ارتفاع أسعار اللحوم. كما ارتفع في كل من الهند وروسيا وجنوب أفريقيا، وكذلك في تركيا. بينما انخفض في البرازيل إلى ٣,٤٪ وهو أقل معدل منذ شهر مايو ٢٠١٨، نتيجة تراجع أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية والإسكان والنقل. ويوضح الجدول التالي التغيير في معدلات التضخم بكبرى الاقتصادات المتقدمة والناشئة.

معدلات التضخم السنوي (%)
(محسوبًا على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين)

يونيو ٢٠١٩	يونيو ٢٠١٨	
١,٦	٢,٩	الولايات المتحدة
١,٩	٢,٣	المملكة المتحدة
٠,٧	٠,٧	اليابان
١,٣	٢,٠	منطقة اليورو
١,٦	١,٩	ألمانيا
١,٢	٢,٠	فرنسا
٠,٧	١,٣	إيطاليا
٠,٤	٢,٣	أسبانيا
٢,٧	١,٩	الصين
٨,٦	٣,٩	الهند
٣,٤	٤,٤	البرازيل
٤,٧	٢,٣	روسيا
١٥,٧	١٥,٤	تركيا
٤,٥	٤,٤	جنوب أفريقيا

المصدر: stats.oecd.org

٣/١ - أسعار الفائدة

تباينت توجهات السياسة النقدية على صعيد الاقتصادات المتقدمة الكبرى خلال النصف الأول من فترة العرض، مع استمرار تقييدها في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، واستمرار السياسات التيسيرية في منطقة اليورو واليابان. فقد رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة الأساسي مرتين في سبتمبر وديسمبر ٢٠١٨، بإجمالي بلغ نصف نقطة مئوية ليصل نطاقه إلى (٢,٢٥٪-٢,٥٠٪)، في ضوء تحسن أوضاع سوق العمل، واقترب تحقيق معدل التضخم المستهدف البالغ ٢٪ في المدى المتوسط. كما واصل تنفيذ البرنامج الذي أطلقه في أكتوبر ٢٠١٧ لتصفية حيازته الضخمة من الأوراق المالية (٤,٥ تريليون دولار عند بدء البرنامج)، غير أنه قلص قيمة الخفض الشهري لحيازته من سندات الخزنة اعتبارًا من مايو ٢٠١٩، إلى ١٥ مليار دولار بدلاً من ٣٠ مليار دولار لحين انتهاء البرنامج في سبتمبر ٢٠١٩. ويعتبر اجتماع المجلس في مارس ٢٠١٩ بمثابة نقطة التحول عن مسار تقييد السياسة النقدية، مع عدوله عن رفع أسعار الفائدة في ضوء خفض توقعاته لنمو الاقتصاد الأمريكي، وللبطالة والتضخم، وذلك قبل قيامه بخفضها أكثر من مرة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٩. أما بنك إنجلترا، فقد رفع سعر الفائدة الأساسي مرة واحدة فقط خلال اجتماعه في أغسطس ٢٠١٨ بواقع ٢٥ نقطة أساس لتصل إلى ٠,٧٥٪ مع الإبقاء على قيمة برنامج شراء السندات البالغة ٤٣٥ مليار جنيه استرليني، على خلفية توافق معدل التضخم مع توقعات لجنة السياسة النقدية، غير أنه أحجم عن رفعها مجددًا خلال النصف الثاني من فترة العرض مع تأثر مؤشرات الثقة والنشاط الاقتصادي سلبيًا بحالة عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

أسعار الفائدة الأساسية %

آخر تعديل	يونيو ٢٠١٩	يونيو ٢٠١٨	
١٩ ديسمبر ٢٠١٨	(٢,٢٥ - ٢,٥٠)	(٢,٠ - ١,٧٥)	الولايات المتحدة
٢ أغسطس ٢٠١٨	٠,٧٥	٠,٥٠	المملكة المتحدة
١٠ مارس ٢٠١٦	٠,٠٠	٠,٠٠	منطقة اليورو
١ فبراير ٢٠١٦	٠,١٠-	٠,١٠-	اليابان

المصادر: <http://www.globalrates.com>, & <https://www.cbrates.com>

وأبقى البنك المركزي الأوروبي، على أسعار الفائدة على عمليات إعادة التمويل عند صفر، وعلى كل من سعر الإقراض والإيداع لليلة واحدة عند ٠,٢٥٪ وسالب ٠,٤٪ على التوالي، متوقعًا استمرار تلك المستويات المنخفضة على الأقل خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠ لضمان تحقيق معدل التضخم المستهدف. وقرر البنك مواصلة إعادة استثمار الأوراق المالية التي تم شراؤها بموجب برنامج التوسع الكمي بعد انقضاء أجلها. كما بدأ المرحلة الثالثة من عمليات إعادة التمويل طويل الأجل^(٢) "Targeted Longer Term Refinancing Operations (TLTRO III)" في ٧ مارس ٢٠١٩ (والتي كان أطلقها في يونيو ٢٠١٤)، بهدف مواجهة أي تباطؤ محتمل في النمو الاقتصادي وتفادي حدوث أزمة ائتمانية. ومن ناحيته، واصل بنك اليابان تطبيق معدل الفائدة السالب على فائض احتياطات المؤسسات المالية لديه دون تغيير، مؤكدًا على استمراره في تطبيق برنامج شراء السندات الحكومية لزيادة القاعدة النقدية بمقدار ٨٠ تريليون ين سنويًا لحين ارتفاع التضخم إلى المستوى المستهدف البالغ ٢٪.

وعلى صعيد الاقتصادات الناشئة، خفض بنك الشعب الصيني نسبة الاحتياطي الإلزامي للمؤسسات المالية الكبرى في أكتوبر ٢٠١٨، ويناير ٢٠١٩ بنحو نقطتين مئويتين لتصل إلى ١٣,٥٪ مستهدفًا توفير قدر أكبر من السيولة لزيادة الإقراض المتاح للشركات الخاصة، وفي مقدمتها الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر. وفي مايو ٢٠١٩ خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى ٨٪ مقابل ١١,٥٪. كما خفض بنك الاحتياطي الهندي (المركزي) سعر الفائدة ثلاثة مرات كان آخرها في يونيو ٢٠١٩، بهدف تحفيز الاستثمار والاستهلاك الخاص، بإجمالي بلغ ٠,٧٥ نقطة مئوية، لتصل إلى ٥,٧٥٪، بعد رفعها خلال أغسطس ٢٠١٨ بواقع ٠,٢٥ نقطة مئوية.

وخفض بنك البرازيل المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بواقع نقطتين مئويتين لتبلغ ٣١٪، غير أنه أبقى على سعر الفائدة الأساسي عند ٦,٥٪ مع ظهور بيانات تعكس التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي. وخفض بنك روسيا المركزي سعر الفائدة بواقع ٢٥ نقطة أساس في يونيو ٢٠١٩، بعد رفعه مرتين في سبتمبر وديسمبر ٢٠١٨ بإجمالي بلغ ٥٠ نقطة أساس، ليستقر عند ٧,٥٪ مع انحسار الضغوط التضخمية.

(٢) بدأت المرحلة الأولى منها في عام ٢٠١٤، والمرحلة الثانية في مارس ٢٠١٦، وتستهدف تشجيع الإقراض المصرفي للقطاع الحقيقي من خلال زيادة الإقراض للبنوك بأسعار فائدة أقل من المعتاد تبعًا لحجم إقراضهم للشركات غير المالية وللمستهلكين الأفراد (باستبعاد القروض الموجهة لشراء المنازل).

أبقى بنك تركيا المركزي على سعر الفائدة عند ٢٤٪ (منذ رفعها خلال اجتماعه في سبتمبر ٢٠١٨ بواقع ٦٢٥ نقطة أساس). في ضوء المخاطر الكبيرة الناجمة عن ارتفاع معدل التضخم. كما خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالعملة المحلية (التي لا تزيد آجال استحقاقها عن ٣ سنوات) بواقع نقطتين مؤبقتين ونصف في أغسطس ٢٠١٨، وبواقع نقطة مئوية واحدة في فبراير ٢٠١٩، لتصل إلى ٧٪. هذا في حين رفع بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي سعر الفائدة الأساسي بواقع ربع نقطة مئوية في نوفمبر ٢٠١٨ لتصل إلى ٦,٧٥٪ بهدف تحجيم الضغوط التضخمية.

٤/١ - أسعار الصرف

سجل مؤشر الدولار الأمريكي ارتفاعاً طفيفاً بمعدل ٠,٥٪ أمام سلة من العملات الرئيسية في نهاية يونيو ٢٠١٩ مقارنةً بمستواه في نهاية يونيو ٢٠١٨، بتأثير من استمرار تقييد السياسة النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة الأساسية خلال فترة العرض، والبيانات الإيجابية الصادرة عن الاقتصاد الأمريكي مع تراجع معدل البطالة، واستمرار نمو الأجور، علاوة على ارتفاع الطلب على الدولار كملاذ آمن مع تراجع الإقبال على الاستثمار في الأسواق الناشئة، والانخفاض الحاد في أسعار النفط.

سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى (وحدات من العملة لكل دولار)

التغير %	يونيو ٢٠١٩	يونيو ٢٠١٨	
٠,٤٨	١١٨٦,٩٢	١١٨١,٢	مؤشر الدولار الأمريكي*
٢,٤٥	٠,٨٧٨	٠,٨٥٧	اليورو
٣,٨٣	٠,٧٨٦	٠,٧٥٧	الجنيه الاسترليني
٢,٧٣-	١٠٧,٧٤٠	١١٠,٧٦٥	الين الياباني
١,١٦-	١,٣٩٠,٢١	١,٤٠٦,٥٧	وحدة حقوق السحب الخاص

المصدر: <http://www.ft.com>

* يقيس قيمة الدولار الأمريكي مقابل سلة من ستة عملات رئيسية تشمل اليورو والين والجنيه الإسترليني والدولار الكندي والفرنك السويسري والكرون السويدي.

وانخفض سعر صرف الجنيه الاسترليني أمام الدولار، متأثراً بتصاعد احتمالات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق واستقالة رئيسة الوزراء، وإمكانية تباطؤ الاقتصاد البريطاني وضعف نمو كل من التوظيف والأجور.

تراجع سعر صرف اليورو أمام الدولار، على خلفية ضعف أداء قطاع التصنيع بالمنطقة وانكماشه في ألمانيا، وحالة عدم التيقن الناجمة عن اندلاع الاحتجاجات المناهضة للسياسات التقشفية في فرنسا في نوفمبر ٢٠١٨. كما ساهم في انخفاض اليورو تصريح أحد كبار المسؤولين بإيطاليا بأن قواعد موازنة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمستويات الدين تلحق الضرر ببلاده، ويجوز مخالفتها إذا لزم الأمر، في سبيل تحفيز التوظيف.

وارتفع سعر صرف **الدين** أمام الدولار، نتيجة زيادة الطلب عليه كملاد آمن للاستثمار مع التخوف من تداعيات الحرب التجارية، إلى جانب تهديد الولايات المتحدة (في إبريل ٢٠١٩) بفرض رسوم على ما قيمته ١١ مليار دولار من وارداتها من الاتحاد الأوروبي ردًا على تقديمه الدعم لشركة إيرباص، علاوة على قيام صندوق النقد الدولي بخفض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي، إلى جانب حالة عدم التيقن السائدة بشأن كيفية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

٥/١- السلع الأولية

تراجعت معظم مؤشرات السلع الأولية في نهاية يونيو ٢٠١٩ بالمقارنة بنهاية يونيو ٢٠١٨، مع الانخفاض الحاد في مؤشر أسعار الطاقة والمعادن، وتراجع مؤشر السلع الزراعية، وذلك على النحو التالي:

انخفض مؤشر **أسعار الطاقة** بمعدل ١٩,٧٪ كنتيجة أساسية للانخفاض الحاد في أسعار كل من البترول والغاز الطبيعي والفحم. فقد تراجعت أسعار **البترول** نظرًا لزيادة المعروض، وتوقع تراجع الطلب عليه في ظل تزايد المخاوف بشأن تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والتوترات التجارية، وتباطؤ نمو ناتج الصين الصناعي. كما انخفضت أسعار **الغاز الطبيعي** مع زيادة إنتاج البترول، وتوافر الغاز الطبيعي المسال بشكل أكبر، وضعف الطلب على الكهرباء بسبب اعتدال الطقس في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد سجل مؤشر **المعادن الأساسية** انخفاضًا حادًا بنحو ١٨٪ نتيجة انخفاض أسعار كل من النحاس والألمنيوم والرصاص. فقد انخفضت أسعار **الألمنيوم** بتأثير من زيادة المعروض على خلفية قرار الولايات المتحدة برفع العقوبات عن كبرى الشركات العالمية المنتجة له بروسيا، وكذلك رفع الحظر المفروض على إنتاج أكبر مصفاة ألومينا في العالم في البرازيل بسبب ما نسب إليها من انتهاكات بيئية، فضلًا عن ارتفاع إنتاج الصين (أكبر منتج للألمنيوم في العالم). وعلى العكس من ذلك، سجلت أسعار **الحديد الخام** ارتفاعًا لتسجل المستوى الأعلى منذ خمسة أعوام، مع تراجع الصادرات من البرازيل ثاني أكبر الدول المنتجة، وتعرض أستراليا (كبرى الدول المنتجة) لإعصار استوائي أثر على إنتاج أكبر شركتي تعدين في العالم لديها.

وقد ارتفعت أسعار **الذهب** على خلفية تزايد الطلب عليه كملاد آمن مع تصاعد التوترات السياسية بين الولايات المتحدة وإيران، والاتجاه إلى التحوط ضد تقلبات أسواق الأسهم العالمية، وارتفاع الطلب عليه من قبل البنوك المركزية إلى أعلى مستوى له خلال ثلاث سنوات، وخاصة من جانب الصين والهند وروسيا وتركيا. وساهم في الارتفاع تصريحات مجلس الاحتياطي الفيدرالي، بشأن اعتزامه خفض أسعار الفائدة الأساسية خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٩، وهو الأمر الذي بدأ بالفعل في يوليو من العام المذكور.

انخفض مؤشر أسعار **السلع الزراعية** نتيجة تراجع مؤشراته الفرعية المتمثلة في السلع الغذائية والمواد الخام الزراعية والمشروبات. فقد تراجعت أسعار **القمح** بمعدل ٦,١٪ مع زيادة التوقعات بوفرة المعروض العالمي في ظل الأحوال المناخية المواتية في مناطق إنتاجه الرئيسية، وخاصة في الولايات المتحدة وروسيا. أما أسعار **السكر** فقد استقرت كمحصلة لوجود فائض في المعروض العالمي مع بلوغ الإنتاج مستويات قياسية في الهند وتايلاند (ثاني ورابع أكبر الدول المنتجة)، وإعلان كل منهما عن خفض الإنتاج بنحو ١٨٪ و٧٪ على التوالي نتيجة لقلّة الأمطار والجفاف المتوقع. بينما تراجعت أسعار **زيت النخيل** في ظل وفرة المعروض وضعف الطلب وارتفاع الإنتاج إلى مستويات قياسية في كبرى الدول المنتجة بمنطقة جنوب شرق آسيا (ماليزيا وإندونيسيا).

أسعار السلع الأولية (دولار الأمريكي)

التغير %	يونيو ٢٠١٩	يونيو ٢٠١٨	
<u>١٩,٧-</u>	<u>٧٣,٠</u>	<u>٩٠,٩</u>	مؤشر أسعار الطاقة
١٥,٨-	٦٣,٣	٧٥,٢	البتروول (برميل)
١٨,٤-	٢,٤	٢,٩٤	الغاز الطبيعي (م. و. ح)*
٣٦,٨-	٧٢,٥	١١٤,٨	الفحم (ط. م)
<u>٤,٦-</u>	<u>٨٤,٨</u>	<u>٨٨,٩</u>	مؤشر السلع الزراعية
٥,٦-	٨٨,١	٩٣,٣	السلع الغذائية
٦,١-	٢٠٦,١	٢١٩,٤	القمح (ط. م)**
١٨,٢	١٩٥,١	١٦٥,١	الذرة (ط. م)
٠,٠	٠,٢٨	٠,٢٨	السكر (كجم)
٤,٨-	٥٥٢	٥٨٠	زيت النخيل (ط. م)
١,٨-	٨٠,٧	٨٢,٢	المواد الخام الزراعية
٢٠,٥-	١,٧١	٢,١٥	القطن (كجم)
٢٣,٧	١,٩٣	١,٥٦	المطاط (كجم)
٥,٣-	٧٦,٩	٨١,٢	المشروبات
٠,٠	٢,٤١	٢,٤١	الكافو (كجم)
٣,١-	٢,٨٦	٢,٩٥	البن (كجم)
١١,٤-	٢,٥٧	٢,٩٠	النشأ (كجم)
<u>١٨,٠-</u>	<u>٧٩,٤</u>	<u>٩٦,٨</u>	مؤشر المعادن الأساسية
٦٧,٥	١٠٨,٩	٦٥	الحديد (ط. م. ج)
١٥,٦-	٥٨٨٢	٦٩٦٦	النحاس (ط. م)
٢١,٥-	١٧٥٦	٢٢٣٨	الألومنيوم (ط. م)
٢٢,٠-	١٩٠٠	٢٤٣٦	الرصاص (ط. م)
<u>٣,٤</u>	<u>١٠٢,١</u>	<u>٩٨,٧</u>	مؤشر المعادن النفيسة
٦,٠	١٣٥٩	١٢٨٢	الذهب (للأوقية)

المصدر: www.worldbank.org

بالنسبة للمؤشرات (سنة الأساس ٢٠١٠=١٠٠)

* م. و. ح = مليون وحدة حرارية

** ط. م = طن متري

٦/١- الاحتياطات الدولية

ارتفع إجمالي الاحتياطات الدولية (باستبعاد الذهب) على الصعيد العالمي بمعدل ٢,٣٪ في نهاية شهر يونيو ٢٠١٩ ليصل إلى حوالي ١٢,١١ تريليون دولار مقابل ١١,٨٤ تريليون دولار في نهاية شهر يونيو ٢٠١٨. ويعزى ذلك إلى ارتفاع احتياطات كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة بمعدل ٢,٧٪ و ٢,٠٪ على التوالي. وقد استحوذت الاقتصادات الناشئة والنامية على القدر الأكبر من الاحتياطات العالمية بنصيب قدره ٧,١٦ تريليون (٥٩,١٪ من الإجمالي)، وجاءت في مقدمتها الصين التي احتلت مركز الصدارة على الصعيد العالمي بنصيب قدره ٣,١٤ تريليون يمثل حوالي ٢٥,٩٪ من الإجمالي العالمي. أما الاقتصادات المتقدمة فقد اقتصر نصيبها على ٤,٩٥ تريليون (٤٠,٩٪ من الإجمالي العالمي)، وتصدرتها دولة اليابان بنصيب قدره ١,٢٩ تريليون دولار (١٠,٦٪ من الإجمالي العالمي). ويوضح الجدول التالي التغير في أرصدة الاحتياطات الدولية في عدد من كبرى الاقتصادات المتقدمة والناشئة.

الاحتياطات الدولية في نهاية يونيو ٢٠١٩ (مليار دولار)

التغير %	يونيو ٢٠١٩	يونيو ٢٠١٨	
٢,٣	١٢,١١ تريليون	١١,٨٤ تريليون	العالم
٢,٧	٤,٩٥ تريليون	٤,٨٢ تريليون	الاقتصادات المتقدمة
٤,٨	١,٢٩ تريليون	١,٢٣ تريليون	اليابان
٣,٣	٧٨٤,١	٧٥٨,٧	سويسرا
٢,٩	١١٧,٣	١١٤,١	الولايات المتحدة
٢,٦	١٤٦,٧	١٤٣,٠	المملكة المتحدة
٤,٤	٣٨٧,١	٣٧٠,٧	منطقة اليورو
١,٨	٦٠,٢	٥٩,٢	ألمانيا
١,٩	٦٧,٠	٦٥,٧	فرنسا
٧,٦	٥٣,٨	٥٠,٠	إيطاليا
٥,٣	٦٠,٨	٥٧,٧	إسبانيا
٢,٠	٧,١٦ تريليون	٧,٠٢ تريليون	الاقتصادات الناشئة
٠,٢	٣,١٤ تريليون	٣,١٣ تريليون	الصين
٢,٢	٣٨٥,٠	٣٧٦,٨	البرازيل
١٠,٤	٤١٨,١	٣٧٨,٦	روسيا
٥,٣	٤٠٥,٩	٣٨٥,٤	الهند
٠,٧	٣٩٨,٠	٣٩٥,٤	كوريا الجنوبية
١,٤	٥١٣,٣	٥٠٦,٢	المملكة العربية السعودية
٤,٤	١٨٠,٨	١٧٣,٢	المكسيك
٢,٧-	٧٣,٥	٧٥,٦	تركيا
٣,١-	٤٤,١	٤٥,٥	جنوب أفريقيا

الفصل الثانى:

السياسة النقدية	١/٢
نقود الاحتياطى	٢/٢
نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات	٣/٢
العمليات التي تتم باستخدام شبكة السويفت	١/٣/٢
السيولة المحلية والأصول المقابلة لها	٤/٢
نشاط قطاع الرقابة والإشراف	٥/٢
إدارة سوق الصرف والاحتياطيات الدولية	٦/٢
سوق الصرف الأجنبى والانتربنك الدولارى	١/٦/٢
الاحتياطيات الدولية وادارتها	٢/٦/٢
الدين العام المحلى والدين الخارجى	٧/٢
الدين العام المحلى	١/٧/٢
صافى الدين المحلى الحكومى	١/١/٧/٢
صافى مديونية الهيئات العامة الاقتصادية	٢/١/٧/٢
صافى مديونية بنك الاستثمار القومى	٣/١/٧/٢
المديونية البنينة	٤/١/٧/٢
الدين الخارجى	٢/٧/٢

الفصل الثاني البنك المركزي المصري

١/٢ - السياسة النقدية

يسعى البنك المركزي المصري إلى تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في استقرار الأسعار، وذلك من خلال العمل على الوصول بمعدل التضخم إلى مستوى ملائم ومستقر يساهم في بناء الثقة ودعم الاستثمار، بالإضافة إلى تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف.

ونورد فيما يلي قرارات لجنة السياسة النقدية التي تم اتخاذها خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩

جاءت قرارات لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعاتها الدورية عن السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ وعددها سبعة اجتماعات متوافقة مع تطورات معدل التضخم وتقديرات اللجنة لحجم الضغوط التضخمية، حيث نجحت السياسة النقدية التقييدية التي ينتهجها البنك المركزي المصري في احتواء الضغوط التضخمية من جانب الطلب والآثار الثانوية لصدمات العرض، وعليه فقد إرتأت اللجنة في اجتماعاتها الأربعة الأولى (بتاريخ ١٦ أغسطس و ٢٧ سبتمبر و ١٥ نوفمبر و ٢٧ ديسمبر ٢٠١٨) تثبيت سعرى عائد الإيداع والاقراض لليلة واحدة عند مستوى ١٦,٧٥٪ و ١٧,٧٥٪ وكذلك تثبيت سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي المصري وسعر البنك المركزي للائتمان والخصم عند مستوى ١٧,٢٥٪ لكل منهما.

ومع انخفاض المعدل السنوى للتضخم الى ١٢٪ في ديسمبر ٢٠١٨ وتحقيق البنك المركزي معدل التضخم المستهدف للربع الرابع لعام ٢٠١٨ وهو ١٣٪ (±٣٪)، فقد ارتأت اللجنة في اجتماعها الخامس بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٩ تخفيض سعرى عائد البنك المركزي للإيداع والاقراض لليلة واحدة بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل الى ١٥,٧٥٪ و ١٦,٧٥٪، وكذلك خفض سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي المصري وسعر البنك المركزي للائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل الى ١٦,٢٥٪ لكل منها، وقد ارتأت اللجنة ان هذا الخفض يتسق مع تحقيق معدل التضخم المستهدف والبالغ ٩٪ (±٣٪) خلال الربع الرابع لعام ٢٠٢٠، واستقرار الأسعار على المدى المتوسط.

كما ارتأت اللجنة في اجتماعيها السادس والسابع بتاريخى ٢٨ مارس و ٢٣ مايو ٢٠١٩ أن أسعار العائد الحالية مازالت مناسبة ولذلك قررت اللجنة تثبيت سعرى عائد البنك المركزي للإيداع والاقراض ليلة واحدة عند ١٥,٧٥٪ و ١٦,٧٥٪، وكذا تثبيت سعر العملية الرئيسية وسعر البنك المركزي للائتمان والخصم عند ١٦,٢٥٪.

وقد انخفض المعدل السنوى للتضخم العام والاساسى من ١٤,٢٪ و ٨,٩٪ في مارس ٢٠١٩ إلى ٩,٤٪ و ٦,٤٪ في يونيو ٢٠١٩ على الترتيب ليسجلا أدنى معدل لهما منذ أكثر من ثلاثة أعوام، وجاء ذلك مصحوبا بارتفاع طفيف فى الناتج المحلى الاجمالي الحقيقي ليسجل ٥,٧٪ خلال الربع الثانى من عام ٢٠١٩ مقارنة ب ٥,٦٪ خلال الربع السابق ليسجل اجمالى النمو فى الناتج المحلى الحقيقي الاجمالي ٥,٦٪ خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ وهو أعلى معدل له منذ العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨، كما استمر معدل البطالة فى الانخفاض ليسجل ٧,٥٪ خلال الربع الثانى من عام ٢٠١٩ بما يمثل انخفاض يقارب ٦ (ستة) نقاط مئوية مقارنة بأعلى معدل له ١٣,٤٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣، وتمثل تلك المعدلات انعكاساً إيجابياً لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية.

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠١٨

وتجدر الإشارة الى أن اللجنة في اجتماعها بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١٩ (فترة اعداد التقرير)، قررت الاستمرار في تثبيت سعري عائد البنك المركزي للإيداع والإقراض لليلة واحدة عند نفس المستوى السابق، وكذا تثبيت سعر العملية الرئيسية وسعر البنك المركزي للائتمان والخصم. كما قررت اللجنة في اجتماعاتها الثلاثة التالية بتاريخ ٢٢ أغسطس، ٢٦ سبتمبر، ١٤ نوفمبر ٢٠١٩، تخفيض أسعار العائد الأساسية بواقع ١٥٠ نقطة أساس في الاجتماع الأول و ١٠٠ نقطة أساس في كل من الاجتماع الثاني والثالث ليصل سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة إلى ١٢,٢٥٪ و ١٣,٢٥٪، وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي المصري، وسعر البنك المركزي للائتمان والخصم ليبلغا ١٢,٧٥٪ لكل منهما.

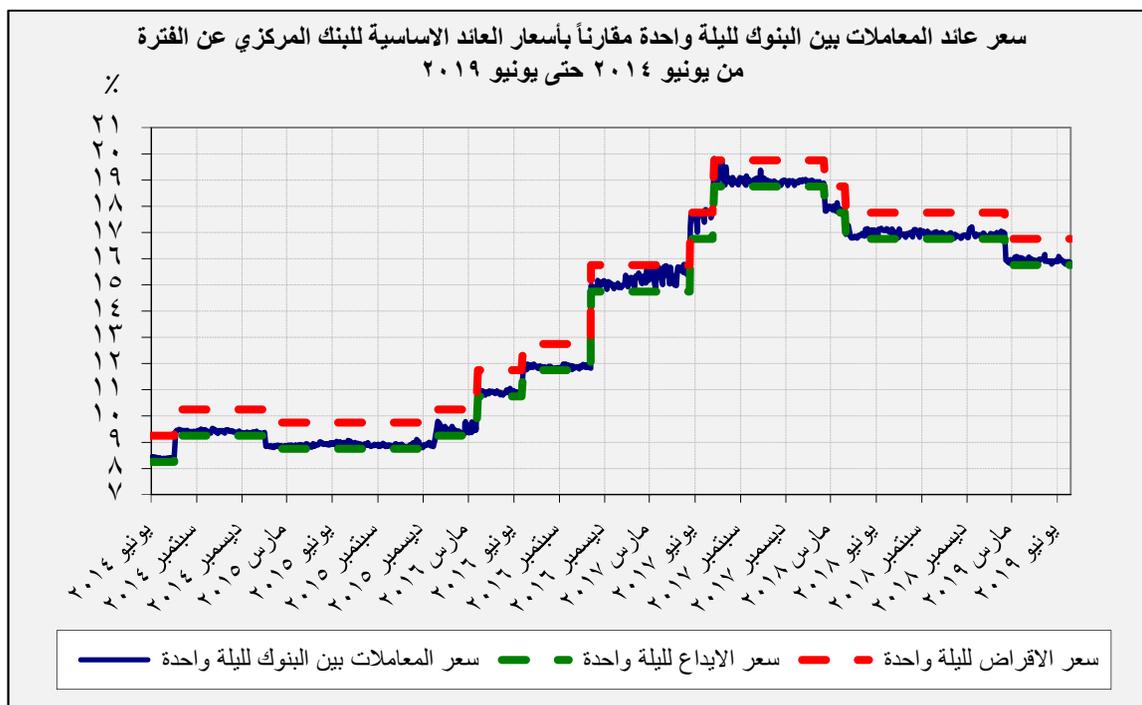
ونعرض فيما يلي أهم التطورات خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ :-

أولاً : تطورات أسعار العائد

نعرض فيما يلي انعكاس أثر قرارات لجنة السياسة النقدية خلال فترة التقرير على أسعار العائد في سوق النقد للمعاملات بين البنوك لليلة واحدة، وكذا على أسعار العائد على الودائع والقروض بالعملة المحلية.

١-أسعار العائد على المعاملات بين البنوك لليلة واحدة

انعكست قرارات لجنة السياسة النقدية التي تم اتخاذها خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ سواء بالتثبيت أو بالخفض بواقع ١٠٠ نقطة أساس في إطار الكوريدور واستمرار السياسة التي يتبناها البنك المركزي بامتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي من خلال عمليات ربط ودائع أطول أجلا على أسعار العائد على المعاملات لليلة واحدة بين البنوك، حيث قاربت من سعر عائد الإيداع لليلة واحدة لدى البنك المركزي المصري، واستمرت في هذا الاتجاه وهو ما يوضحه الرسم البياني التالي:



٢- أسعار العائد على الودائع والقروض بالعملة المحلية

انعكست قرارات لجنة السياسة النقدية التي تم اتخاذها خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ على انخفاض معدلات العائد في سوق النقد وهو ما يوضحه الجدول التالي:

المتوسط المرجح لأسعار العائد

شهر		(%)
يونيو ٢٠١٩	يونيو ٢٠١٨	
الودائع		
١١,٣	١١,٧	لمدة أكبر من شهر وأقل من أو تساوى ثلاثة أشهر
١٢,٣	١٢,٩	لمدة أكبر من ثلاثة أشهر وأقل من أو تساوى ستة أشهر
١١,٩	١٢,٩	لمدة أكبر من ستة أشهر وأقل من أو تساوى سنة
القروض*		
١٦,٤	١٨,٢	لمدة أقل من أو تساوى سنة

* سعر العائد على القروض للشركات بعد تطبيق نظام Domestic Money Monitoring System (DMMS).

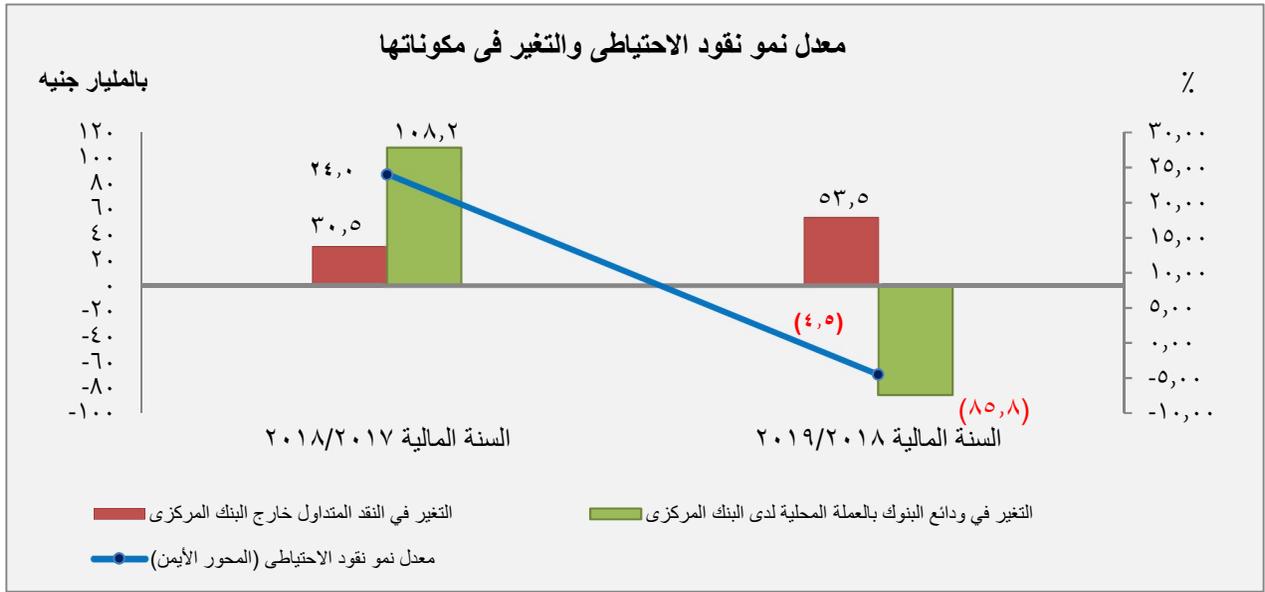
ثانياً: عمليات السوق المفتوح

شهدت السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ ارتفاعاً ملحوظاً في متوسط حجم السيولة التي قام البنك المركزي بامتصاصها من خلال أدوات السياسة النقدية، حيث بلغ متوسط السيولة نحو ٧٣٦,٩ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ مقابل ٦٨٤,١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٨، بزيادة قدرها ٥٢,٨ مليار جنيه. وتعزى الزيادة في متوسط حجم عمليات السوق المفتوح إلى زيادة الإنفاق الحكومي على أوجه النشاط المختلفة.

ومع تصاعد حجم السيولة لدى الجهاز المصرفي فقد استمر البنك المركزي في اجراء عمليات ربط ودائع أطول أجلا بعائد متغير مرتبط بالكوريدور للبنوك حيث تراوح آجال تلك العمليات ما بين ٢٨، ٢١٠ يوماً. وقد بلغ متوسط رصيد هذه الودائع في نهاية يونيو ٢٠١٩ نحو ٦٥٣,٩ مليار جنيه بما نسبته نحو ٨٨,٧٪ من اجمالي السيولة التي قام البنك المركزي بامتصاصها.

٢/٢ - نقود الاحتياطي

بلغت نقود الاحتياطي ٦٨٤,٠ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩، بتراجع قدره ٣٢,٣ مليار جنيه بمعدل ٤,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، مقابل ارتفاع بلغ ١٣٨,٧ مليار جنيه بمعدل ٢٤,٠٪ خلال السنة المالية السابقة. وانعكس تراجع نقود الاحتياطي خلال سنة التقرير في انخفاض ودائع البنوك بالعملة المحلية لدى البنك المركزي بمقدار ٨٥,٨ مليار جنيه لتصل إلى ١٤٧,٩ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩، وحد من هذا التراجع زيادة النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزي بمقدار ٥٣,٥ مليار جنيه بمعدل ١١,١٪ ليصل إلى ٥٣٦,١ مليار جنيه وبما يمثل ٧٨,٤٪ من نقود الاحتياطي في نهاية يونيو ٢٠١٩.



وفيما يتعلق بزيادة في النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزي خلال سنة التقرير فقد جاءت انعكاساً لزيادة النقد المصدر بمقدار ٥٢,٥ مليار جنيه بمعدل ١٠,٨٪ ليصل إلى ٥٣٩,٢ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩.

ويشير توزيع النقد المتداول وفقاً للفئات في نهاية يونيو ٢٠١٩ إلى تصاعد الأهمية النسبية للمتداول من فئة المائتا جنيه، بينما انخفضت للمتداول من فئة المائة جنيه والخمسون جنيهاً وقد نتج عن تلك التطورات في هيكل فئات النقد المتداول ارتفاع متوسط قيمة ورقة النقد ليلعب نحو ٦٠,٢٤ جنيهاً في نهاية يونيو ٢٠١٩، مقابل ٥٨,٦٨ جنيهاً في نهاية يونيو ٢٠١٨.

النقد المتداول حسب الفئات*

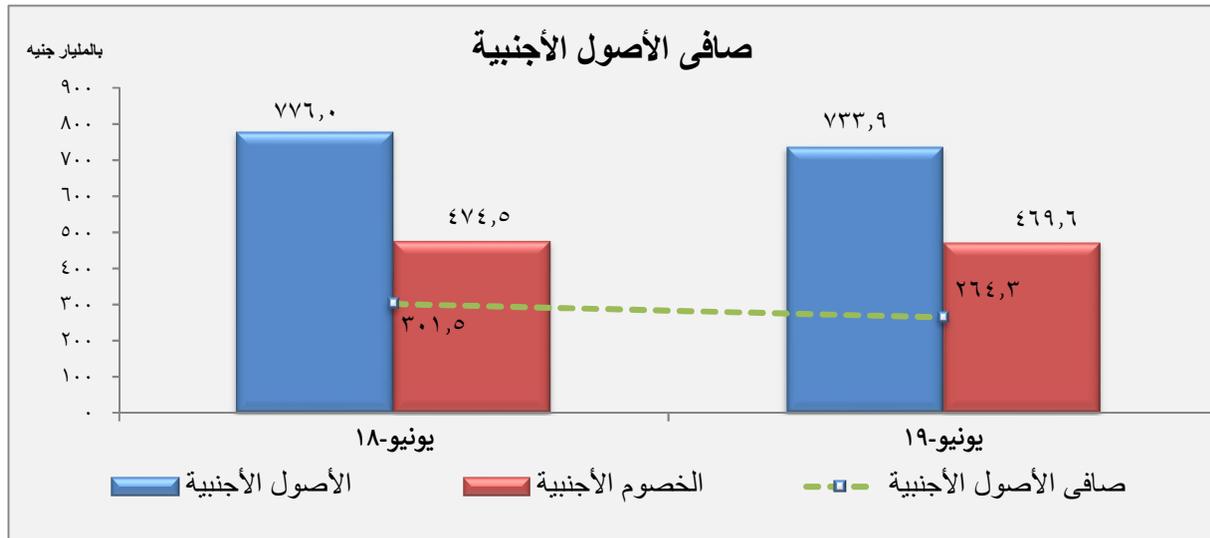
(القيمة بالمليون جنيه)

معدل التغير خلال السنة المالية + (-)		يونيو ٢٠١٩		يونيو ٢٠١٨		فئات النقد
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	
١١,١	٦,٧	١٠٠,٠	٥٣٦,٩٨	١٠٠,٠	٤٨٢,٥٤١	الإجمالي
١١,١	٦,٧	٩٩,٩	٥٣٥,٤٨٠	٩٩,٩	٤٨٢,٠٥١	البنكوت المتداول
١,٢	١,٨	٠,٠	١٧٥	٠,١	١٧٣	٢٥ قرشا
٦,٦	٨,٤	٠,١	٤٦٩	٠,١	٤٤٠	٥٠ قرشا
١٥,٤	١٢,٠	٠,٣	١٥٩٣	٠,٣	١٣٨١	١ جنيه
(٣,٦)	٤٦,٧	٠,٨	٤٣١٢	٠,٩	٤٤٧٢	٥ جنيهات
٢٦,٣	٣١,٠	١,٢	٦١٩٠	١,٠	٤٩٠٠	١٠ جنيهات
٠,٣	١٨,٨	١,٥	٧٩٥٠	١,٦	٧٩٢٣	٢٠ جنيها
١,٣	(١١,٧)	٤,٧	٢٥٣٣٩	٥,٢	٢٥٠٠٢	٥٠ جنيها
٣,٨	(٠,١)	٣٠,٨	١٦٤٩٧٨	٣٢,٩	١٥٨٩٤٩	١٠٠ جنيه
١٦,٤	١٢,٠	٦٠,٥	٣٢٤٤٧٤	٥٧,٨	٢٧٨٨١١	٢٠٠ جنيه
٢٦,١	٩,٤	٠,١	٦١٨	٠,١	٤٩٠	العملة المعاونة

* يمثل الفرق بين النقد المصدر والتقدية بخزائن البنك المركزي.

يقابل النقد المصدر غطاء مكون من الذهب، ونقد أجنبي. وقد بلغت قيمة النقد الأجنبي ما يعادل ٤٩٢,٣ مليار جنيه وبما يمثل ٩١,٣٪ في نهاية يونيو ٢٠١٩، أما الذهب فقد بلغت قيمته ما يعادل ٤٦,٩ مليار جنيه وبما يمثل ٨,٧٪.

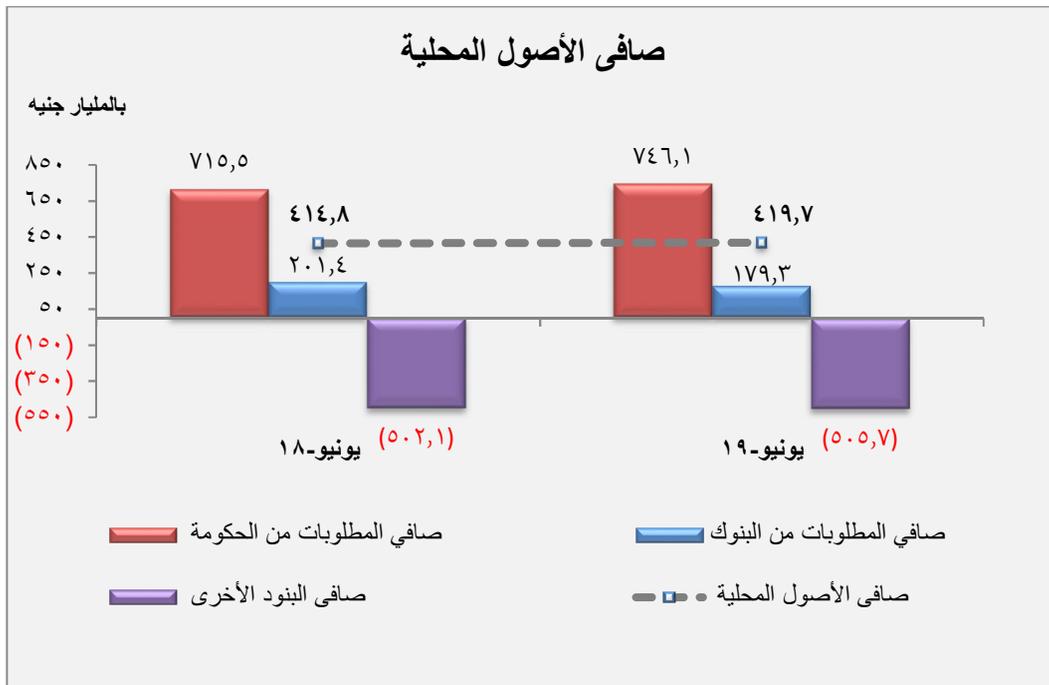
وفيما يتعلق بالأصول المقابلة لنقود الاحتياطي، فقد انخفض صافي الأصول الأجنبية بما يعادل ٣٧,١ مليار جنيه خلال سنة التقرير مقابل ارتفاع بما يعادل ٢٩٧,٨ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة ليصل رصيده إلى ما يعادل ٢٦٤,٣ مليار جنيه. وجاء الانخفاض في صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي خلال سنة التقرير كمحصلة لانخفاض الأصول الأجنبية لديه بما يعادل ٤٢,٠ مليار جنيه بمعدل ٥,٤٪ لتبلغ ما يعادل ٧٣٣,٩ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩، حد منه انخفاض الالتزامات الأجنبية بما يعادل ٤,٩ مليار جنيه بمعدل ١,٠٪. لتصل إلى ما يعادل ٤٦٩,٦ مليار جنيه.



البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

في حين ارتفع صافي الأصول المحلية لدى البنك المركزي بمقدار ٤,٨ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، ليصل إلى ٤١٩,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩. وجاء ارتفاع صافي الأصول المحلية محصلة لما يلي:

- ارتفاع صافي مطلوبات البنك المركزي من الحكومة بمقدار ٣٠,٦ مليار جنيه بمعدل ٤,٣٪ خلال سنة التقرير، وجاء ذلك محصلة لارتفاع المطلوبات من الحكومة بمقدار ٦١,١ مليار جنيه من جهة، وزيادة ودائعها لدى البنك المركزي بنحو ٣٠,٥ مليار جنيه.
- انخفاض صافي مطلوبات البنك المركزي من البنوك بمقدار ٢٢,٢ مليار جنيه كنتيجة لانخفاض المطلوبات منها بنحو ٢٥,٦ مليار جنيه، وانخفاض ودائعها بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزي بما يعادل ٣,٤ مليار جنيه.
- كان لصافي بنود الموازنة أثر انكماشى على نقود الاحتياطي، حيث زاد رصيده السالب بمقدار ٣,٦ مليار جنيه، وجاء ذلك محصلة لارتفاع الودائع المربوطة لدى البنك المركزي في إطار عمليات السوق المفتوح بنحو ١٠٤,٨ مليار جنيه من جهة، وارتفاع صافي الأصول والخصوم الأخرى بنحو ١٠١,٢ مليار جنيه.



٣/٢ - نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات

شهد قطاع نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات العديد من الإنجازات خلال الفترة الأخيرة، وفيما يلي الإنجازات التي تمت في مجال نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات.

- **قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بشأن "تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي"**
يُدمج القانون توجهات الدولة في التحول إلى مجتمع رقمي، وتحقيق الشمول المالي وتحفيز استخدام الوسائل والفئات الإلكترونية في الدفع. ويهدف القانون إلى وضع إطار تنظيمي للمدفوعات غير النقدية، ويكون مُلزم لكل من القطاع العام والخاص. كما يهدف إلى التيسير على المواطنين في سداد مقابل الخدمات المقدمة لهم وانتقال الأموال بكفاءة وفعالية. وقد وافق مجلس النواب على القانون في ١١ مارس ٢٠١٩، وصَدَّق السيد رئيس الجمهورية على القانون وتم نشره في الجريدة الرسمية في ١٦ أبريل ٢٠١٩. كما تم الانتهاء من إعداد مشروع اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، وجرى الآن الانتهاء من إجراءات المراجعة والاستصدار.
- **التأمين على المعاملات المالية الإلكترونية ضد المخاطر السيبرانية (Cyber Risks Insurance)**
في إطار التعاون المشترك بين البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية، تم إعداد نماذج لوثائق تأمينية ضد المخاطر السيبرانية لعدد من شركات التأمين لتلبي احتياجات القطاع المصرفي. وقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بمراجعة هذه الوثائق واعتمادها كي يتم استخدامها من قِبَل البنوك التي ترغب في التأمين على المعاملات المالية الإلكترونية ضد المخاطر السيبرانية. كما تم إعداد "دليل التأمين على المعاملات المالية الإلكترونية ضد المخاطر السيبرانية" للاسترشاد به عند قيام أحد البنوك/ المؤسسات المالية ببدء إجراءات التأمين على المعاملات المالية الإلكترونية مع إحدى شركات التأمين والذي يتضمن العديد من الموضوعات الهامة.
- **مشروع ميكنة المتحصلات الحكومية**
يهدف المشروع إلى ميكنة تحصيل المدفوعات الحكومية عن طريق نقاط البيع الإلكترونية أو الموقع الإلكتروني من خلال استخدام المحول القومي لشركة بنوك مصر. ويعزز المشروع توجهات الدولة للحد من استخدام وسائل الدفع النقدية بالجهات الحكومية، ويتم تنفيذه بالتعاون بين البنك المركزي المصري، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط، وقد تم نشر عدد ١٥٣٠٠ نقطة بيع إلكترونية حكومية خلال المرحلة الأولى للمشروع.
- **إصدار بطاقات الدفع الوطنية "ميزة"**
يهدف المشروع إلى إنشاء وإدارة نظام بطاقات الدفع ذات علامة تجارية وطنية National Payment Scheme "NPS" باستخدام أحدث التقنيات والمعايير المستخدمة عالمياً بأنظمة بطاقات الدفع ونقاط البيع والصارفات الآلية. وتتولى شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي إدارة تلك المنظومة، والتي ستسهم في تحقيق الشمول المالي عبر خفض الرسوم والمصاريف الخاصة بالعمليات المصرفية التي تتم عن طريق البطاقات الإلكترونية، وقد تم إصدار عدد ٤,٠٠٠,٠٠٠ بطاقة ميزة.
- **إضافة باب للمدفوعات والتكنولوجيا المالية في مشروع القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي**
يهدف القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي إلى منح البنك المركزي المصري الغطاء القانوني المناسب للرقابة على جميع الجهات التي تقوم بإدارة أنظمة وخدمات الدفع. كما يهدف القانون وضع الضوابط والإجراءات الرقابية لمقدمي خدمات الدفع بمختلف أشكاله، لتنظيم استخدام التكنولوجيا المالية في الأعمال المصرفية. بالإضافة إلى دعم العمل في مجال التكنولوجيا المالية الحديثة.

- **إنشاء نظام الإيداع والقيود المركزي**
يهدف المشروع إلى ميكنة كافة عمليات القيد والإيداع للأوراق المالية الحكومية وما يرتبط بها من تسوية ومقاصة، وتفعيل السوق الثانوي بأفضل الممارسات الدولية والمعايير العالمية. ويهدف أيضاً المشروع إلى رفع كفاءة وسلامة المعاملات للأوراق المالية الحكومية. بالإضافة إلى إطلاق نظام إلكتروني للإيداع والقيود المركزي CSD ونظام إدارة الضمانات CMS ومنصة للتجارة الإلكترونية للأوراق المالية ETP. وقد تم إطلاق المرحلة الأولى من المشروع، وجرى حالياً العمل على تنفيذ المرحلة الثانية والخاصة بسندات الخزنة.
- **مشروع إطلاق نظام التسوية اللحظية متعدد العملات**
يهدف المشروع إلى تضمين المعاملات بالعملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) بين البنوك المصرية داخل نظام التسوية اللحظية وذلك لتقليل زمن وتكلفة تسوية المدفوعات، ومن المتوقع أن يتم إطلاقه خلال عام ٢٠٢٠.
- **مشروع اعرف عميلك (EKYC)**
يهدف المشروع تيسير فتح الحسابات المصرفية إلكترونياً دون الحاجة إلى الذهاب العميل إلى البنك أو أحد وكلائه، مما سيسهم في تحقيق الشمول المالي. وجرى حالياً دراسة إمكانية استخدام تقنية البلوكتشين في تنفيذ المشروع والمستهدف إطلاقه خلال عام ٢٠٢٠.
- **تطوير برامج وتطبيقات قطاع العمليات المصرفية وإدارة الموارد المؤسسية Corebanking & ERP**
يهدف المشروع إلى تطوير برامج وتطبيقات قطاع العمليات المصرفية والقطاع المالي التي تغطي جميع العمليات المصرفية الخاصة بالبنك المركزي المصري. وقد تم الانتهاء من كتابة كراسة الشروط مع أحد المكاتب الاستشارية العالمية، ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في النصف الأول من عام ٢٠٢٢.
- **تطوير برامج الرقابة والاشراف على البنوك (٢٠٢٠-٢٠٢١)**
يهدف المشروع إلى تطوير برنامج ميكنة أعمال قطاع الرقابة على البنوك بجميع قطاعاتها، وكذلك تلقي شكاوى العملاء. وجرى الانتهاء من كتابة وطرح كراسات الشروط والمواصفات RFP للرقابة الميدانية وحقوق المستهلك، وفي انتظار تحديد المتطلبات مع باقي القطاعات.
- **برنامج الاستعلام عن المتوفيين**
يهدف البرنامج إلى تلقي طلبات الاستعلام عن وجود حسابات للمتوفيين وذلك بالاعتماد على البيانات التي يتم إرسالها بواسطة البنوك من خلال قاعدة بيانات الشمول المالي Data Hub. وقد تم الانتهاء من البرنامج في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩.
- **إنشاء مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي للقطاع المصرفي**
يهدف المشروع إلى إنشاء مركز يقدم خدمات التعامل مع طوارئ الحاسب الآلي، تحليل الأدلة السيبرانية، اختبار الاختراق واكتشاف الثغرات، وتعزيز جاهزية وسائل أمن المعلومات ونشر الوعي حول أحدث التقنيات للقطاع البنكي، ومن المتوقع إطلاقه في عام ٢٠٢٠.
- **مبادرة تخريج ١٠٠ من كوادر أمن المعلومات بالقطاع المصرفي على مدار عامين**
يهدف المشروع إلى إعداد برنامج تدريب احترافي لعدد ١٠٠ من كوادر أمن المعلومات بالقطاع المصرفي على مدار عامين وذلك وفق أحدث التقنيات، بهدف تزويدهم بمهارات استثنائية وخبرات عملية. وقد تم الانتهاء من تدريب ما يقرب من ٥٠ من العاملين بالقطاع المصرفي وجرى اتخاذ اللازم لتنظيم آخر دورة تدريبية مخصصة لفريق العمل بمركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي للقطاع المصرفي. وسيتم إعادة تنظيم نفس الدورات لتدريب باقى عدد الكوادر المصرفية المستهدفة بالمبادرة.

• استراتيجية التكنولوجيا المالية

تقوم استراتيجية التكنولوجيا المالية للبنك المركزي على التكامل بين رؤية مصر ٢٠٣٠ ورؤية البنك المركزي لتلبية احتياجات وتطلعات السوق المصري. كما تهدف تلك الاستراتيجية إلى تحويل مصر إلى مركز رائد لصناعة التكنولوجيا المالية عربيا وأفريقيا. وتتناول هذه الاستراتيجية عدد من المحاور الأساسية أهمها محور تلبية جانب الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية، والمحور الخاص بتنمية واستغلال المواهب والقدرات الابتكارية. فضلا عن محور استهداف زيادة تمويل مشروعات التكنولوجيا المالية، ومحور تعزيز القواعد الرقابية والتنظيمية المشجعة لصناعة التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى المحور الخاص بقواعد الحوكمة الداعمة لصناعة التكنولوجيا المالية. وقد تم الإعلان عن الاستراتيجية في مارس ٢٠١٩، وجاري حاليا متابعة تنفيذ الاستراتيجية.

• المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية

يوفر المختبر بيئة اختبار رقابية للتوازن بين إطلاق المزيد من ابتكارات التكنولوجيا المالية والحد من المخاطر المصاحبة لها وذلك لضمان حماية العملاء. حيث يساعد هذا المختبر مقدمو خدمات التكنولوجيا المالية المبتكرة أن يختبروا تطبيقاتهم بشكل فعلى وعلى عملاء حقيقيين. وذلك خلال فترة الاختبار المحددة، ووفقا لمحددات سيناريو الاختبار المتفق عليها مع إدارة المختبر. وقد تم الانتهاء من كامل اعدادات المختبر وبدأ المختبر أعمال الفوج الأول (التجريبي) اعتبارا من يوليو ٢٠١٩.

• مركز التكنولوجيا المالية

يهدف البنك المركزي من إنشاء مركز التكنولوجيا المالية (بالتعاون مع القطاع الخاص) إلى تعزيز ودفع منظومة التكنولوجيا المالية داخل السوق المصري. كما يهدف للعمل على تجميع كافة أطراف منظومة التكنولوجيا المالية - المتمثلة في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، والهيئات التنظيمية والرقابية، والمؤسسات المالية، ومسرعات وحاضنات الأعمال، وشركات التكنولوجيا العالمية، وكذلك المستثمرون في مجال التكنولوجيا المالية - تحت سقف واحد. ومن المقرر أن يتخذ مركز التكنولوجيا المالية من مبنى البنك المركزي التاريخي بوسط العاصمة "القاهرة" مقرا له.

• منصة التكنولوجيا المالية

تعد منصة التكنولوجيا المالية بمثابة البوابة الإلكترونية لمنظومة التكنولوجيا المالية في مصر، والتي تهدف لتسهيل عملية ربط أطراف منظومة التكنولوجيا المالية سواء محليا أو عالميا. ويمكن الدخول على تلك المنصة من خلال هذا الرابط <https://fintech-egypt.com>

• صندوق دعم الابتكار

يعمل الصندوق كمنصة استثمارية جديدة بقيمة واحد مليار جنيه مصرى لحشد الاستثمارات المالية لصالح صناديق الاستثمار وحاضنات ومسرعات الأعمال، والتي تركز على الشركات الناشئة في قطاعات التكنولوجيا بشكل عام والتكنولوجيا المالية (FinTech) بشكل خاص.

• مشروع التمكين الرقمي لموظفي البنك المركزي Workforce Digital Enablement

يهدف المشروع إلى تطوير أداء وزيادة فاعلية وإنتاجية موظفي البنك من خلال إتاحة أحدث التقنيات والتطبيقات المستخدمة عالمياً.

• مشروع الإصدار الثاني للقواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في القطاع المصرفي

يهدف المشروع إلى تحديث القواعد الخاصة بالخدمات المصرفية عبر الإنترنت التي صدرت في نوفمبر ٢٠١٤ لمواكبة التغيرات التكنولوجية وللارتقاء بمستوى جودة وأمان الخدمات المقدمة عبر هذه الخدمة. وسيتم إدراج القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول كجزء من هذا الإصدار وذلك لتلبية طلبات البنوك في تقديم هذه الخدمة ومن المخطط إطلاقها عام ٢٠٢٠.

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

١/٣/٢ - العمليات التي تتم باستخدام شبكة السويفت:

أ- العمليات التي تتم من خلال التسوية اللحظية (RTGS):

- غرفة المقاصة الإلكترونية:

أظهرت البيانات الإحصائية لغرفة المقاصة الإلكترونية بالبنك المركزي المصري - والتي تعمل بنظام التسوية اللحظية (RTGS) - أن عدد الشيكات المصرفية بالجنيه المصري خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بلغ نحو ١٠,٤ مليون ورقة بقيمة ١٥٨٨ مليار جنيه. وقد ترتب على ذلك هبوط متوسط قيمة الورقة إلى ١٥٣,٣ ألف جنيه خلال سنة التقرير مقابل ١٥٤,٦ ألف جنيه خلال السنة المالية السابقة.

نشاط غرفة المقاصة بالبنك المركزي المصري

معدل التغيير (%)	قيمة الأوراق	عدد الأوراق	خلال السنة المالية
العدد	(بالمليار جنيه)	(بالألف)	
٨,٤	١٠٤٧	١٣٥٠٠	٢٠١٦/٢٠١٥
١٩,٣	١٢٤٩	١٢٤٤٩	٢٠١٧/٢٠١٦
٣٢,٣	١٦٥٢	١٠٦٨٨	٢٠١٨/٢٠١٧
(٣,٩)	١٥٨٨	١٠٣٥٩	٢٠١٩/٢٠١٨

- العمليات المصرفية الأخرى:

كما سجلت بيانات التحويلات المصرفية بالجنيه المصري والمنفذة بنظام التسوية اللحظية (RTGS) تراجعاً في عدد الرسائل خلال الفترة لتبلغ ١,٤ مليون رسالة، في حين زادت قيمة تلك الرسائل لتبلغ ٤٢٥٩٧ مليار جنيه. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التحويلات تشمل تحويلات البنوك والعملاء وعمليات أذون الخزانة ومصر للمقاصة والمحول القومي، وعمليات الكوريدور والإيداعات لأغراض السياسة النقدية.

خدمة التحويلات المصرفية بالعملة المحلية

التغيير + (-) خلال الفترة	قيمة التحويلات المنفذة	عدد الرسائل المنفذة	خلال السنة المالية
العدد	(بالمليار جنيه)	(بالوحدة)	
٧١٢٢	٢٩٧٠٩	١٠٧٤٥٤٨	٢٠١٦/٢٠١٥
٣٦٤٠	٣٣٣٤٩	١١٩٧٦٣٥	٢٠١٧/٢٠١٦
١٠٥٣	٣٤٤٠٢	١٧٩١٩٢٢	٢٠١٨/٢٠١٧
٨١٩٥	٤٢٥٩٧	١٤١٤٤٥٥	٢٠١٩/٢٠١٨

ب- العمليات المصرفية بالعملة الأجنبية والتي تتم بنظام (Fin-Copy):

أما عن عمليات التحويلات المصرفية المنفذة بالعملة الأجنبية (عمليات الانترنتنك الدولار) وفقاً لنظام (Fin-Copy) فقد بلغ عددها ١٤,٧ ألف عملية قيمتها ٣٤,١ مليار دولار، خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩.

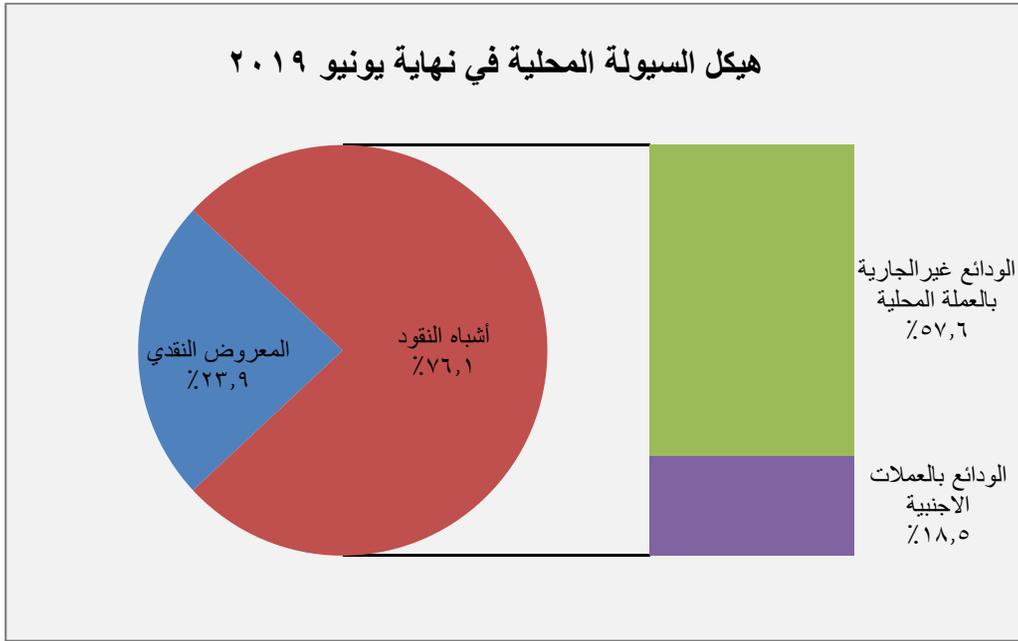
خدمة التحويلات المصرفية بالدولار الأمريكي

التغيير + (-) خلال الفترة	قيمة التحويلات المنفذة	عدد الرسائل المنفذة	خلال السنة المالية
العدد	(بالمليون دولار)	(بالوحدة)	
١٦٦٠	٩٢٥٧	٣٣٩٩	٢٠١٦/٢٠١٥
(٢٣٤١)	٦٩١٦	٨٣٦٧	٢٠١٧/٢٠١٦
١١٥٤٤	١٨٤٦٠	١٨٨٨٦	٢٠١٨/٢٠١٧
١٥٦٠٧	٣٤٠٦٧	١٤٧٠٨	٢٠١٩/٢٠١٨

٤/٢- السيولة المحلية والأصول المقابلة لها

ارتفعت السيولة المحلية (M2) خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٤٠٩,٣ مليار جنيه بمعدل ١١,٨٪ لتصل إلى ٣٨٦٣,٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩، وبما يمثل ٧٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.

وقد انعكست هذه الزيادة في نمو مكوناتها الأساسية أشباه النقود والمعروض النقدي، حيث ارتفعت أشباه النقود بمقدار ٣٠٦,٣ مليار جنيه بمعدل ١١,٦٪ خلال سنة التقرير لتصل إلى ٢٩٤٠,١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ وبما يمثل ٧٦,١٪ من إجمالي السيولة المحلية في نهاية يونيو ٢٠١٩. كما ارتفع المعروض النقدي (M1) بمقدار ١٠٣,٠ مليار جنيه بمعدل ١٢,٦٪ ليصل إلى ٩٢٣,٥ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩.



وتأتى الزيادة في أشباه النقود خلال سنة التقرير محصلة لما يلي:

- ارتفاع الودائع غير الجارية بالعملة المحلية بمقدار ٣٠٨,٦ مليار جنيه بمعدل ١٦,١٪ لتصل إلى ٢٢٢٥,٥ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩. وجاء هذا الارتفاع خلال سنة التقرير كنتيجة أساسية لزيادة ودائع القطاع العائلي بمقدار ٣٠٥,٢ مليار جنيه بمعدل ١٧,٥٪، وقطاع الأعمال العام بنحو ٣,٠ مليار جنيه بمعدل ١١,١٪.
- تراجع الودائع بالعملة الأجنبية بما يعادل ٢,٣ مليار جنيه بمعدل ٠,٣٪ خلال سنة التقرير لتصل إلى ما يعادل ٧١٤,٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩. ويعزى هذا التراجع لانخفاض ودائع قطاع الأعمال العام بما يعادل ٤,٠ مليار جنيه، وودائع قطاع الأعمال الخاص بما يعادل ٣,٦ مليار جنيه، حد منه زيادة ودائع القطاع العائلي بما يعادل ٥,٣ مليار جنيه. هذا وقد بلغت نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الودائع لدى البنوك (معدل الدولار) ٢١,٢٪ في نهاية يونيو ٢٠١٩ مقابل ٢٣,٨٪ في نهاية يونيو ٢٠١٨.

وتعد الزيادة المحققة في المعروض النقدي خلال سنة التقرير محصلة لما يلي:

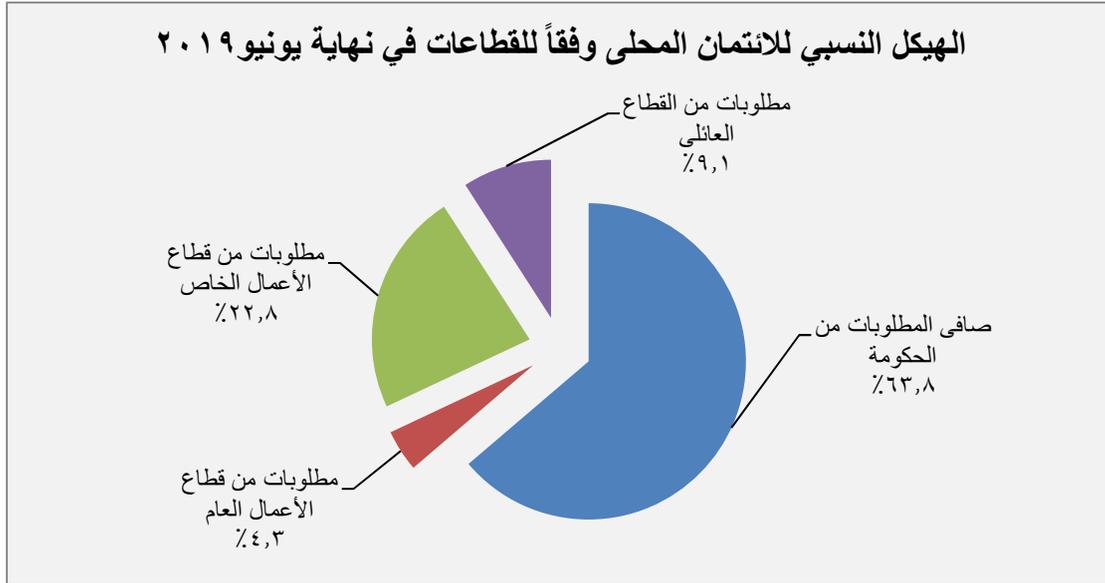
- ارتفاع الودائع الجارية بالعملة المحلية لدى البنوك بنحو ٥٤,٦ مليار جنيه بمعدل ١٤,٣٪ لتصل إلى ٤٣٦,٣ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩. وتعزى الزيادة أساساً لارتفاع ودائع القطاع العائلي بنحو ٣٤,٠ مليار جنيه بمعدل ٢٣,٤٪ لتصل إلى ١٧٩,٢ مليار جنيه، وودائع قطاع الأعمال الخاص بنحو ٢١,٢ مليار جنيه بمعدل ١٠,٢٪ لتصل إلى ٢٢٩,٠ مليار جنيه، حد منه انخفاض ودائع قطاع الأعمال العام بنحو ٠,٦ مليار جنيه بمعدل ١,٩٪ لتصل إلى ٢٨,١ مليار جنيه.
- زيادة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بنحو ٤٨,٤ مليار جنيه بمعدل ١١,٠٪ ليصل إلى ٤٨٧,٢ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩.

وفيما يتعلق بمساهمة الأصول المقابلة للسيولة المحلية في معدل نموها فقد ساهم صافي الأصول المحلية بنحو ١٢,١ نقطة مئوية، بينما كان لمساهمة صافي الأصول الأجنبية أثر سلبي بنحو ٠,٣ نقطة مئوية.

بلغت الزيادة في صافي الأصول المحلية لدى الجهاز المصرفي نحو ٤١٨,٧ مليار جنيه بمعدل ١٣,٣٪ خلال سنة التقرير ليصل إلى ٣٥٦٣,٥ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩. وجاءت الزيادة محصلة لارتفاع الائتمان المحلي الممنوح من البنوك بمقدار ٣٤٦,٩ مليار جنيه بمعدل ١٠,٠٪ ليبلغ ٣٨٠٧,٢ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩، وانخفاض الرصيد السالب لصافي البنود الموازنة بمقدار ٧١,٨ مليار جنيه (نتيجة لزيادة صافي الأصول والخصوم غير المبوبة بمقدار ١٠٥,١ مليار جنيه، وزيادة صافي المديونية والدائنية بين البنوك بمقدار ٣٣,٦ مليار جنيه، وتدعيم البنوك لحسابات رأس مالها بمقدار ٦٦,٩ مليار جنيه).

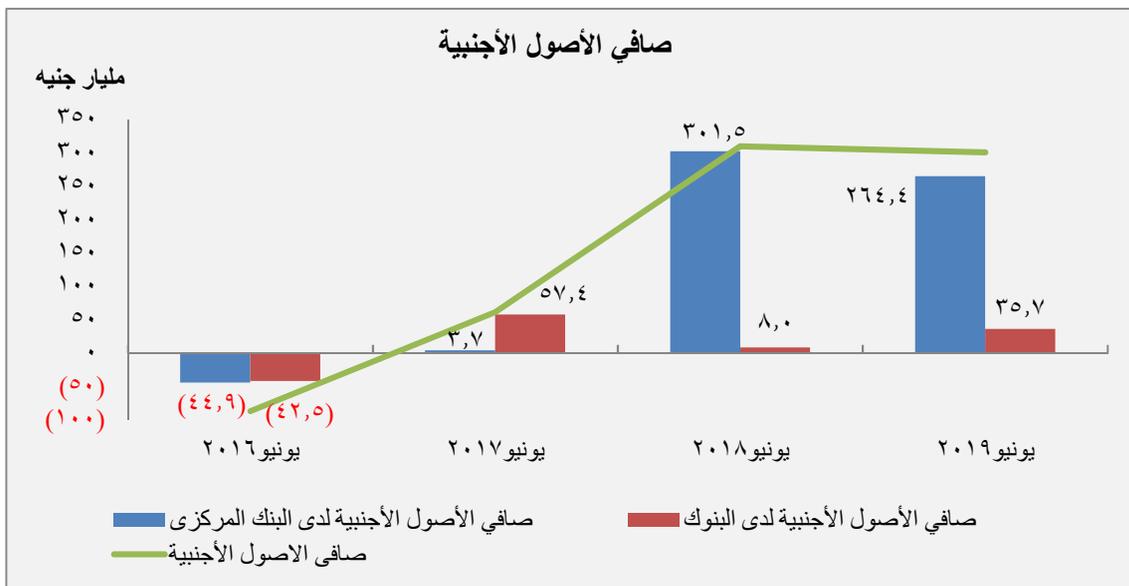
وجاء الارتفاع في الائتمان المحلي خلال سنة التقرير محصلة لما يلي:

- زيادة صافي الائتمان المقدم للحكومة من الجهاز المصرفي بمقدار ٢١٠,٤ مليار جنيه بمعدل ٩,٥٪ خلال سنة التقرير ليصل رصيده إلى ٢٤٢٨,٠ مليار جنيه بما يمثل ٦٣,٨٪ من إجمالي الائتمان في نهاية يونيو ٢٠١٩. وتعد تلك الزيادة انعكاساً لتصاعد ما في حوزة البنوك من الأوراق المالية الحكومية بمقدار ١٠٧,٢ مليار جنيه وارتفاع القروض المقدمة للحكومة بمقدار ٢١١,١ مليار جنيه، حد من تلك الزيادة ارتفاع الودائع الحكومية بمقدار ١٠٧,٩ مليار جنيه.
- ارتفاع الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص بنحو ٦٨,٣ مليار جنيه بمعدل ٨,٥٪ ليصل إلى ٨٦٩,٧ مليار جنيه وبما يمثل ٢٢,٨٪ من إجمالي الائتمان في نهاية يونيو ٢٠١٩.
- زيادة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي بمقدار ٦٦,٣ مليار جنيه بمعدل ٢٣,٦٪ ليصل إلى ٣٤٧,٤ مليار جنيه وبما يمثل ٩,١٪ من إجمالي الائتمان في نهاية يونيو ٢٠١٩.
- ارتفاع الائتمان المقدم لقطاع الأعمال العام بمقدار ١,٩ مليار جنيه بمعدل ١,٢٪ ليصل إلى ١٦٢,١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩.



وقد بلغ الانخفاض في صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي ما يعادل ٩,٤ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠١٨ ليصل إلى ما يعادل ٣٠٠,١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لما يلي:

- تراجع صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي بما يعادل ٣٧,١ مليار جنيه ليصل إلى ما يعادل ٢٦٤,٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩.
- زيادة صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك بما يعادل ٢٧,٧ مليار جنيه ليصل إلى ما يعادل ٣٥,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩.



٥/٢- نشاط قطاع الرقابة والإشراف

يتولى البنك المركزي المصري الإشراف على البنوك العاملة في مصر للتأكيد على سلامة المراكز المالية لها وتقييم أدائها، أخذاً في الاعتبار تحقيق مفهوم الرقابة بالمخاطر، إلى جانب التزام البنوك بالمعايير الرقابية التي يصدرها البنك المركزي المصري. ومن بين هذه المعايير، الحدود الدنيا لنسب الاحتياطي والسيولة والحدود القصوى للتوظيفات لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به، والتوظيفات بالخارج، وكذا مدى توافق آجال استحقاقات الأصول والالتزامات لكل عملة على حده. فضلاً عن بعض المعايير النوعية والتي تكفل - بجانب ما تقدم - حسن أداء البنوك وضمان أموال المودعين مثل: قواعد الحوكمة، وكفاءة نظم المعلومات، ومعايير اللياقة والملاءمة بالنسبة لمسئولي ومديري القطاعات الرئيسية بالبنوك.

وقد قام البنك المركزي بإعداد وتنفيذ برنامج تطوير القطاع المصرفي، والذي تم من خلاله إعادة هيكلة البنوك وزيادة رؤوس أموالها وتدعيم إدارة المخاطر بها. هذا وتجدر الإشارة إلى أن أحد أهم نتائج برنامج تطوير القطاع المصرفي هو **تطبيق مقررات بازل II**، حيث قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ الموافقة على التعليمات الخاصة بالحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال في إطار تطبيق تلك المقررات، وذلك مع ضرورة مراعاة أن تلتزم البنوك العاملة في مصر - فيما عدا فروع البنوك الأجنبية - بالحفاظ على نسبة حدها الأدنى ١٠٪ بين عناصر القاعدة الرأسمالية (بسط المعيار) وبين الأصول الخطرة المرجحة بأوزان (مقام المعيار)، وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

واستكمالاً للجهود المبذولة من البنك المركزي المصري لتطوير نظم الرقابة الداخلية وإرساء مفهوم الحوكمة بالجهاز المصرفي، ونظراً لأهمية أخذ كليهما في الاعتبار تأسيساً على نوعية وحجم المخاطر المتعلقة بالعمليات المصرفية وأهمية تطبيق إجراءات احترازية لمواجهةها لا تنحصر فقط في المراجعة الداخلية بل تشكل نظاماً شاملاً للرقابة الداخلية يخضع للتطوير والتقييم الدوري. فقد وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠١٤ على التعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية بما يتفق مع أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ولائحته التنفيذية وتعديلاته بهدف دعم أنظمة الرقابة الداخلية بالبنوك المصرية، على أن تعتبر هذه التعليمات وتلك الصادرة عن البنك المركزي المصري في ٢٣ أغسطس ٢٠١١ بشأن حوكمة البنوك مكملتين لبعضهما البعض.

هذا وتماشياً مع مقترح لجنة بازل بإضافة مقياس تكميلي مباشر يُعرف بالرافعة المالية يُدعم من قياس معيار كفاية رأس المال المرتبط بالمخاطر توكباً مع الجدول الزمني **لتطبيق مقررات بازل III**. فقد وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية على أن تقوم البنوك بتطبيقها كنسبة استرشادية اعتباراً من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٧، وكنسبة رقابية ملزمة اعتباراً من عام ٢٠١٨.

وفي إطار استهداف البنك المركزي المصري الربط بين الإطار العام للمخاطر التي تواجهها البنوك Bank's Risk Profile وكفاءة نظام إدارة المخاطر وكفاية رأس المال لديهم، فقد تم البدء في تطبيق الدعامات الثانية لمقررات بازل II على محورين رئيسيين كما يلي: -

أ- وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢ مارس ٢٠١٦ على التعليمات الخاصة بعملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال (Internal Capital Adequacy Assessment Process - ICAAP) التي يجب أن تقوم بها البنوك ذاتها لمواجهة كافة المخاطر (ومنها المخاطر التي لم يتم تناولها بالدعامات الأولى) وفقاً لهيكل مخاطر كل بنك على حده.

ب- تم اتخاذ عدة إجراءات لتفعيل عملية التقييم والمراجعة الإشرافية (Supervisory Review and Evaluation Process - SREP)، ويهدف البنك المركزي المصري من تطبيقها إلى احتفاظ البنوك برأس مال كافٍ لتغطية مختلف أنواع المخاطر بالإضافة إلى تشجيع البنوك على تطوير أفضل أساليب إدارة المخاطر واستخدامها في رصد وإدارة وقياس ومواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها.

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

وفى إطار السعى نحو تطبيق أفضل الممارسات الدولية خاصة متطلبات مقررات بازل III، فقد وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدتين في ٧ أبريل و١٣ يوليو ٢٠١٦ على تطبيق نسب الدعامة التحوطية Capital Conservation Buffer وإصدار التعليمات الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة على الترتيب وفقاً لما يلي:

١- نسب الدعامة التحوطية Capital Conservation Buffer

لضمان تغطية الخسائر التي قد تنشأ لديها خلال فترات الضغط أو الأزمات المالية وبهدف الحفاظ على القاعدة الرأسمالية لها، يتعين على البنوك العاملة في مصر الالتزام بتطبيق تلك التعليمات من أول يناير ٢٠١٦ وذلك للبنوك التي تعد قوائمها المالية السنوية آخر ديسمبر من كل عام، واعتباراً من أول يوليو ٢٠١٦ للبنوك التي تعد تلك القوائم آخر يونيو من كل عام وذلك للوصول للنسب الإجمالية المطلوبة ٢,٥٪ في يناير/ يوليو ٢٠١٩.

٢- التعليمات الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة

١/٢: نسبة تغطية السيولة LCR

تهدف إلي الحفاظ على الحد الأدنى للنسبة لكل من العملة المحلية والعملات الأجنبية على حده وفقاً للجدول الزمني التالي:

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
٪١٠٠	٪٩٠	٪٨٠	٪٧٠

٢/٢: نسبة صافي التمويل المستقر NSFR

ويراعى الالتزام بها خلال فتره أقصاها ثلاثة شهور اعتباراً من يوليو ٢٠١٦ وفقاً لما يلي:

- الحفاظ على حد أدنى للنسبة على المستوى الإجمالي قدره ٪١٠٠.
- الحفاظ على حد أدنى للنسبة لكل من العملة المحلية والعملات الأجنبية على حده قدره ٪١٠٠.

أهم التطورات خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ فيما يتعلق بتطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية

في إطار السعى نحو تطبيق أفضل الممارسات الدولية خاصة متطلبات مقررات بازل III، فقد وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدتين في ٣ أكتوبر ٢٠١٨ و٢٨ مارس ٢٠١٩ على إصدار التعليمات الرقابية الخاصة بكل مما يلي على الترتيب:

١- إدارة مخاطر أسعار العائد بالمراكز لغير أغراض المتاجرة

Interest Rate Risk for Banking Book (IRRBB)

يتم الإقرار عن تلك المخاطر على أساس منفرد للبنوك التي ليس لها شركات تابعة وفروع البنوك الأجنبية وعلى أساس مجمع للبنوك ذات المجموعات المصرفية وموافاة قطاع الرقابة والإشراف بالنماذج الخاصة بها بصفة دورية ربع سنوية اعتباراً من المركز المالي المنتهى في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨.

٢- إدارة مخاطر التركيز في إطار الدعامة الثانية لمقررات بازل

يتعين على البنوك البدء في تطبيق تلك التعليمات على أساس متطلبات كمية لقياس التركيز الائتماني بشقيه الفردي والقطاعي فضلاً عن الالتزام بالمتطلبات النوعية لإدارة مخاطر التركيز بصفة عامة اعتباراً من مارس ٢٠١٩.

هذا وجاري إعداد وإصدار أوراق مناقشة ونماذج دراسة الأثر الكمي (QIS) في إطار برنامج تحديث تطبيقات بازل III والمُتعارف عليها بمسمى بازل IV بهدف تهيئة البنوك لتطبيق تلك التحسينات اعتباراً من أول يناير ٢٠٢٢ ودراسة مدى إمكانية تطبيق ما يلي:

أولاً: وضع إطار جديد لكل من الأسلوب المعياري لحساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر الائتمان بهدف الوصول إلى أساليب أكثر حساسية للمخاطر وأسلوب التقييم الداخلي.

ثانياً: إصدار أسلوب جديد لقياس رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل تحت مسمى الأسلوب المعياري ليحل محل الأساليب الأربعة الواردة ضمن الإطار السابق.

ثالثاً: استحداث دعامة إضافية للرافعة المالية تُضاف إلى نسبة الرافعة المالية للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً Domestic Systemically Important Banks D-SIBs مع إضافة بعض التعديلات على كيفية قياس بعض التعرضات الخاصة بنسبة الرافعة المالية.

رابعاً: استبعاد أسلوب القياس الداخلي لحساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر تعديل التقييم الائتماني للأطراف المقابلة Credit Valuation Adjustment CVA، واستبداله بأسلوبين آخرين، وهما الأسلوب الأساسي والأسلوب المعياري.

خامساً: وضع حد أدنى على الأصول المرجحة بأوزان المخاطر للبنوك التي تستخدم أسلوب التقييم الداخلي وذلك بهدف الحد من استفادة البنوك من تحقيق وفر في متطلبات رأس المال مقارنة باستخدام الأسلوب المعياري.

ونورد فيما يلي أهم ما أصدره البنك المركزي من تعليمات رقابية خلال فترة التقرير وما بعدها:-

• استمرار مبادرة التمويل العقاري لمحدودي الدخل فقط وذلك في ضوء استنفاد إجمالي قيمة المبلغ المخصص للمبادرة البالغ ٢٠ مليار جنيه مصري، وحرصاً من الدولة على استمرار البرنامج فقد تم التنسيق مع وزارة المالية لاستمرار المبادرة لتمويل محدودى الدخل فقط على أن يكون ذلك بضمانتها وبتحملها الفارق بين أسعار العائد السائدة بالسوق وسعر العائد المدعم، ونصت القواعد والإجراءات الخاصة بتلك المبادرة على:-

١. توفير التمويل العقاري اللازم للعملاء بأسعار العائد الخاصة بشريحتى محدودى الدخل (٥٪ أو ٧٪) لمدة حدها الأقصى ٢٠ سنة.

٢. تعويض البنوك عن فارق سعر العائد على أساس:

سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي
(Mid-corridor) + ٢٪ - سعر العائد
الخاص بمحدودي الدخل (٥٪ أو ٧٪)

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

- تعديل دورية اجتماعات مجالس إدارات البنوك ليصبح الاجتماع بصفة دورية منتظمة لا تقل عن ثمان مرات خلال العام، على أن يكون الأصل هو الحضور الفعلي للأعضاء، وفي حالة تعذر ذلك يجوز المشاركة عبر الفيديو أو الهاتف وذلك بما لا يتعدى مرتين خلال العام بالنسبة للعضو الواحد.
- إصدار تعليمات حماية حقوق عملاء البنوك بما يشمل وجود أسس وقواعد واضحة تحكم العلاقة بين البنوك و عملائها في كافة مراحل التعامل، ويضمن حماية بيانات العملاء، بالإضافة إلى تحديد آلية واضحة للتعامل مع الشكاوى، ونشر الوعي والثقافة المصرفية والمالية بين العملاء.
- إلزام البنوك بإعداد القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) اعتباراً من عام ٢٠١٩، وذلك لتعزيز سلامة المراكز المالية للبنوك وتعميق مفاهيم الإفصاح والشفافية لديها حيث تم في إطار الاستعداد التجريبي لتطبيق متطلبات المعيار مطالبة البنوك بتكوين احتياطي مخاطر معيار (IFRS9) بنسبة ١٪ وذلك من صافي الربح بعد الضريبة عن عام ٢٠١٧، يتم إدراجه ضمن بند رأس المال الأساسي بالقاعدة الرأسمالية على ألا يتم استخدامه إلا بموافقة البنك المركزي، وكذلك تحديد نماذج الأعمال Business Models التي ستستخدم عند التطبيق في ضوء استراتيجية كل بنك، بالإضافة إلى أهمية توافر نظام تصنيف انتماني داخلي، يتضمن احتمالية التعثر (Probability of Default (PD) ومنهجية احتساب كل من معدل الخسارة عند الإخفاق (Loss Given Default (LGD) وقيمة التعرض عند الإخفاق Exposure at Default لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة Expected Credit Loss.
- استثناء الأرز والفول والعدس من الغطاء النقدي بواقع ١٠٠٪ على العمليات الاستيرادية لأغراض التجارة وذلك لمدة عام ينتهي في ١٥ مارس ٢٠٢٠.
- تمويل الجمعيات التعاونية - سواء تلك الخاصة بالمزارعين أو الجمعيات المنشأة بغرض التحول لطرق الري الحديثة - ضمن مبادرة البنك المركزي للشركات والمنشآت الصغيرة بسعر عائد ٥٪ - عائد بسيط متناقص.
- إصدار التعليمات الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر التركيز في إطار الدعامة الثانية لمقررات بازل، بهدف تطوير أساليب إدارة المخاطر لدى البنوك.
- إصدار ضوابط بشأن خصم الأوراق التجارية لشركات التنمية العقارية دون حق الرجوع عليها - مع التأكيد على استمرار سريان القواعد المؤرخة ٢ أكتوبر ٢٠٠٧ و ١١ يناير ٢٠١٦ - والتي تنص على استثناء الأوراق التجارية المخصصة دون حق البنك في الرجوع على شركات التنمية العقارية من التعليمات الصادرة بشأن الحد الأقصى لنسبة أقساط القروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي إلى الدخل الشهري للأفراد الطبيعيين وذلك شريطة الالتزام بضوابط محددة.
- تشجيع البنوك على الاستثمار في صناديق الاستثمار المستهدفة للشركات الصغيرة الناشئة وذلك بهدف توسيع قاعدة توفير التمويل للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتم ذلك من خلال حث البنوك على الاستثمار في صناديق الاستثمار المباشر المستهدفة للشركات الصغيرة الناشئة في مراحلها المختلفة (الاستثمار الملائكي "Angel Investment"، رأس مال المخاطر "Venture Capital"، الاستثمار في أسهم النمو "Growth Funding")، حيث تم إضافة مساهمات البنوك في رؤوس أموال صناديق الاستثمار المباشر المستهدفة للشركات الصغيرة الناشئة ضمن النسبة البالغة ٢٠٪ من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك والموجهة إلى الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بموجب التعليمات الصادرة في هذا الشأن مع حساب وزن مخاطر نسبي بمعدل صفر٪ على مساهمات البنوك في رؤوس أموال هذه الصناديق وذلك في ضوء عدة محددات.

وفى إطار الدور المنوط به قطاع الرقابة الميدانية بالبنك المركزي فإنه:-

١- تم التفتيش على ٢٠ بنكاً من البنوك العاملة في مصر، والشركة المصرية للاستعلام الائتماني IScore وفقاً للخطة الموضوعية في هذا الشأن وذلك للتحقق من الآتي:

- مدى التزام البنوك بالأحكام الواردة بقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي ولائحته التنفيذية والتعليمات الصادرة من البنك المركزي، وقانون مكافحة غسل الأموال والتعليمات المنظمة له. وقد تم تشكيل فريق عمل متخصص للتفتيش الميداني على أعمال غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى البنوك.
- فاعلية نظم الرقابة الداخلية بالبنوك والالتزام بممارسة قواعد وأسس الحوكمة السليمة.
- كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.
- المخاطر المختلفة التي قد تواجه البنوك وتحليلها كمياً ونوعياً وتحديد اتجاهها واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد منها ووضع خطط إجراءات تصحيحية لتلافيها، وكذا التحقق من كفاية المخصصات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر وخاصة في حالة وجود عملاء ائتمان غير منتظمين، لتأكيد ضمان وحماية كافة أموال المودعين والمساهمين لدى البنوك.
- التزام البنوك بالقواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وخدمات الدفع، وكذا مدى تأمين الأنظمة التكنولوجية المستخدمة بالبنوك وبما يشمل عملية تطوير هذه الأنظمة.
- التزام البنوك بتعليمات البنك المركزي بشأن تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وخاصة في ضوء المبادرات الصادرة من البنك المركزي في هذا الشأن.
- المتابعة المستمرة للتطورات الاقتصادية والمالية والنقدية في ضوء ما تم اتخاذه من قرارات بشأن سياسة تداول النقد الأجنبي وخاصة في ضوء قرار البنك المركزي الصادر بتاريخ ٢٠١٦/١١/٣ بشأن تحرير سعر الصرف.
- تقييم أداء البنوك وفقاً لعناصر رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، وكذا تقييم المخاطر.

٢- التحقق من التزام البنوك بالتعليمات التي صدرت مؤخراً بشأن تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الصناعة المصرفية خاصة متطلبات لجنة بازل وأهمها:

- قيام البنوك بتكوين الدعامة التحوطية لرأس المال، الحفاظ على نسبة لتغطية السيولة، ونسبة الرافعة المالية.
- التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP.
- قيام البنوك بإعداد القوائم المالية وفقاً لمتطلبات معيار IFRS9.

٣- التفتيش على عدد ٨٠ شركة صرافة وفقاً للخطة الموضوعية في هذا الشأن وذلك للتحقق من مدى التزامها بالأحكام الواردة بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد ولائحته التنفيذية والضوابط والتعليمات التي تنظم عمل شركات الصرافة، بالإضافة للتفتيش على شركات تحويل الأموال والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي.

٦/٢- إدارة سوق الصرف والاحتياطيات الدولية

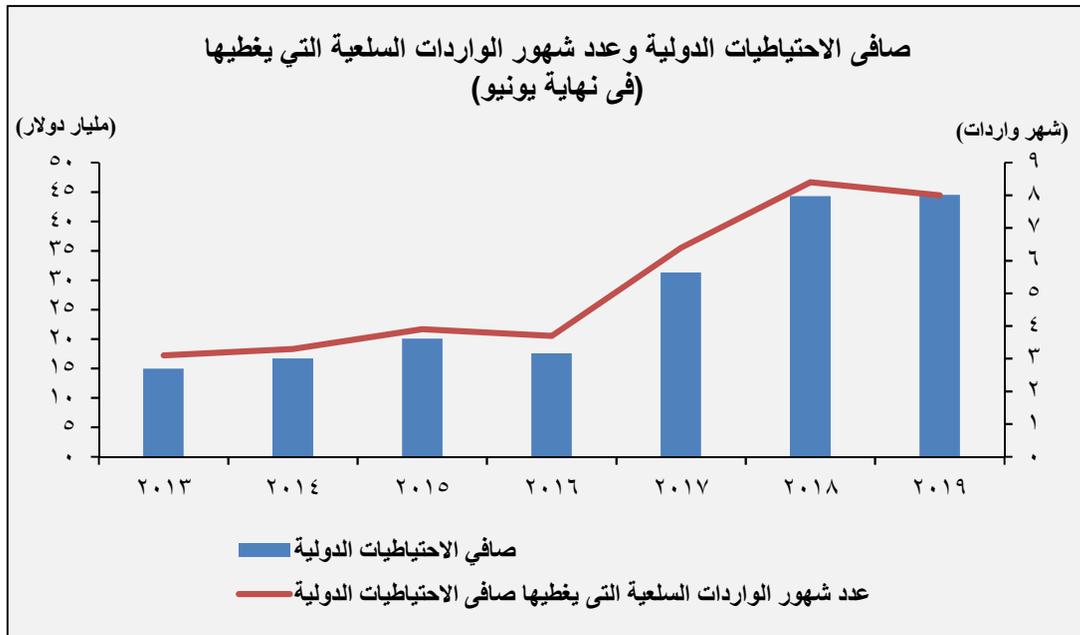
١/٦/٢- سوق الصرف الأجنبي والإنترنتك الدولارى

شهدت السوق المحلية للصرف الأجنبي، بعد تحرير سعر الصرف، استقراراً ملحوظاً وأصبحت قوى العرض والطلب هي التي تتولى تحديد سعر الصرف في السوق. ولإضافة مزيد من الاستقرار لتلك السوق قام البنك المركزي في نهاية يوم عمل ٤ ديسمبر ٢٠١٨ بإنهاء آلية تحويل أموال المستثمرين الأجانب، والتي استخدمها البنك المركزي في بداية تطبيق عملية التحرير المذكورة، حيث أصبح يتعين على استثمارات الأجانب الجديدة فقط الدخول والخروج من خلال سوق الصرف بين البنوك (الإنترنتك).

وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار في سوق الإنترنتك ١٦,٧٠٥٧ جنيهاً في نهاية يونيو ٢٠١٩ مقابل ١٧,٨٨٧٨ جنيهاً في نهاية يونيو ٢٠١٨ بارتفاع في قيمة الجنيه بلغ ٧,١٪ خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨.

٢/٦/٢- الاحتياطيات الدولية وإدارتها

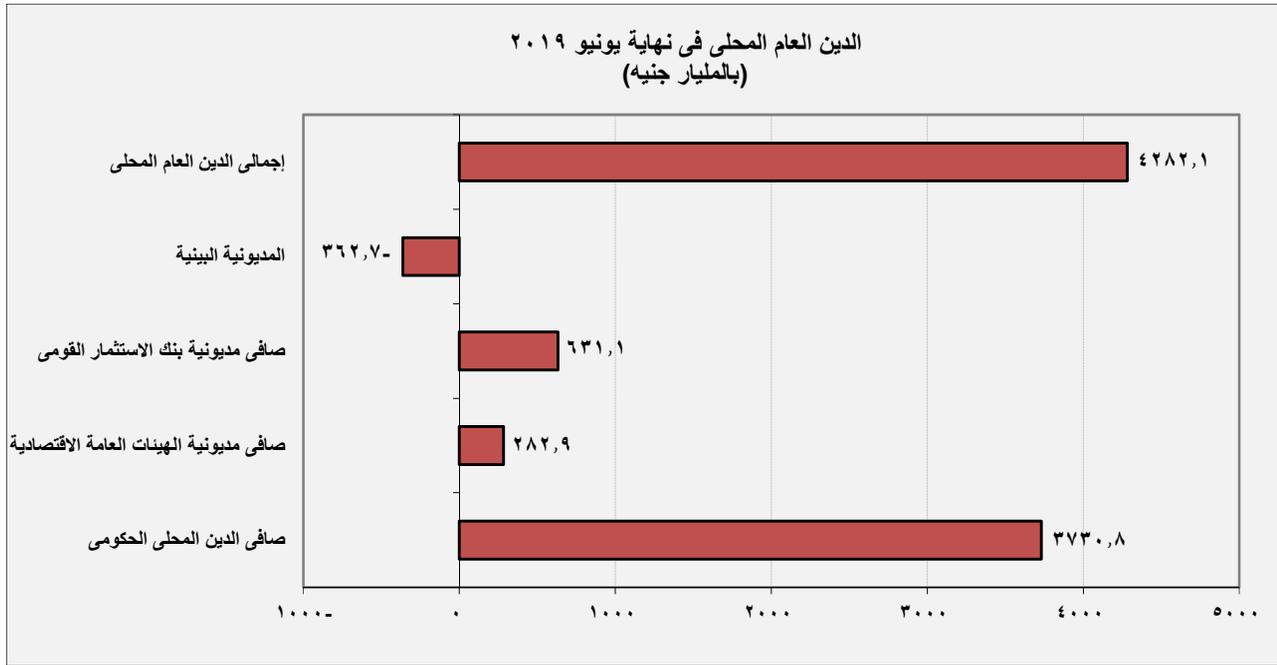
وبالنسبة لصادف الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي، فقد ارتفع بنحو ٠,٢ مليار دولار بمعدل ٠,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ ليصل إلى ٤٤,٥ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩، وبما يغطي نحو ٨,٠ شهور من الواردات السلعية مقابل ٨,٤ شهر في نهاية يونيو ٢٠١٨.



٧/٢- الدين العام المحلي والدين الخارجى

١/٧/٢ - الدين العام المحلي

بلغ رصيد الدين العام المحلي* ٤٢٨٢,١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ مقابل ٣٦٩٦,٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٨، مسجلاً زيادة قدرها ٥٨٥,٧ مليار جنيه بمعدل ١٥,٨٪ خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩. ورغم ارتفاع الدين العام كرقم مطلق، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت إلى ٨٠,٥٪ في نهاية يونيو ٢٠١٩ مقابل ٨٣,٣٪ في نهاية يونيو ٢٠١٨.



١/١/٧/٢ - صافى الدين المحلي الحكومى

ارتفع صافى رصيد الدين المحلي المستحق على الحكومة ليصل إلى ٣٧٣٠,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ مقابل ٣١٢١,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٨، بزيادة بنحو ٦٠٩,٠ مليار جنيه بمعدل ١٩,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨. ورغم ارتفاع الدين المحلي المستحق على الحكومة كرقم مطلق، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت إلى ٧٠,١٪ في نهاية يونيو ٢٠١٩ مقابل ٧٠,٣٪ في نهاية يونيو ٢٠١٨. وقد جاءت هذه الزيادة كنتيجة لارتفاع أرصدة السندات والأذون الصادرة على الخزانة العامة بمقدار ٤٦٩,٦ مليار جنيه، وما أسفر عنه التغير في صافى أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفى من ارتفاع بمقدار ١٣٩,٤ مليار جنيه (نتيجة لزيادة القروض الحكومية بمقدار ١١٣,٢ مليار جنيه، وتراجع الودائع الحكومية بمقدار ٢٦,٢ مليار جنيه).

* يتضمن رصيد الدين العام المحلي صافى كل من الدين المحلي الحكومى، ومدىونية الهيئات العامة الاقتصادية، ومدىونية بنك الاستثمار القومى مطروحاً منه المدىونية البنكية لكل من الهيئات العامة الاقتصادية والحكومة قبل البنك المذكور.

صافي الدين المحلي الحكومي

(القيمة بالمليار جنيه)

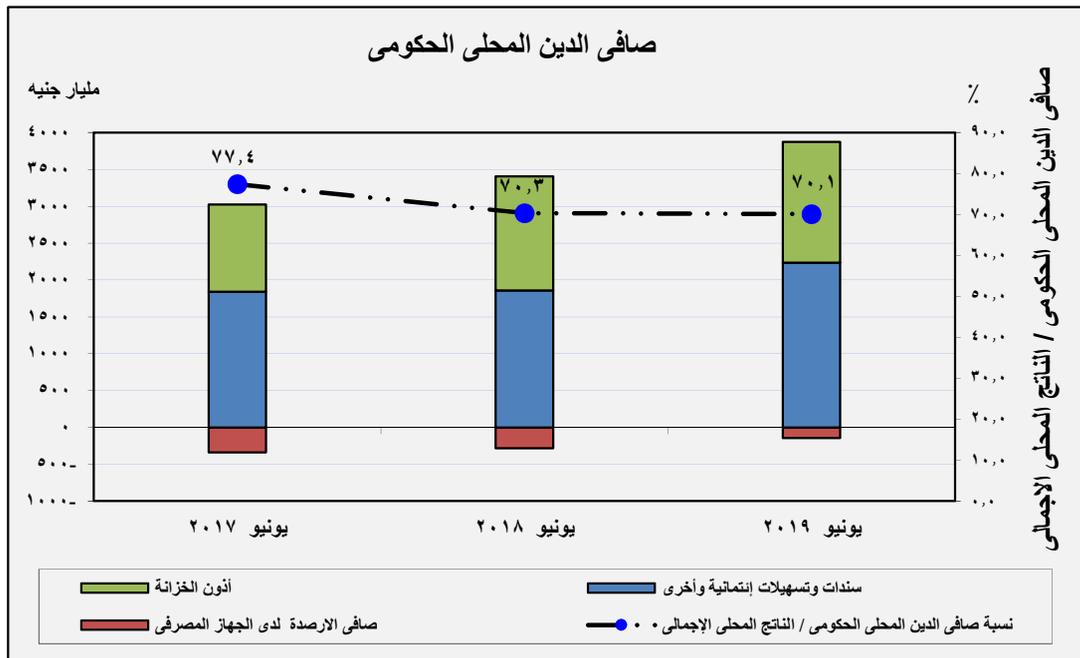
التغير (-) + ٢٠١٩/٢٠١٨	يونيو ٢٠١٩		يونيو ٢٠١٨		الأرصدة في نهاية
	%	قيمة	%	قيمة	
٦٠٩,٠	١٠٠,٠	٣٧٣٠,٨	١٠٠,٠	٣١٢١,٨	صافي الدين المحلي الحكومي
٤٦٩,٦	١٠٣,٨	٣٨٧٥,٠	١٠٩,١	٣٤٠٥,٤	- الأرصدة من السندات والأذون
٣٧٧,٧	٥٩,٩	٢٢٣٦,٠	٥٩,٥	١٨٥٨,٣	. سندات
٤٠,٥	٢١,٤	٧٩٩,٥	٢٤,٣	٧٥٩,٠	منها: المتداول بالبورصات
٩١,٩	٤٣,٩	١٦٣٩,٠	٤٩,٦	١٥٤٧,١	. أذون على الخزنة العامة
١٣٩,٤	٣,٨-	١٤٤,٢-	٩,١-	٢٨٣,٦-	- صافي أرصدة حسابات الحكومة لدى
١١٣,٢	٦,٦	٢٤٤,٩	٤,٢	١٣١,٧	الجهاز المصرفي
(٢٦,٢)	١٠,٤	٣٨٩,١	١٣,٣	٤١٥,٣	. التسهيلات
					. الودائع (-)
					صافي الدين المحلي الحكومي/الناتج
					المحلي الإجمالي (%)
		٧٠,١		٧٠,٣	

المصدر: جدول (١/٣) بالملحق الإحصائي)
النسب محسوبة على القيم بالمليون جنيه.

وفيما يتعلق بالزيادة في بند أرصدة السندات الحكومية والأذون البالغة ٤٦٩,٦ مليار جنيه، فقد توزعت على النحو التالي:

- زيادة رصيد السندات الحكومية الصادرة على الخزنة العامة بنحو ٣٧٧,٧ مليار جنيه، محصلة لزيادة كل من سندات الخزنة المصرية بنحو ٣٢٢,٥ مليار جنيه، والسندات الخاصة بصندوقى التأمينات مقابل نقل مديونية بنك الاستثمار القومي إلى الخزنة العامة بنحو ٢٣,٨ مليار جنيه، والسندات المطروحة في الخارج بما يعادل ١٦,٥ مليار جنيه، والسندات الدولية المطروحة لصالح البنك المركزي بما يعادل ١٥,٤ مليار جنيه، والسندات على الخزنة العامة لدى البنك المركزي بنحو ٢,٧ مليار جنيه من جهة، وانخفاض السندات الصادرة بالدولار الأمريكي لصالح البنوك التجارية بما يعادل ٣,٢ مليار جنيه من جهة أخرى.

- زيادة رصيد الأذون الصادرة على الخزنة العامة بنحو ٩١,٩ مليار جنيه (محصلة لزيادة الأذون الصادرة بالجنيه المصري بنحو ١٨٩,٨ مليار جنيه من جهة، وانخفاض كل من الأذون الصادرة بالدولار الأمريكي بما يعادل ٩٤,٨ مليار جنيه، والصادرة باليورو بما يعادل ٣,١ مليار جنيه من جهة أخرى).

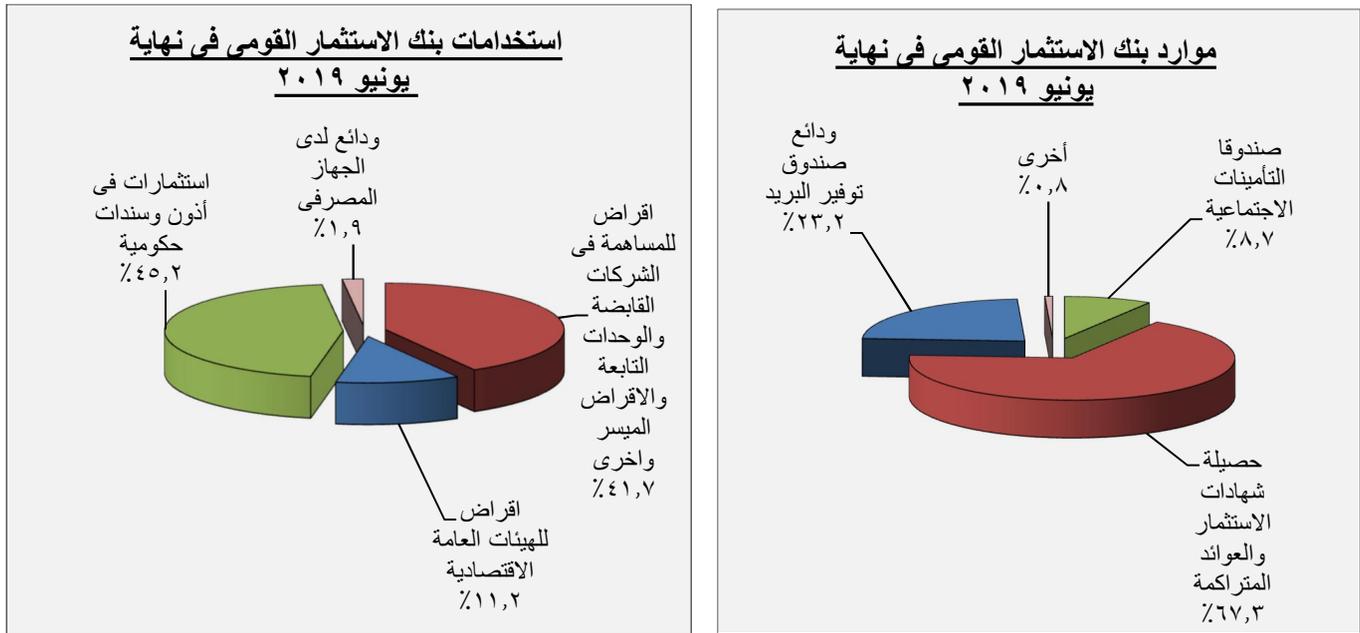


٢/١/٧/٢ - صافي مديونية الهيئات العامة الاقتصادية

انخفض صافي رصيد المديونية المستحقة على الهيئات العامة الاقتصادية بمقدار ٣٤,٧ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ ليبلغ ٢٨٢,٩ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩. ويعد هذا محصلة لانخفاض صافي اقتراضها من الجهاز المصرفي بمقدار ٣٥,١ مليار جنيه (نتيجة لزيادة مطلوباتها من الجهاز المصرفي بمقدار ٩٧,٩ مليار جنيه، وكذا زيادة ودائعها لديه بمقدار ١٣٣,٠ مليار جنيه) من جهة، وزيادة اقتراضها من بنك الاستثمار القومي بمقدار ٠,٤ مليار جنيه من جهة أخرى.

٣/١/٧/٢ - صافي مديونية بنك الاستثمار القومي

بلغ صافي مديونية بنك الاستثمار القومي (قبل طرح المديونية البيئية)، نحو ٦٣١,١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ بزيادة بنحو ١٥٨,١ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨. وجاء هذا كمحصلة لزيادة كل من إجمالي الموارد المستثمرة لديه بمقدار ١٥٩,٣ مليار جنيه ليصل إلى ٦٤٣,٣ مليار جنيه، وكذا زيادة ودائعه لدى الجهاز المصرفي بمقدار ١,٢ مليار جنيه.



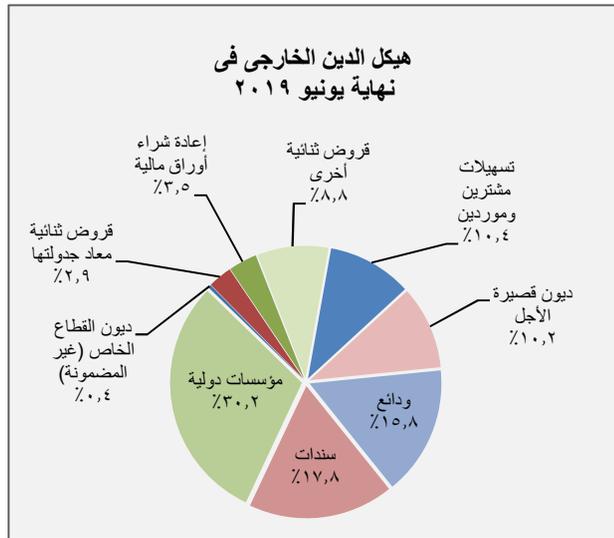
٤/١/٧/٢ - المديونية البيئية

بلغت المديونية البيئية لكل من الهيئات العامة الاقتصادية والحكومة قبل بنك الاستثمار القومي نحو ٣٦٢,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ مقابل ٢١٦,٠ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٨، حيث بلغت استثمارات البنك في الأوراق المالية الحكومية (أذون وسندات) نحو ٢٩٠,٦ مليار جنيه بزيادة بلغت ١٤٦,٣ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، كما ارتفعت القروض الممنوحة من بنك الاستثمار القومي لتلك الهيئات بمقدار ٠,٤ مليار جنيه ليصل رصيد مديونياتها نحو ٧٢,١ مليار جنيه.

٢/٧/٢- الدين الخارجي

بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية يونيو ٢٠١٩ نحو ١٠٨,٧ مليار دولار أمريكي ليسجل ارتفاعاً بنحو ١٦,١ مليار دولار، وبمعدل ١٧,٣٪ (مقارنة بنهاية يونيو ٢٠١٨). وقد جاء ذلك الارتفاع محصلة لزيادة صافي المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو ١٦,٥ مليار دولار، وتراجع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي بنحو ٠,٤ مليار دولار.

وفيما يلي عرض موجز لأهم التطورات في هيكل الدين الخارجي وأعباء خدمته ومؤشراته:

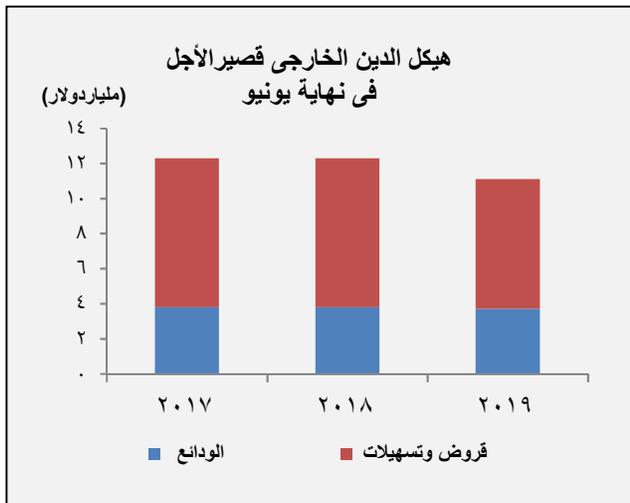
أولاً- هيكل الدين الخارجي**١- الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل**

تشير مكونات هيكل الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل في نهاية يونيو ٢٠١٩ إلى ما يلي:

- القروض الثنائية المعاد جدولتها حيث سجلت ٣,١ مليار دولار (بما يمثل ٢,٩٪ من إجمالي الدين الخارجي).
- القروض الثنائية الأخرى نحو ٩,٦ مليار دولار (بما يمثل نسبة ٨,٨٪ من إجمالي رصيد الدين)، وتشمل هذه القروض تسهيلات دعم السيولة المقدم من بنك التنمية الصيني إلى البنك المركزي المصري بنحو ١,٩ مليار دولار.
- تسهيلات المشترين والموردين نحو ١١,٣ مليار دولار (بما يمثل ١٠,٤٪ من إجمالي رصيد الدين).
- المديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والإقليمية نحو ٣٢,٨ مليار دولار (بما يمثل ٣٠,٢٪ من إجمالي رصيد الدين الخارجي) بارتفاع نحو ٤,٤ مليار دولار مقارنة بنهاية يونيو ٢٠١٨.
- السندات والصكوك المصرية بالخارج (حيازة غير المقيمين) نحو ١٩,٤ مليار دولار بما يمثل ١٧,٨٪ من إجمالي رصيد الدين الخارجي) وتمثل هذا الرصيد في:
 - نحو ٠,٩ مليار دولار سندات سيادية مصدرة في أبريل ٢٠١٠ تستحق في ٢٠٢٠ / ٢٠٤٠.
 - نحو ٤,٤ مليار دولار سندات أوروبية مصدرة باليورو في أبريل ٢٠١٨ (تستحق في ٢٠٢٦ / ٢٠٣٠)، وفي أبريل ٢٠١٩ (تستحق في ٢٠٢٥ / ٢٠٣١).
 - نحو ١٤,١ مليار دولار سندات أوروبية مصدرة بالدولار في يونيو ٢٠١٥ (تستحق في ٢٠٢٥)، وفي يناير و مايو ٢٠١٧ (تستحق في ٢٠٢٢ / ٢٠٢٧ / ٢٠٤٧)، وفي فبراير ٢٠١٨ (تستحق في ٢٠٢٣ / ٢٠٢٨ / ٢٠٤٨)، وفي فبراير ٢٠١٩ (تستحق في ٢٠٢٤ / ٢٠٢٩ / ٢٠٤٩).

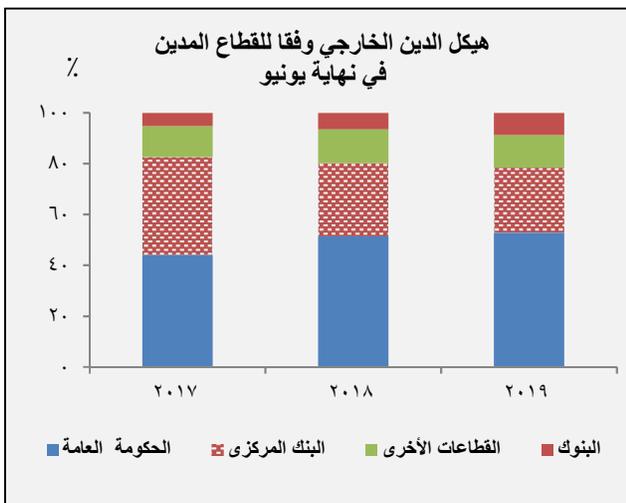
- الودائع طويلة الأجل (متمثلة في ودائع الدول العربية لدى البنك المركزي المصري) نحو ١٧,٢ مليار دولار (بنسبة ١٥,٨٪ من إجمالي الدين الخارجي).
- الديون غير المضمونة المستحقة على القطاع الخاص نحو ٠,٤ مليار دولار (بنسبة ٠,٤٪ من إجمالي الدين الخارجي).
- عمليات إعادة شراء أوراق مالية (Repo) نحو ٣,٨ مليار دولار (بما يمثل ٣,٥٪ من إجمالي رصيد الدين).

٢ - الدين الخارجي قصير الأجل

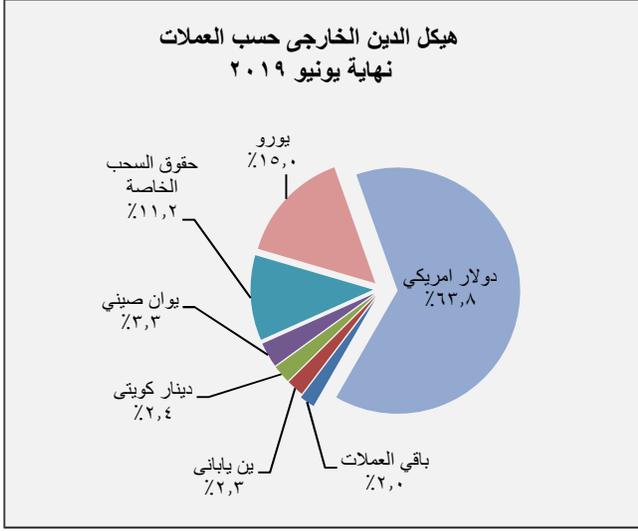


بلغ رصيد الدين الخارجي قصير الأجل في نهاية يونيو ٢٠١٩ نحو ١١,١ مليار دولار (بما يمثل ١٠,٢٪ من إجمالي الدين الخارجي، و٢٤,٩٪ من صافي الاحتياطيات الدولية)، بانخفاض نحو ١,٢ مليار دولار مقارنة بنهاية يونيو ٢٠١٨. وجاء هذا الانخفاض في رصيد الدين الخارجي قصير الأجل نتيجة لانخفاض ودائع غير المقيمين قصيرة الأجل بنحو ٧٧,٠ مليون دولار لتصل إلى ٣,٧ مليار دولار، وانخفاض القروض النقدية والتسهيلات التجارية قصيرة الأجل بنحو ١,١ مليار دولار لتبلغ نحو ٧,٤ مليار دولار.

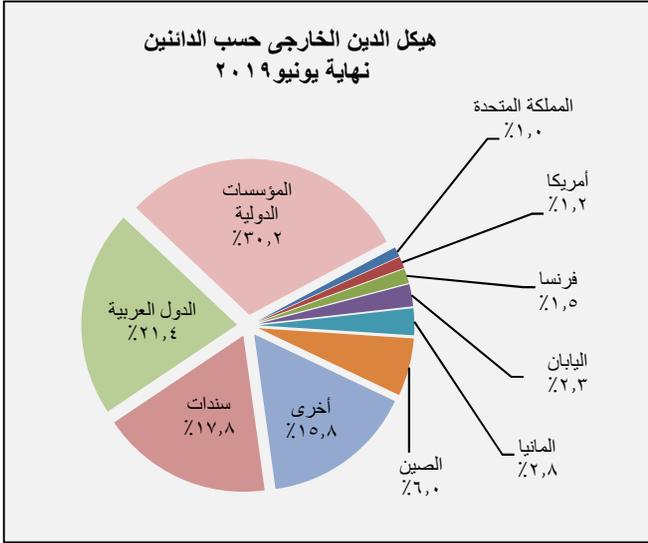
٣- الدين الخارجي حسب القطاع المدين



ارتفع الدين الخارجي المستحق على الحكومة العامة بنحو ٩,٦ مليار دولار ليصل إلى نحو ٥٧,٣ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩ وبما يمثل ٥٢,٧٪ من إجمالي الدين الخارجي، كما ارتفع أيضاً الدين المستحق على البنك المركزي بنحو ١,٤ مليار دولار ليصل إلى نحو ٢٨,٠ مليار دولار، كما ارتفع الدين المستحق على البنوك بنحو ٣,٥ مليار دولار ليصل إلى نحو ٩,٥ مليار دولار، والقطاعات الأخرى بنحو ١,٦ مليار دولار ليصل إلى نحو ١٣,٩ مليار دولار.

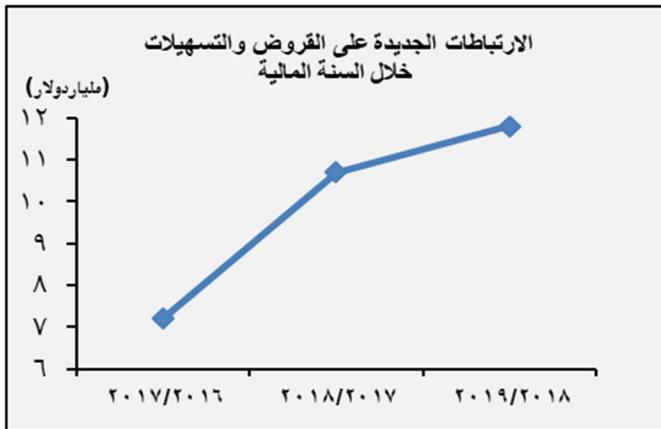
٤- الدين الخارجي حسب العملات

يتضح من توزيع الدين الخارجي حسب العملات المكونة له في نهاية يونيو ٢٠١٩، استحوذ الدولار الأمريكي على النصيب الأكبر من إجمالي المديونية الخارجية بقيمة ٦٩,٤ مليار دولار، يليه اليورو بما قيمته ١٦,٣ مليار دولار، ثم وحدات حقوق السحب الخاصة ١٢,٢ مليار دولار، واليوان الصيني ٣,٦ مليار دولار، ثم الدينار الكويتي ٢,٦ مليار دولار، والين الياباني ٢,٥ مليار دولار، ونحو ٢,١ مليار دولار عملات أخرى.

٥- الدين الخارجي حسب الدول والجهات الدائنة

يتضح من توزيع الدين الخارجي في نهاية يونيو ٢٠١٩ وفقا للدول والجهات الدائنة، أن نحو ٣٢,٨ مليار دولار تستحق للمؤسسات الدولية والإقليمية (والتي من أهمها صندوق النقد الدولي نحو ١١,٢ مليار دولار، والبنك الدولي نحو ١٠,٦ مليار دولار، وبنك الاستثمار الأوروبي نحو ٣,٢ مليار دولار). ونحو ٢٣,٥ مليار دولار تستحق للدول العربية تمثل أغلبها في السعودية بنحو ٩,٠ مليار دولار (٨,٣٪ من إجمالي الدين الخارجي)، والامارات بنحو ٨,٩ مليار دولار (٨,١٪)، والكويت بنحو ٥,٤ مليار دولار (٥,٠٪). ونحو ١٩,٤ مليار دولار من المديونية في صورة سندات وصكوك مصرية مصدرة في الخارج حيازة غير مقيمين (١٧,٨٪).

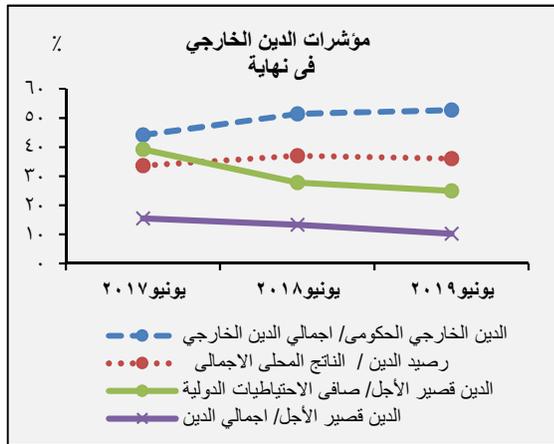
كما بلغت مديونية أهم خمسة دول أعضاء في نادي باريس نحو ٩,٤ مليار دولار وهي ألمانيا (٣,٠ مليار دولار)، واليابان (٢,٥ مليار دولار)، وفرنسا (١,٥ مليار دولار)، والولايات المتحدة الأمريكية (١,٣ مليار دولار)، والمملكة المتحدة (١,١ مليار دولار). في حين يستحق للصين نحو ٦,٥ مليار دولار، تمثل ٦,٠٪ من إجمالي الدين الخارجي.

ثانياً- الارتباطات الجديدة على القروض والتسهيلات

بلغت الارتباطات الجديدة على القروض والتسهيلات خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، نحو ١١,٨ مليار دولار مقابل ١٠,٧ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بارتفاع قدره ١,١ مليار دولار، ويرجع ذلك إلى زيادة القروض الثنائية المرتبط عليها حيث بلغت نحو ٣,٥ مليار دولار مقابل نحو ١,١ مليار دولار، بينما انخفضت القروض المرتبط عليها من المؤسسات الدولية والإقليمية لتسجل ٧,٠ مليار دولار مقابل ٧,٩ مليار دولار، وكذا القروض المرتبط عليها من مجموعة البنوك والتي بلغت ١,٣ مليار دولار مقابل ١,٧ مليار دولار.

ثالثاً- أعباء خدمة الدين الخارجي

بلغت أعباء خدمة الدين الخارجي نحو ١٣,٤ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، حيث بلغت الأقساط المسددة نحو ١٠,٢ مليار دولار، والفوائد المدفوعة نحو ٣,٢ مليار دولار.

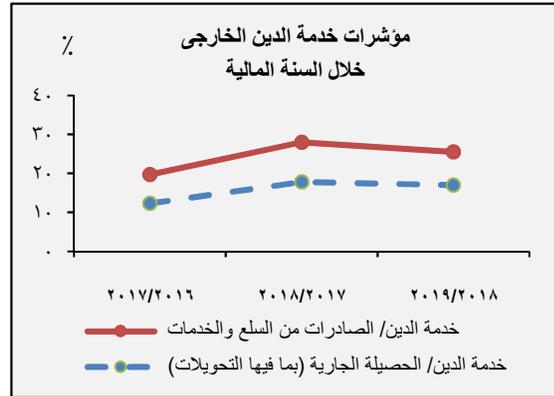
رابعاً- مؤشرات الدين الخارجي

جاءت مؤشرات الدين الخارجي لمصر في الحدود الآمنة وفقاً لتصنيف صندوق النقد والبنك الدوليين، وبمقارنتها بنظيراتها لمجموعات دول الأقاليم الاقتصادية* يتضح ما يلي:

- بلغت نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي نحو ٣٦,٠٪ في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٤٨,٧٪ لدول أمريكا اللاتينية والكاريبية، و٤٧,٥٪ لدول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

- بلغت نسبة الدين الخارجي قصير الأجل إلى إجمالي الدين الخارجي نحو ١٠,٢٪ في نهاية يونيو ٢٠١٩ (١٤,٢٪ لدول أمريكا اللاتينية والكاريبية، و٢١,٣٪ لدول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

- بلغت نسبة خدمة الدين الخارجي للصادرات السلعية والخدمية ٢٥,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ (٤٦,٤٪ لدول أمريكا اللاتينية والكاريبية، و٢٣,١٪ لدول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).



* المصدر: آفاق الإقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، أكتوبر ٢٠١٩.

الفصل الثالث:

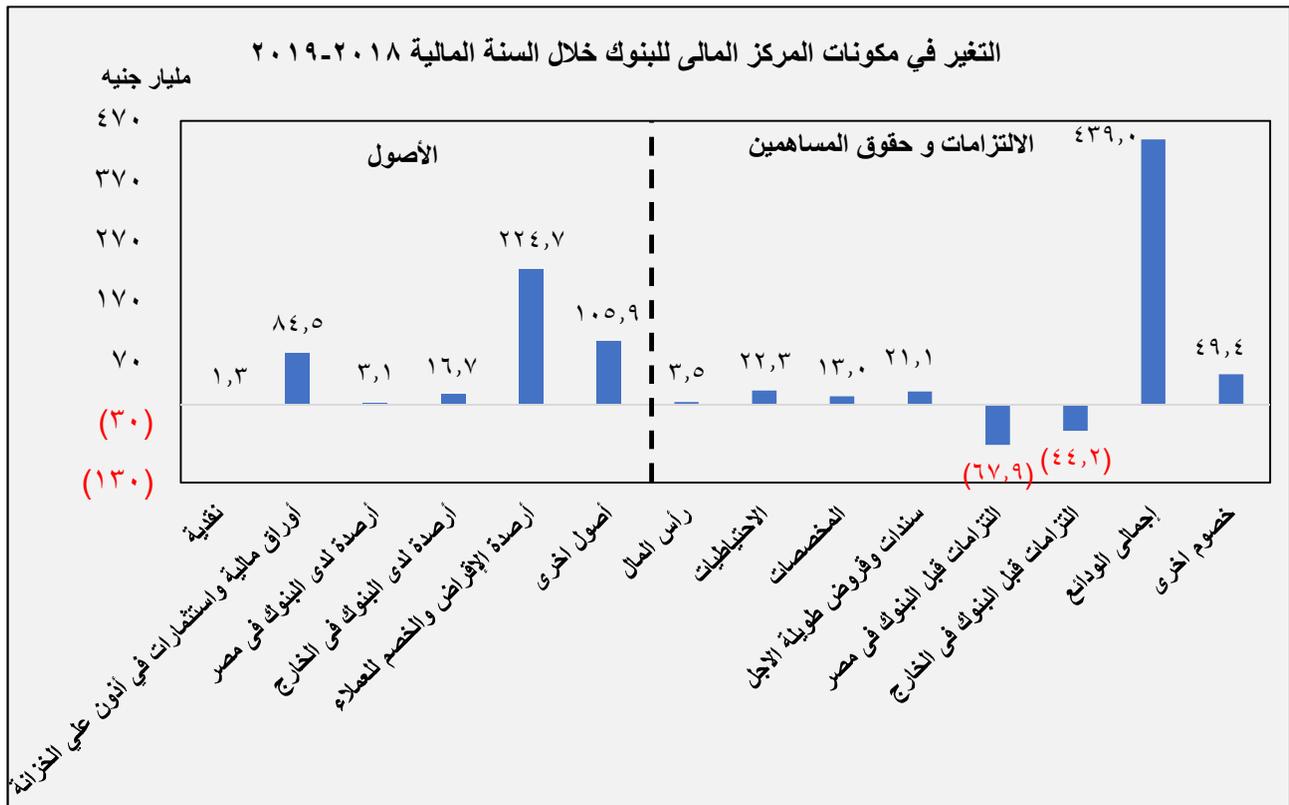
التطورات المصرفية

- ١/٣- المركز المالى
- ٢/٣- جانب الخصوم
- ١/٢/٣- الودائع
- ٣/٣- جانب الأصول
- ١/٣/٣- النشاط الإقراضى
- ٤/٣- المعاملات بين البنوك فى مصر ومع مراسليها بالخارج
- ٥/٣- حركة التدفقات المالية فى البنوك
- ٦/٣- مؤشرات أداء البنوك

الفصل الثالث التطورات المصرفية

١/٣ - المركز المالي

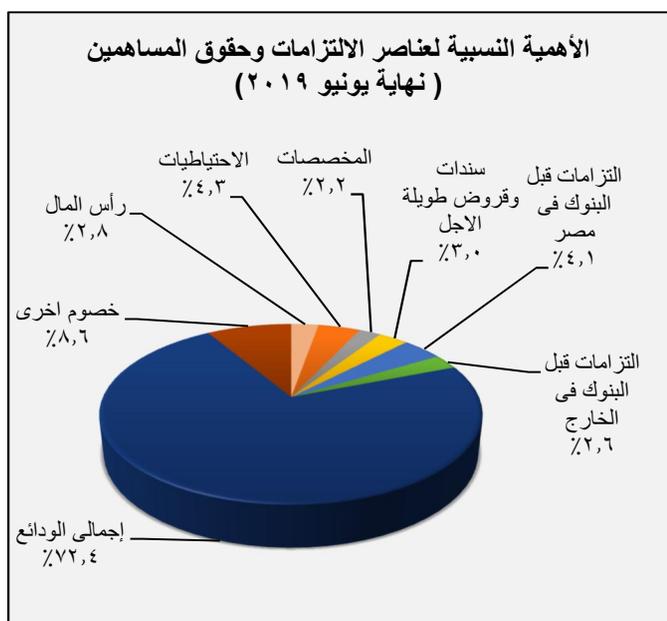
- ارتفع المركز المالي للبنوك* (بخلاف البنك المركزي) بمقدار ٤٣٦,٢ مليار جنيه بمعدل ٨,٦٪ خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ (مقابل زيادة بلغت ٦٥٩,٧ مليار جنيه بمعدل ١٤,٩٪ خلال السنة المالية السابقة) ليصل إلى نحو ٥٥١٦,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩.
- وقد مثلت الودائع لدى البنوك (شاملة الودائع الحكومية) ما نسبته ٧٢,٤٪ من إجمالي الخصوم. ومثلت أرصدة الإقراض والخصم المقدمة من البنوك للعملاء نحو ٣٣,٦٪ من إجمالي الأصول. كما مثلت استثمارات البنوك في الأوراق المالية والأذون نحو ٣٢,٠٪ من إجمالي الأصول.



* بلغ إجمالي عدد البنوك العاملة في مصر ٣٨ بنك، وإجمالي الفروع نحو ٤٢٩٨ فرع في نهاية يونيو ٢٠١٩.

تشير التطورات المصرفية والائتمانية الى سلامة واستقرار القطاع المصرفي المصري، وفيما يلي عرض لتلك التطورات:

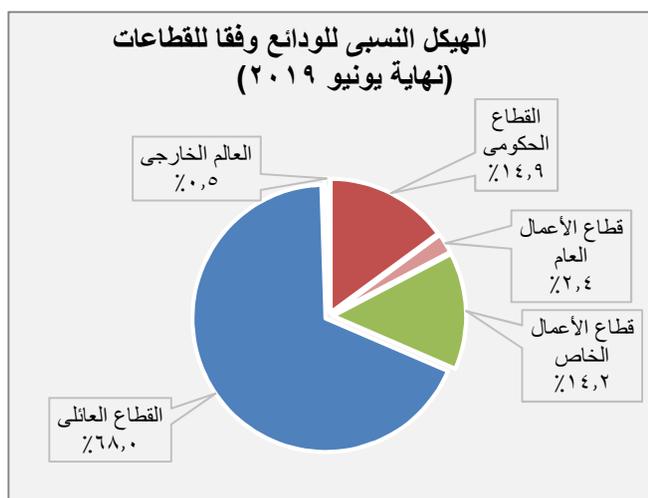
٢/٣ - جانب الخصوم

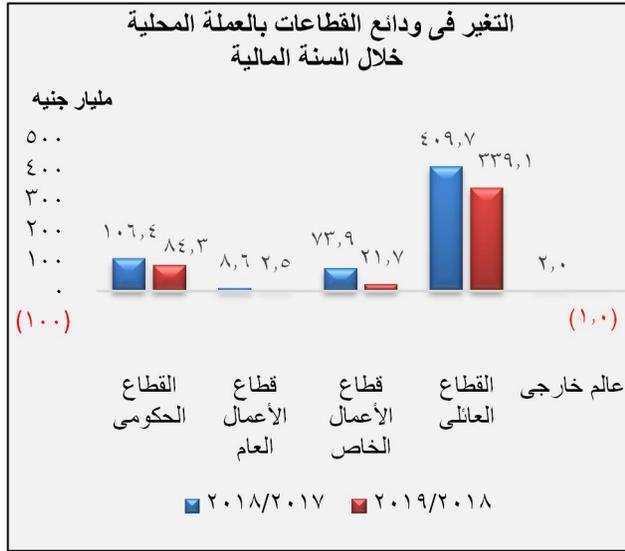


جاءت الزيادة المحققة خلال سنة التقرير في جانب الخصوم نتيجة لنمو أرصدة الودائع لدى البنوك بمقدار ٤٣٩,٠ مليار جنيه. كما ارتفعت حقوق الملكية بمقدار ٢٥,٨ مليار جنيه، وأرصدة السندات والقروض طويلة الأجل بمقدار ٢١,١ مليار جنيه، والمخصصات بمقدار ١٣,٠ مليار جنيه، والخصوم الأخرى بنحو ٤٩,٤ مليار جنيه. بينما انخفضت أرصدة الالتزامات قبل البنوك في مصر بنحو ٦٧,٩ مليار جنيه، والالتزامات قبل البنوك في الخارج بما يعادل ٤٤,٢ مليار جنيه.

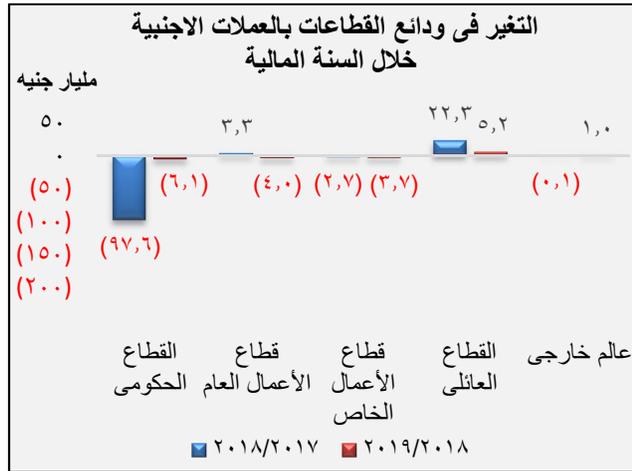
١/٢/٣ - الودائع

ارتفعت الودائع لدى البنوك خلال سنة التقرير بنحو ٤٣٩,٠ مليار جنيه بمعدل ١٢,٤٪ (مقابل زيادة قدرها ٥٢٥,٨ مليار جنيه بمعدل ١٧,٤٪) لتصل إلى نحو ٣٩٩٢,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩. وقد ساهم القطاع العائلي بنحو ٧٨,٤٪ من الزيادة الاجمالية في الودائع لدى البنوك. وقد جاءت الزيادة في إجمالي الودائع محصلة لنمو الودائع بالعملة المحلية وتراجع الودائع بالعملة الأجنبية، حيث ارتفعت الودائع بالعملة المحلية بنحو ٤٤٦,٦ مليار جنيه بمعدل ١٦,٤٪ لتصل إلى ٣١٦٨,١ مليار جنيه. وانخفضت الودائع بالعملة الأجنبية بما يعادل ٧,٦ مليار جنيه بمعدل ٠,٩٪ لتصل إلى ما يعادل ٨٢٤,٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩.



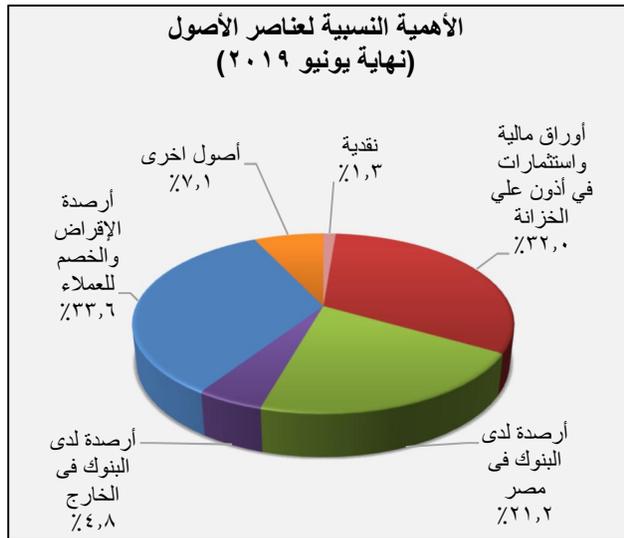


وبالنسبة لنمو الودائع بالعملة المحلية، فقد ساهم القطاع العائلي بما نسبته ٧٥,٩٪ من الزيادة فيها، حيث ارتفعت ودائعه بنحو ٣٣٩,١ مليار جنيه بمعدل ١٨,٠٪ لتصل إلى ٢٢٢٤,٥ مليار جنيه، وبما يمثل ٧٠,٢٪ من إجمالي الودائع بالعملة المحلية في نهاية يونيو ٢٠١٩. كما زادت ودائع القطاع الحكومي بمقدار ٨٤,٣ مليار جنيه بمعدل ٢٠,٦٪، وودائع قطاع الأعمال الخاص بمقدار ٢١,٧ مليار جنيه بمعدل ٦,١٪، وودائع قطاع الأعمال العام بنحو ٢,٥ مليار جنيه بمعدل ٤,٤٪. بينما تراجعت ودائع العالم الخارجي بنحو ١,٠ مليار جنيه بمعدل ٧,٤٪.

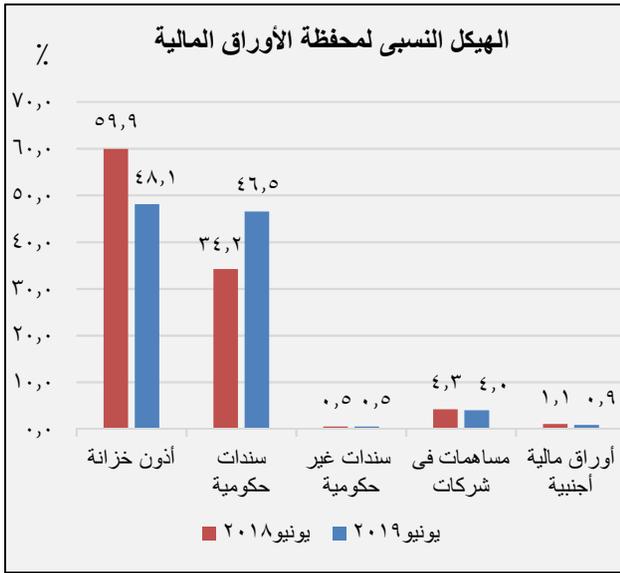


أما التراجع في الودائع بالعملة الأجنبية والبالغ ما يعادل ٧,٦ مليار جنيه فقد جاء نتيجة لتراجع ودائع القطاع الحكومي بما يعادل ٦,١ مليار جنيه، وودائع قطاع الأعمال العام بما يعادل ٤,٠ مليار جنيه، وودائع قطاع الأعمال الخاص بما يعادل ٣,٧ مليار جنيه. بينما حد من هذا التراجع زيادة ودائع القطاع العائلي بما يعادل ٥,٢ مليار جنيه وودائع العالم الخارجي بما يعادل ١,٠ مليار جنيه.

٣/٣ - جانب الأصول



جاءت الزيادة في جانب الأصول نتيجة لنمو أرصدة الإقراض والخصم للعملاء بمقدار ٢٢٤,٧ مليار جنيه بمعدل ١٣,٨٪ لتصل إلى ١٨٥٤,٣ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩، واستثمارات البنوك في الأوراق المالية والأذون بمقدار ٨٤,٥ مليار جنيه بمعدل ٥,٠٪ لتصل إلى ١٧٦٥,٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩، كذلك ارتفعت الأرصدة لدى البنوك في الخارج بما يعادل ١٦,٧ مليار جنيه، والأرصدة لدى البنوك في مصر بمقدار ٣,١ مليار جنيه، والنقدية بمقدار ١,٣ مليار جنيه، والأصول الأخرى بنحو ١٠٥,٩ مليار جنيه.



وبالنسبة لاستثمارات البنوك في الأوراق المالية والأذون - والتي تمثل نحو ٤٤,٢٪ من إجمالي الودائع في نهاية يونيو ٢٠١٩ - فيعزى معظم الزيادة فيها خلال سنة التقرير إلى تصاعد استثماراتها في السندات الحكومية بنحو ٢٤٦,٠ مليار جنيه، والسندات غير الحكومية بمقدار ١,٢ مليار جنيه. بينما تراجعت استثماراتها في الأذون على الخزائنة بمقدار ١٥٨,٥ مليار جنيه، وفي الأوراق المالية الأجنبية بما يعادل ٣,٣ مليار جنيه، ومساهماتها في الشركات بنحو ٠,٩ مليار جنيه.

١/٣/٣ - النشاط الإقراضى

بلغت أرصدة الإقراض والخصم المقدمة من البنوك للعملاء ١٨٥٤,٣ مليار جنيه، (وبما يمثل ٣٣,٦٪ من إجمالي الأصول، و٤٦,٤٪ من إجمالي الودائع في نهاية يونيو ٢٠١٩)، مسجلة ارتفاع بلغ ٢٢٤,٧ مليار جنيه بمعدل ١٣,٨٪ خلال سنة التقرير، مقابل ارتفاع بنحو ٢٠٣,٢ مليار جنيه بمعدل ١٤,٢٪ خلال السنة المالية السابقة. وتعد الزيادة المحققة خلال الفترة محصلة لارتفاع أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة بالعملة المحلية بنحو ٢٠٧,٨ مليار جنيه بمعدل ١٩,٥٪ لتبلغ ١٢٧٤,١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩. وكذلك زيادة الأرصدة الممنوحة بالعملة الأجنبية بما يعادل ١٦,٩ مليار جنيه بمعدل ٣,٠٪ لتصل إلى ما يعادل ٥٨٠,٢ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩.

وجاءت الزيادة في أرصدة الإقراض والخصم بالعملة المحلية خلال فترة التقرير (كما هو موضح بالشكل التالى) أساساً لارتفاع أرصدة القروض المقدمة لقطاع الأعمال الخاص بنحو ١١١,٢ مليار جنيه لتصل الى ٥٧٤,١ مليار جنيه، وبما يمثل ٤٥,١٪ من إجمالي الأرصدة الممنوحة بتلك العملة في نهاية يونيو ٢٠١٩. كما ارتفعت أرصدة القروض المقدمة للقطاع العائلي بنحو ٦٥,٧ مليار جنيه لتصل الى ٣٣٧,٥ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩.

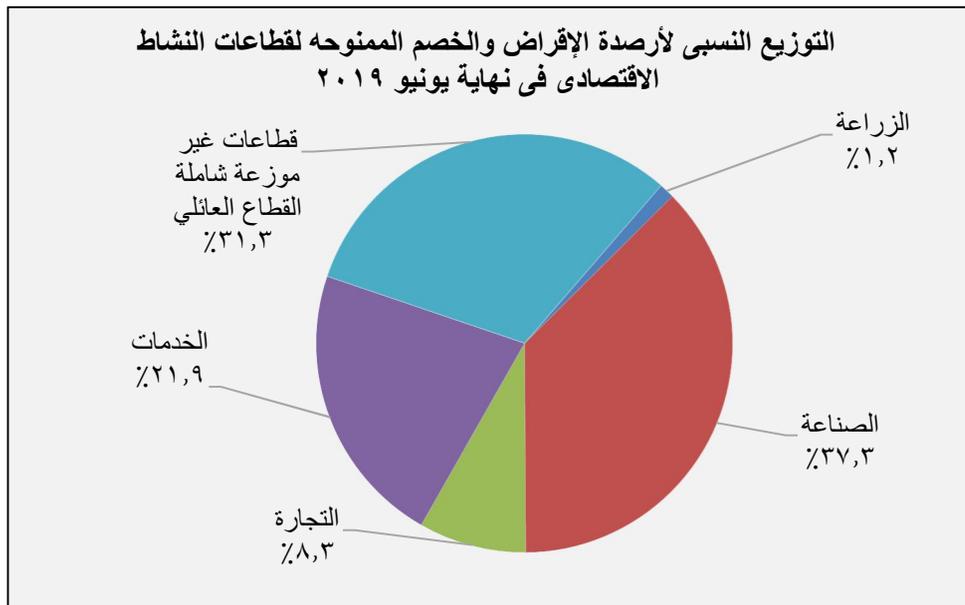


البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠١٨

وبالنسبة لأرصدة الإقراض والخصم بالعملة الأجنبية فقد جاء الارتفاع فيها (كما هو موضح بالشكل التالي) أساساً لارتفاع القروض المقدمة للقطاع الحكومي بما يعادل ٧٠,٢ مليار جنيه بمعدل ٢٩,٧٪ لتصل إلى ٣٠٦,٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩. هذا في حين تراجع القروض المقدمة لقطاع الأعمال الخاص بما يعادل ٤٤,٧ مليار جنيه.

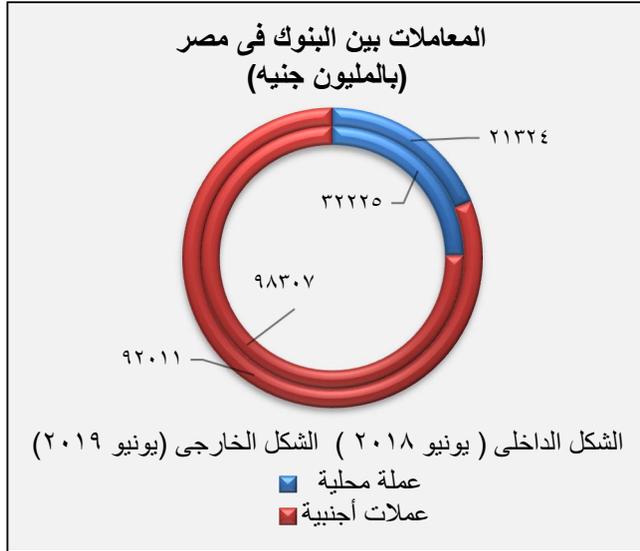


ويوضح الشكل التالي التوزيع النسبي لأرصدة الإقراض والخصم الممنوحة وفقاً لقطاعات النشاط الاقتصادي.

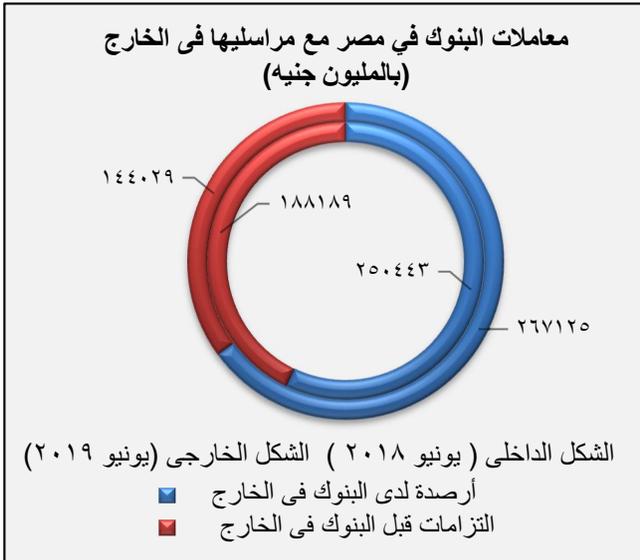


وبالنسبة للقروض والسلفيات (عدا الخصم) المقدمة من البنوك وفقاً للأجل، فقد ارتفعت بمقدار ٢٢٠,٨ مليار جنيه بمعدل ١٣,٦٪ خلال سنة التقرير لتصل إلى ١٨٤٠,٠ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩. وجاء هذا الارتفاع كنتيجة لزيادة القروض طويلة الأجل (أكثر من سنة) بمقدار ١٥٧,٨ مليار جنيه بمعدل ١٧,٣٪ (كمحصلة لتساعد القروض المقدمة بالعملة المحلية بمقدار ١١٣,٣ مليار جنيه بمعدل ١٧,٤٪، وتلك المقدمة بالعملة الأجنبية بما يعادل ٤٤,٥ مليار جنيه بمعدل ١٧,١٪). وأيضاً لارتفاع القروض قصيرة الأجل (سنة فأقل) بنحو ٦٣,٠ مليار جنيه بمعدل ٨,٩٪ (كمحصلة لارتفاع القروض المقدمة بالعملة المحلية بنحو ٩١,٧ مليار جنيه بمعدل ٢٢,٧٪، وتراجع القروض بالعملة الأجنبية بما يعادل ٢٨,٧ مليار جنيه بمعدل ٩,٥٪).

٤/٣- المعاملات بين البنوك في مصر ومع مراسليها بالخارج



وفيما يتعلق بالمعاملات بين البنوك في مصر (ما عدا البنك المركزي) فقد تراجع حجم التعامل في السوق النقدية مقاساً بالإيداعات بمقدار ١٧,٢ مليار جنيه بمعدل ١٣,٢٪ خلال سنة التقرير (مقابل تراجع بمقدار ٢٧,٢ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة) لتصل جملة الإيداعات إلى ١١٣,٣ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩.



وقد أسفرت معاملات البنوك في مصر مع مراسليها في الخارج خلال سنة التقرير، عن ارتفاع صافي أرصدها لدى البنوك في الخارج بما يعادل ٦٠,٩ مليار جنيه ليصل رصيدها الدائن إلى ما يعادل ١٢٣,٢ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (مقابل رصيد دائن بما يعادل نحو ٦٢,٣ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٨).

٥/٣- حركة التدفقات المالية فى البنوك

تهدف متابعة حركة التدفقات المالية الناتجة عن عمليات البنوك المحلية والخارجية إلى معرفة مصادر الأموال واستخداماتها خلال العام المالى. وتأتى مصادر الأموال لدى البنوك من زيادة التزاماتها أو نقص أصولها، وتستخدم الأموال فى زيادة الأصول أو تخفيض الالتزامات.

وفىما يتعلق بالعمليات المحلية، يلاحظ أن موارد البنوك خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ جاءت من زيادة فى الالتزامات بنحو ٥٤٨,٣ مليار جنيه، والنقص فى الأصول بنحو ١٧,٢ مليار جنيه. وتعزى الزيادة فى الالتزامات بصفة أساسية إلى زيادة الودائع لدى البنوك بمقدار ٤٣٩,٠ مليار جنيه (محصلة زيادة الودائع بالعملة المحلية بمقدار ٤٤٦,٦ مليار جنيه ونقص الودائع بالعملة الأجنبية بما يعادل ٧,٦ مليار جنيه، وساهم القطاع العائلى بنحو ٧٨,٤٪ من الزيادة فى إجمالى الودائع، حيث ارتفعت ودائعه بمقدار ٣٤٤,٤ مليار جنيه)، وارتفاع حقوق المساهمين بنحو ٢٥,٩ مليار جنيه، والقروض والسندات بمقدار ٢١,١ مليار جنيه، والمخصصات بنحو ١٣,٠ مليار جنيه. وتمثل النقص فى الأصول فى انخفاض الأرصدة لدى البنوك فى مصر بمقدار ١٧,٢ مليار جنيه.

وتركزت الاستخدامات المحلية فى زيادة الأصول بمقدار ٤٤٠,٠ مليار جنيه، وانخفاض الالتزامات بمقدار ٦٨,٠ مليار جنيه. وتوزعت زيادة الأصول فى زيادة أرصدة الإقراض والخصم للعملاء بنحو ٢٢٤,٧ مليار جنيه، يليها استثمارات البنوك فى الأوراق المالية وأذون الخزانة بمقدار ٨٧,٨ مليار جنيه، والأرصدة لدى البنك المركزى التى نمت بمقدار ٢٠,٣ مليار جنيه، والنقدية بنحو ١,٣ مليار جنيه والأصول الأخرى بنحو ١٠٥,٩ مليار جنيه. وجاء الانخفاض فى الالتزامات نتيجة انخفاض الالتزامات قبل البنك المركزى بمقدار ٤٩,٠ مليار جنيه، وانخفاض الالتزامات قبل البنوك فى مصر بمقدار ١٩,٠ مليار جنيه.

وقد أسفرت حركة الأموال فى البنوك خلال سنة التقرير عن وجود فائض فى العمليات المحلية قدره ٥٧,٦ مليار جنيه. وقد قابل ذلك الفائض عجزاً بنفس القدر فى العمليات الخارجية، وهو ما يشير إلى أن الفائض فى العمليات المحلية قد تم استخدامه فى تمويل العجز الذى تحقق فى العمليات الخارجية.

قائمة التدفقات المالية في البنوك*
العمليات المحلية

(القيمة بالمليون جنيه)		خلال
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	
<u>٥٦٥٥٤٥</u>	<u>٧١١٤٢٣</u>	١- مجموع مصادر الأموال:
<u>٥٤٨٣٤٨</u>	<u>٦٨٤١٦٤</u>	أ- من الزيادة في الالتزامات (الخصوم)
٤٣٩.٣٩	٥٢٥٨٢٤	الودائع
٢٥٨٧٦	٤٨٥٨٥	حسابات رأس المال (حقوق المساهمين)
٠	٢٨٨١٥	التزامات قبل البنك المركزي المصري
٢١٠.٦٦	٢١٦٢١	قروض وسندات
١٢٩٧٨	١٤٣٥	المخصصات
٤٩٣٨٩	٥٧٨٨٤	الخصوم الأخرى
<u>١٧١٩٧</u>	<u>٢٧٢٥٩</u>	ب - من النقص في الأصول
١٧١٩٧	٢٧٢٥٩	أرصدة لدى البنوك في مصر
<u>٥٠.٧٩٨١</u>	<u>٧٤١٩١٠</u>	٢- مجموع استخدامات الأموال:
<u>٦٧٩٥٢</u>	<u>١٨٠٩٢</u>	أ- في تخفيض الالتزامات
٤٨٩٥٦	٠	التزامات قبل البنك المركزي
١٨٩٩٦	١٨٠٩٢	التزامات قبل البنوك في مصر
<u>٤٤٠.٠٢٩</u>	<u>٧٢٣٨١٨</u>	ب- في زيادة الأصول
٢٢٤٦٦٢	٢٠٣٢٠.٧	الإقراض والخصم
٨٧٨٢٣	١٤٧١٠.٢	الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون
٢٠٢٩٠	٣١٥٨٥٣	أرصدة لدى البنك المركزي
١٢٩٥	١٠.٨٦١	نقدية
١٠.٥٩٥٩	٤٦٧٩٥	الأصول الأخرى
<u>٥٧٥٦٤</u>	<u>٣٠.٤٨٧-</u>	فائض (+) أو عجز (-) الموارد عن الاستخدامات

* الأرقام الواردة في هذا البيان تقتصر على التغير بين الرصيد في نهاية سنة التقرير والرصيد المناظر له في نهاية السنة المالية السابقة.

البنك المركزي المصري – التقرير السنوى ٢٠١٩/٢٠١٨

وبالنسبة للعمليات الخارجية للبنوك، فقد جاءت مصادر الأموال من النقص فى الأصول والتي تتمثل أساساً فى الاستثمارات فى الأوراق المالية والأذون الأجنبية بما يعادل ٣,٣ مليار جنيه. وتم استخدام هذه الأموال فى تخفيض الالتزامات والتي تتمثل أساساً فى الالتزامات قبل البنوك فى الخارج بما يعادل ٤٤,٢ مليار جنيه، وزيادة الأصول والتي تتمثل أساساً فى الأرصدة لدى البنوك فى الخارج بما يعادل ١٦,٧ مليار جنيه.

قائمة التدفقات المالية فى البنوك* العمليات الخارجية

(القيمة بالمليون جنيه)		
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	خـلال
<u>٣٢٧٨</u>	<u>٣٦٨٤٩</u>	١- مجموع مصادر الأموال :
<u>٠</u>	<u>٠</u>	أ- من الزيادة فى الالتزامات
<u>٣٢٧٨</u>	<u>٣٦٨٤٩</u>	ب- من النقص فى الأصول
<u>٠</u>	<u>٣٣٥٢٢</u>	أرصدة لدى البنوك فى الخارج
<u>٣٢٧٨</u>	<u>٣٣٢٧</u>	الاستثمارات فى الأوراق المالية والأذون الأجنبية
<u>٦٠٨٤٢</u>	<u>٦٣٦٢</u>	٢- مجموع استخدامات الأموال :
<u>٤٤١٦٠</u>	<u>٦٣٦٢</u>	أ- فى تخفيض الالتزامات
<u>٤٤١٦٠</u>	<u>٦٣٦٢</u>	التزامات قبل البنوك فى الخارج
<u>١٦٦٨٢</u>	<u>٠</u>	ب- فى زيادة الأصول
<u>١٦٦٨٢</u>	<u>٠</u>	أرصدة لدى البنوك فى الخارج
<u>٥٧٥٦٤-</u>	<u>٣٠٤٨٧</u>	فائض (+) أو عجز (-) الموارد عن الاستخدامات

* الأرقام الواردة فى هذا البيان تقتصر على التغيير بين الرصيد فى نهاية سنة التقرير والرصيد المناظر له فى نهاية السنة المالية السابقة.

٦/٣- مؤشرات أداء البنوك

نعرض فيما يلى النتائج التي حققتها البنوك وفقاً للمركز فى نهاية يونيو ٢٠١٩:

أولاً- معيار كفاية رأس المال والدعامة التحوطية:

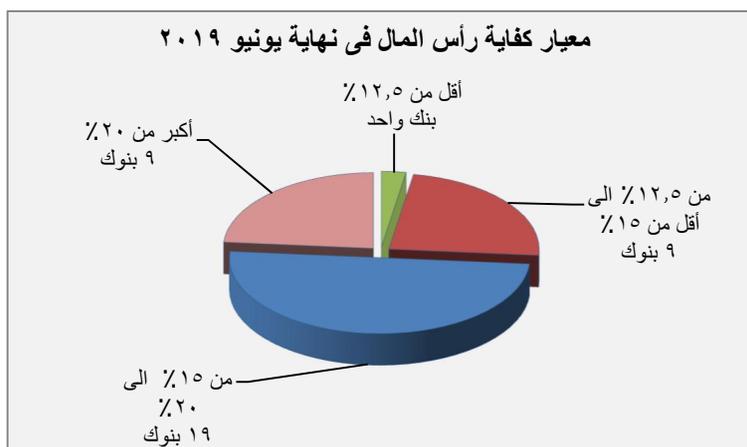
فى إطار تطبيق مقررات بازل تلتزم البنوك العاملة فى مصر – عدا فروع البنوك الأجنبية - بالحفاظ على نسبة حدها الأدنى ١٢,٥٪ بين عناصر القاعدة الرأسمالية (بسط المعيار) وبين الأصول الخطرة المرجحة بأوزان (مقام المعيار) وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، وبالنسبة لفروع البنوك الأجنبية تسرى عليها الضوابط الواردة بالتعليمات عدا الاحتفاظ بالنسبة المشار إليها.

وتشير نتائج متابعة التزام البنوك بهذا المعيار إلى ما يلى:

تبلغ النسبة لدى البنوك مجتمعة متضمنة الدعامة التحوطية ١٦,٩٪ (مقابل ١٢,٥٪ حد أدنى مقرر)، ويتركز المعيار لدى البنوك فى الشريحة الأولى من رأس المال متضمنة الدعامة التحوطية بنسبة ١٤٪ (مقابل ٨,٥٪ حد أدنى مقرر). هذا وقد بلغ رأس المال الأساسى المستمر ١٠,٤٪ (مقابل ٤,٥٪ حد أدنى مقرر).

البنك المركزي المصري – التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠١٨

هذا وقد التزمت كافة البنوك بالحد الأدنى المقرر لمعيار كفاية رأس المال والدعامة التحوطية، وتم استثناء بنك واحد في إطار إعادة الهيكلة يقوم البنك المركزي بمتابعة الخطة التصحيحية المقدمة منه. هذا وبلغت الرافعة المالية ٦,٧٪ مقابل ٣,٠٪ كنسبة إلزامية اعتباراً من عام ٢٠١٨.

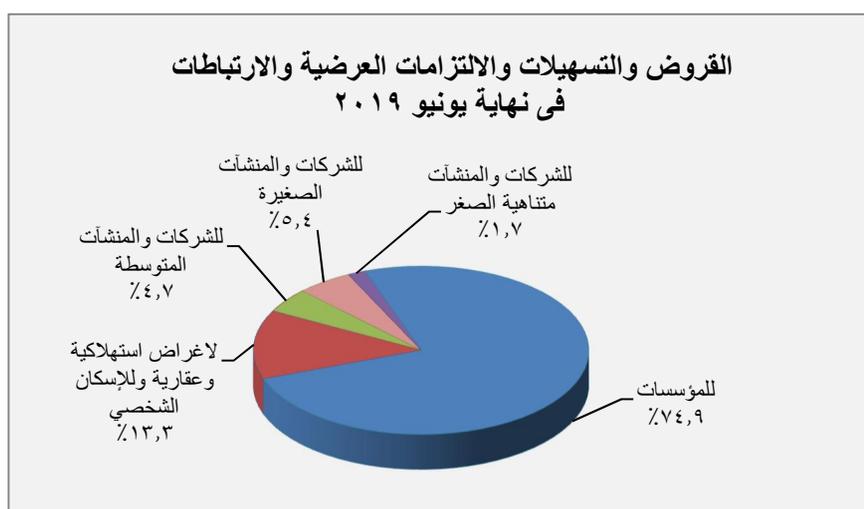
**ثانياً- جودة الأصول:**

أصدر البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٥ قواعد خاصة بأسس تصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات، أخذاً في الاعتبار درجة التصنيف الائتماني للمؤسسات ORR، وكذا القروض الممنوحة لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي إضافة إلى القروض للأنشطة الاقتصادية الصغيرة.

كما أصدر البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس والتي تضمنت أن يتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال وفقاً لمبدأين:

- معدلات الإخفاق التاريخية لمجموعات القروض ذات خصائص الائتمان المتشابهة.
- الفرق بين القيمة الدفترية وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسات التي لا يحسب بشأنها معدلات إخفاق تاريخية.

ويوضح الشكل التالي الجهات المستفيدة من التسهيلات الائتمانية.



وانطلاقاً من حرص البنك المركزي المصري على استمرار الالتزام بتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الصناعة المصرفية ومنها المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS، وهو الأمر الذي من شأنه تعزيز سلامة المراكز المالية للبنوك وتعميق مفاهيم الإفصاح والشفافية لديها. فقد أصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في ١٧ يناير ٢٠١٨ قراراً بإلزام البنوك بإعداد القوائم المالية وفقاً لمعيار ٩ "الأدوات المالية"، والذي يعتمد على إتباع أسلوب المخاطر الائتمانية المتوقعة. وقد حدد القرار أن يتم التطبيق اعتباراً من عام ٢٠١٩ على أن تقوم البنوك بإعداد قوائم مالية تجريبية خلال عام ٢٠١٨، وتطبيقاً لذلك القرار فقد صدرت بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ التعليمات النهائية لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً للمعيار المذكور.

وقد بلغت نسبة القروض والتسهيلات غير المنتظمة إلى إجمالي القروض والتسهيلات ٤,٢٪. كما بلغت نسبة مخصصات القروض والتسهيلات إلى القروض والتسهيلات غير المنتظمة ٩٧,٦٪.

ثالثاً- الربحية:

يعكس مستوى الربحية الذي يحققه البنك، مدى قدرته على تدعيم حقوق الملكية لديه وإجراء توزيعات نقدية على مساهميه، وقد بلغ معدل العائد على متوسط كل من الأصول وحقوق الملكية للجهاز المصرفي ١,٤٪، ١٩,٢٪ على الترتيب، وبلغ صافي هامش العائد ٣,٠٪ عن العام المالي ٢٠١٨ (آخر قوائم مالية معتمدة).

وتشير نتائج متابعة البنوك لمستويات ربحيتها المحققة إلى الآتي:

(أ) بنوك تنتهي السنة المالية لها في ٣٠ يونيو من كل عام (بنوك القطاع العام والبنك المصري لتنمية الصادرات):

بلغ صافي الأرباح ١٣٥٥٤ مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٨، مقابل صافي أرباح قدره ٢٠٢٧٤ مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٧.

وقد بلغت نسبة صافي الأرباح إلى كل من متوسط الأصول ومتوسط حقوق الملكية لدى هذه المجموعة من البنوك ٠,٥٪، ٨,٧٪ على الترتيب مقابل ٠,٩٪، ١٤,٧٪ عن عام ٢٠١٧.

(ب) بنوك تنتهي السنة المالية لها في ٣١ ديسمبر من كل عام:

بلغ صافي الأرباح ٥٦٨٠٧ مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، مقابل صافي أرباح قدره ٤٨٤٥٩ مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

كما بلغت نسبة صافي الأرباح إلى كل من متوسط الأصول ومتوسط حقوق الملكية لدى هذه البنوك ٢,٣٪، ٢٦,٩٪ على الترتيب مقابل ٢,٢٪، ٢٦,٥٪ عن عام ٢٠١٧.

رابعاً- أخرى:

في إطار دعم الدولة للعمالة غير المنتظمة (والغير رسمية) قام البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك القاهرة، والبنك الزراعي المصري بإصدار شهادات أمان، حيث تم إصدار شهادات بقيمة تبلغ ٨٠٢,٠ مليون جنيه لعدد نحو ٨٢١ ألف عميل حتى ٢٧ يونيو ٢٠١٩ وذلك لصالح الأفراد الطبيعيين وكذا الجهات الاعتبارية لصالح الأفراد الطبيعيين – وجدير بالذكر أنه يوجد طلبات تحت التنفيذ بالبنوك الأربعة بإجمالي مبلغ ٨٠٥,٦ مليون جنيه لعدد نحو ٦٠٠ ألف عميل حتى نهاية يونيو ٢٠١٩.

الفصل الرابع: تطور أداء الاقتصاد الكلى

- الناتج المحلى الإجمالى	١/٤
- قوة العمل والتشغيل والبطالة	١/١/٤
- معدل التضخم	٢/٤
- المالية العامة	٣/٤
- قطاع الموازنة العامة للدولة	١/٣/٤
- الحكومة العامة	٢/٣/٤
- ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية	٤/٤
- ميزان المدفوعات	١/٤/٤
- حساب المعاملات الجارية	١/١/٤/٤
- حساب المعاملات الرأسمالية والمالية	٢/١/٤/٤
- التجارة الخارجية	٢/٤/٤
- التوزيع السلى والقطاعى لحصيلة الصادرات حسب درجة التصنيع	١/٢/٤/٤
- التوزيع السلى والقطاعى للمدفوعات عن الواردات وفقاً لدرجة الاستخدام	٢/٢/٤/٤
- التجارة الخارجية وفقاً للتوزيع الجغرافى	٣/٢/٤/٤
- الموازين السلعية وفقاً للمجموعات السلعية	٤/٢/٤/٤
- قطاع الخدمات المالية غير المصرفية	٥/٤
- التطور التنظيمى والتشريعى	١/٥/٤
- سوق الأوراق المالية	٢/٥/٤

الفصل الرابع تطور أداء الاقتصاد الكلي

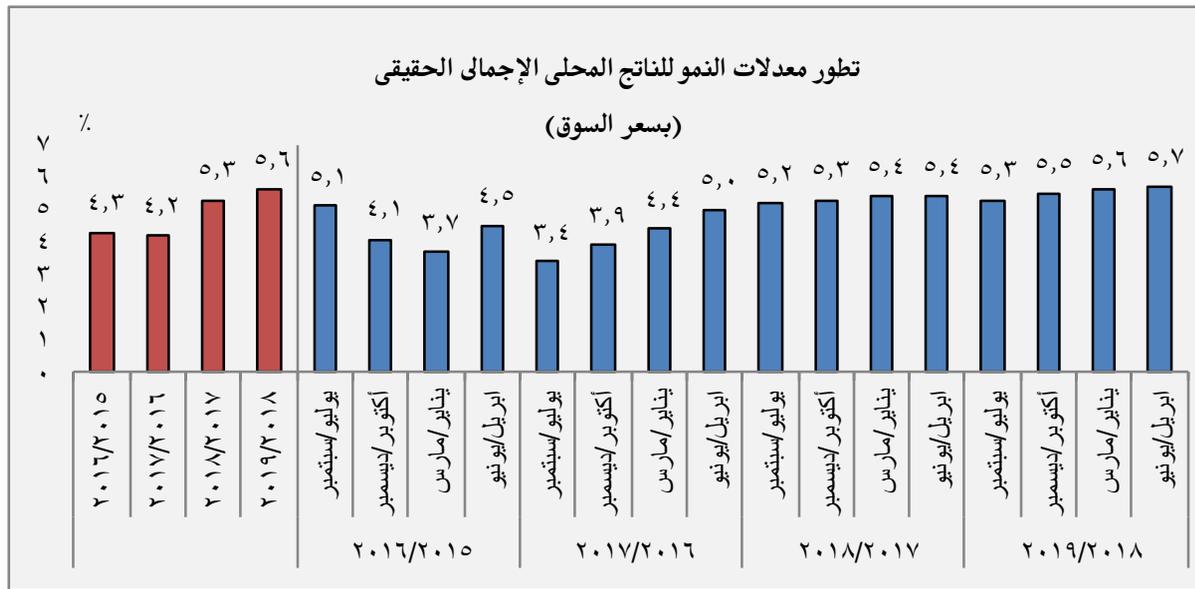
١/٤ – الناتج المحلي الإجمالي

تشير البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى ارتفاع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسعر السوق إلى ٥,٦٪ خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ٥,٣٪ خلال السنة المالية السابقة مسجلاً بذلك أعلى معدل نمو منذ ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار ٢٠١٧/٢٠١٦)*

البيان	القيمة (بالمليار جنيه) السنة المالية		معدل التغير (%) السنة المالية	
	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج	٣٥٩٨,٩	٣٧٨٣,٧	٥,٣	٥,١
صافي الضرائب غير المباشرة	٥٥,٥	٧٣,٨	٤,٩	٣٣,٠
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسعر السوق	٣٦٥٤,٤	٣٨٥٧,٥	٥,٣	٥,٦

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.



الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (بأسعار ٢٠١٧/٢٠١٦)

يتضح من تتبع تطورات جانب الطلب، ارتفاع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسعر السوق خلال سنة التقرير ليصل إلى ٥,٦٪ مقابل ٥,٣٪ خلال السنة المالية السابقة. جاء ذلك مدعوماً بارتفاع مساهمة صافي الطلب الخارجي (الصادرات السلعية والخدمية مطروحاً منها الواردات السلعية والخدمية مقومة بالجنيه المصري)، إلى ٢,٣ نقطة مئوية مقابل ١,٩ نقطة.

هذا في حين انخفضت مساهمة الطلب المحلي – بشكل طفيف – إلى ٣,٣ نقطة مئوية مقابل ٣,٤ نقطة، محصلة لمساهمة الاستهلاك النهائي (العام والخاص) والتي بلغت ١,١ نقطة مئوية مقابل نقطة واحدة، ومساهمة التكوين الرأسمالي التي بلغت ٢,٢ نقطة مقابل ٢,٤ نقطة.

* قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بتغيير سنة الأساس من ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ٢٠١٧/٢٠١٦ اعتباراً من الفترة يوليو/سبتمبر ٢٠١٧.

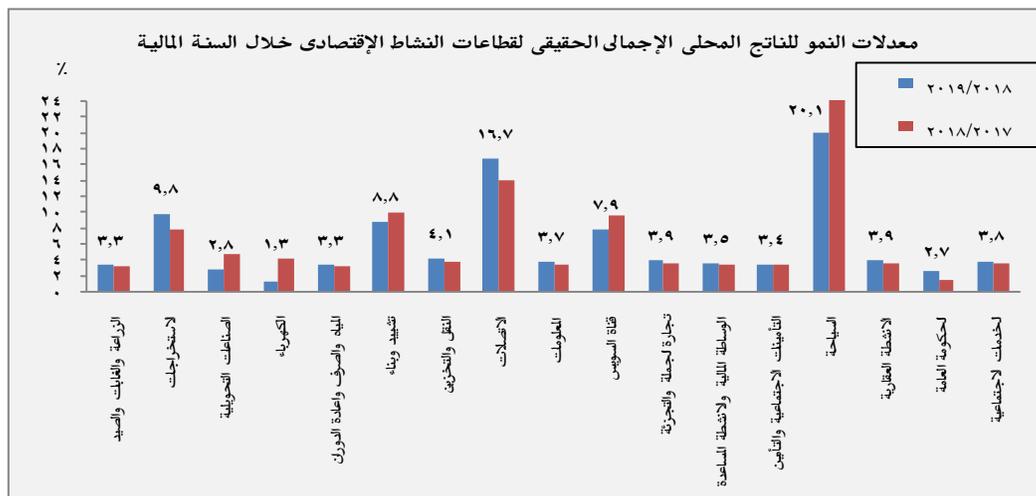
معدلات التغير لبندو جانب الطلب ومساهماتها
في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بسر السوق)

المساهمات في معدل النمو* خلال السنة المالية		معدلات التغير + (-) خلال السنة المالية		
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	
نقطة مئوية		%		
٥,٦	٥,٣	٥,٦	٥,٣	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
٣,٣	٣,٤	٢,٩	٣,٠	١ - الطلب المحلي
١,١	١,٠	١,١	١,١	أ- الاستهلاك النهائي
٠,٨	٠,٨	٠,٩	١,٠	خاص
٠,٣	٠,٢	٢,٨	١,٧	عام
٢,٢	٢,٤	١٣,١	١٥,٧	ب- التكوين الرأسمالي
٢,٢	٢,٥	١٣,٢	١٦,٩	الاستثمار
٠,٠	٠,١-			التغير في المخزون
٢,٣	١,٩	(٢١,١)	(١٤,٠)	٢- صافي الطلب الخارجي
٠,٤-	٥,٠	(٢,١)	٣١,٦	أ- الصادرات السلعية والخدمية
٢,٧-	٣,١	(٨,٩)	١٠,٦	ب- الواردات السلعية والخدمية

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية فيما يتعلق بمعدلات التغير. أما بالنسبة للمساهمات، فقد تم حسابها بمعرفة الباحثين.
* مجموع مساهمات القطاعات المختلفة قد لا يساوي معدل النمو الإجمالي بسبب عمليات التقريب.

الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (بأسعار ٢٠١٧/٢٠١٦)

تشير التطورات في جانب العرض إلى أن تراجع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج إلى ٥,١٪ خلال سنة التقرير مقابل ٥,٣٪، قد جاء نتيجة لانخفاض مساهمات قطاعات كل من: الصناعات التحويلية (٤,٤ نقطة مئوية مقابل ٨,٨ نقطة)، السياحة (٥,٥ نقطة مقابل ٧,٠ نقطة)، والكهرباء (لا شيء مقابل ١,١ نقطة). هذا في حين ارتفعت مساهمات قطاعات كل من: الاستخراجات (٩,٠ نقطة مئوية مقابل ٧,٧ نقطة)، الاتصالات (٤,٤ نقطة مقابل ٣,٣ نقطة)، الحكومة العامة (٢,٠ نقطة مقابل ١,١ نقطة)، والنقل والتخزين (٢,٠ نقطة مقابل ١,١ نقطة). بينما استقرت مساهمات باقي القطاعات عند نفس مستواها خلال السنة المالية السابقة لتبلغ مجتمعة ٢,٥ نقطة مئوية.



البنك المركزي المصري – التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠١٨

وفيما يتعلق بمساهمات القطاعين الخاص والعام في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (والبالغ ٥,١٪)، فقد استأثر القطاع الخاص بمعظم المساهمة في معدل النمو، حيث بلغت مساهمته ٣,٥ نقطة مئوية خلال سنة التقرير مقابل ٣,٨ نقطة خلال السنة المالية السابقة، وجاء ذلك محصلة لانخفاض مساهمته قطاعي الصناعات التحويلية (٠,٣ نقطة مقابل ٠,٦ نقطة)، والسياحة (٠,٥ نقطة مقابل ٠,٧ نقطة)، وارتفاع مساهمته قطاعي الاتصالات (٠,٣ نقطة مقابل ٠,٢ نقطة)، والنقل والتخزين (٠,٢ نقطة مقابل ٠,١ نقطة). وبلغت مساهمات باقي القطاعات مجتمعة ٢,٢ نقطة مئوية.

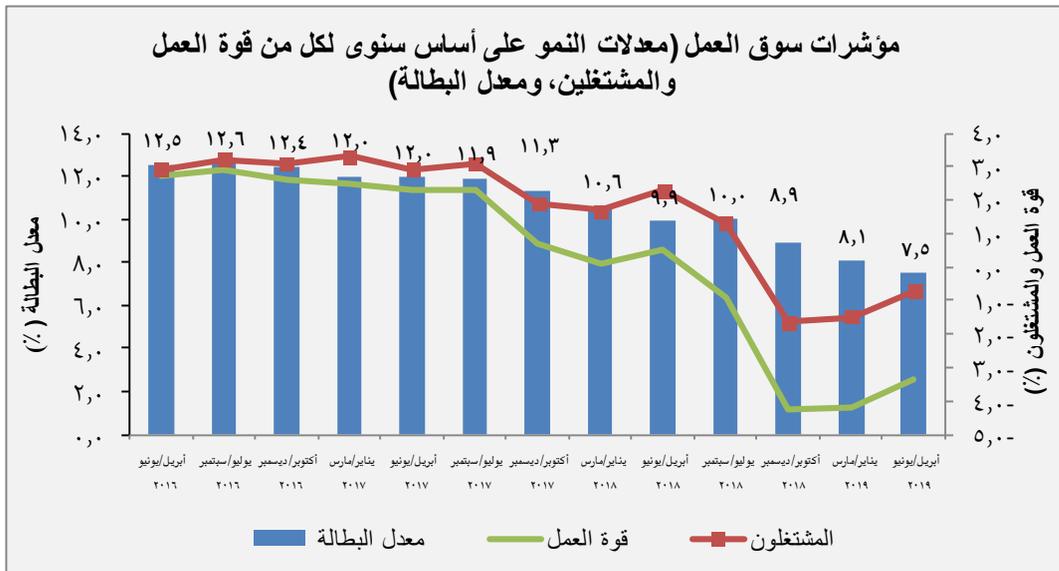
هذا في حين، بلغت مساهمة القطاع العام في معدل النمو على نحو ١,٦ نقطة مئوية مقابل ١,٥ نقطة، وجاء ذلك محصلة لارتفاع مساهمته قطاعي الاستخراجات (٠,٨ نقطة مقابل ٠,٦ نقطة)، والحكومة العامة (٠,٢ نقطة مقابل ٠,١ نقطة)، وتراجع مساهمته قطاعي الصناعات التحويلية (٠,١ نقطة مقابل ٠,٢ نقطة)، والكهرباء (لا شيء مقابل ٠,١ نقطة). وبلغت مساهمات باقي القطاعات مجتمعة ٠,٥ نقطة مئوية.

وفيما يتعلق بالاستثمارات المنفذة بالأسعار الجارية، فقد سجلت نموا ملحوظا بمعدل ٢٧,٩٪ خلال سنة التقرير، لتصل إلى نحو ٩٢٢,٥ مليار جنيه مقابل ٧٢١,١ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة، نفذ القطاع الخاص منها نحو ٥٢,٥٪، بينما بلغت نسبة الاستثمارات العامة نحو ٤٧,٥٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة.

وقد استحوذ قطاع الخدمات الانتاجية^١ على ٢١,٢٪ من إجمالي الإستثمارات المنفذة، يليه قطاع الخدمات الاجتماعية^٢ بنسبة ١٥,٢٪، ثم قطاع الاستخراجات بنسبة ١٣,٠٪، ثم قطاع الكهرباء بنسبة ١٢,٦٪، وقطاع الصناعات التحويلية بنسبة ١١,٩٪، ثم قطاع الأنشطة العقارية بنسبة ١١,٢٪، وقطاعي الزراعة والرى والصيد، والتشييد والبناء بنسبة ٥,٣٪ لكل منهما.

٤/١/١- قوة العمل والتشغيل والبطالة

تشير نتائج بحث القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن الربع الرابع (أبريل/يونيو) من السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، إلى تراجع عدد المتعطلين بمعدل ٢٧,٢٪ ليقصر على نحو ٢,١ مليون متعطل مقارنة بالربع المناظر من السنة المالية السابقة. كما انخفض عدد المشتغلين بمعدل ٠,٧٪ ليصل إلى نحو ٢٦,٠ مليون مشتغل، مما نتج عنه انخفاض طفيف في قوة العمل خلال الربع موضع العرض بمعدل ٣,٣٪ مقارنة بالربع المناظر من السنة المالية السابقة، ليقصر على نحو ٢٨,١ مليون فرد.



^١ تشمل قطاعات الخدمات الانتاجية كل من: النقل والتخزين، الاتصالات، المعلومات، قناة السويس، تجارة الجملة والتجزئة، الوساطة المالية والأنشطة المساعدة، والسياحة.

^٢ يشمل قطاع الخدمات الاجتماعية كل من: خدمات التعليم، الخدمات الصحية، المياه، الصرف الصحي، وخدمات أخرى.

وانعكاساً للتطورات السابقة، تراجع معدل البطالة (نسبة عدد المتعطلين إلى قوة العمل) إلى ٧,٥٪ خلال الربع الرابع (أبريل/يونيو) من السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ٩,٩٪ خلال الربع المناظر من السنة المالية السابقة.

كما تشير نتائج البحث المشار إليه، إلى انخفاض معدل البطالة بين الذكور إلى ٤,٢٪ من إجمالي عدد الذكور في قوة العمل (مقابل ٦,٧٪ في الربع المناظر)، بينما ارتفع بين الإناث ليصل إلى ٢٢,٤٪ (مقابل ٢١,٢٪). كما تراجع معدل البطالة في الحضر إلى ٩,٣٪ (مقابل ١١,٩٪)، وفي الريف إلى ٦,١٪ (مقابل ٨,٥٪).

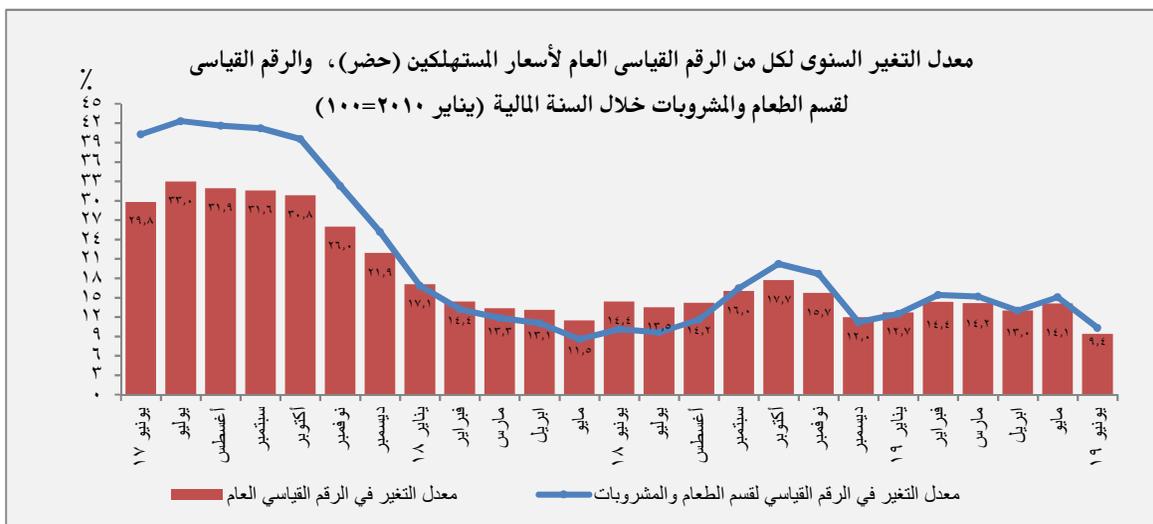
وجدير بالذكر أن ٨٤,٦٪ من إجمالي المتعطلين في الفئة العمرية ١٥:٢٩ سنة، وأن ٨٨,٩٪ من المتعطلين من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها.

واستمر تركيز المشتغلين خلال الربع موضع العرض في بعض الأنشطة مثل: الزراعة وصيد الأسماك الذي استأثر بنحو ٢١,١٪ من إجمالي عدد المشتغلين، التشييد والبناء (١٣,٨٪)، تجارة الجملة والتجزئة (١٣,٦٪)، الصناعات التحويلية (١٢,٨٪)، والنقل والتخزين (٨,١٪).

٢/٤ - معدل التضخم

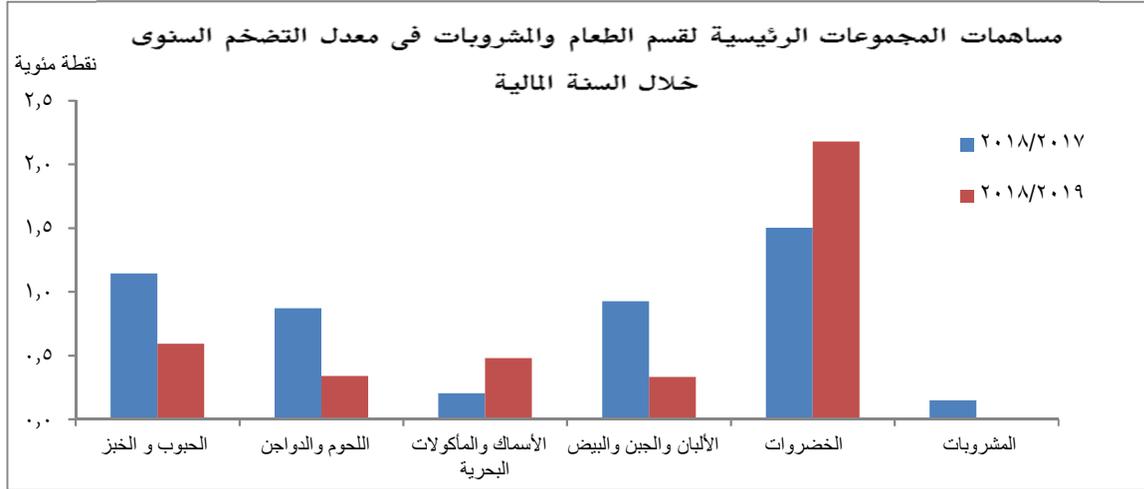
أ - الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين

تراجع معدل التضخم وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (حضر) إلى ٩,٤٪ في نهاية السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ (يونيو/يونيو) مقابل ١٤,٤٪ في نهاية السنة المالية السابقة. وجاء ذلك كنتيجة أساسية لتراجع مساهمات جميع الأقسام المكونة للرقم القياسي العام فيما عدا قسم الثقافة والترفيه الذي ارتفعت مساهمته إلى ٥,٥ نقطة مئوية مقابل ٢,٢ نقطة. فقد انخفضت مساهمات أقسام كل من: النقل والمواصلات (١,١ نقطة مقابل ٢,٤ نقطة)، المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود (٩,٩ نقطة مقابل ٢,٠ نقطة)، المشروبات الكحولية والسدخان (٤,٤ نقطة مقابل ٨,٨ نقطة)، الرعاية الصحية (٣,٣ نقطة مقابل ٦,٦ نقطة)، الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة (١,١ نقطة مقابل ٤,٤ نقطة)، الملابس والأحذية (٤,٤ نقطة مقابل ٦,٦ نقطة)، التعليم (٧,٠ نقطة مقابل ٩,٩ نقطة)، السلع والخدمات المتنوعة (٢,٢ نقطة مقابل ٤,٤ نقطة)، الاتصالات السلكية واللاسلكية (لا شيء مقابل ٢,٢ نقطة)، والطعام والمشروبات (٢,٥ نقطة مقابل ٥,٣ نقطة). بينما استقرت مساهمة قسم المطاعم والفنادق عند نفس مستواها البالغ ٦,٦ نقطة مئوية.



البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

وجاء الانخفاض الطفيف في مساهمة قسم الطعام والمشروبات (٥,٢ نقطة مئوية مقابل ٥,٣ نقطة) نتيجة لتراجع مساهمات معظم المجموعات الفرعية التابعة له، ومن أهمها: اللحوم والدواجن والألبان والجبن والبيض (٠,٣ نقطة مقابل ٠,٩ نقطة) لكل منهما، الحبوب والخبز (٠,٦ نقطة مقابل ١,١ نقطة)، والزيوت والدهون (لا شيء مقابل ٠,٢ نقطة). هذا في حين ارتفعت مساهمات أقسام كل من: الفاكهة (١,٢ نقطة مقابل ٠,٣ نقطة)، الخضروات (٢,٢ نقطة مقابل ١,٥ نقطة)، والأسماك والمأكولات البحرية (٠,٥ نقطة مقابل ٠,٢ نقطة).



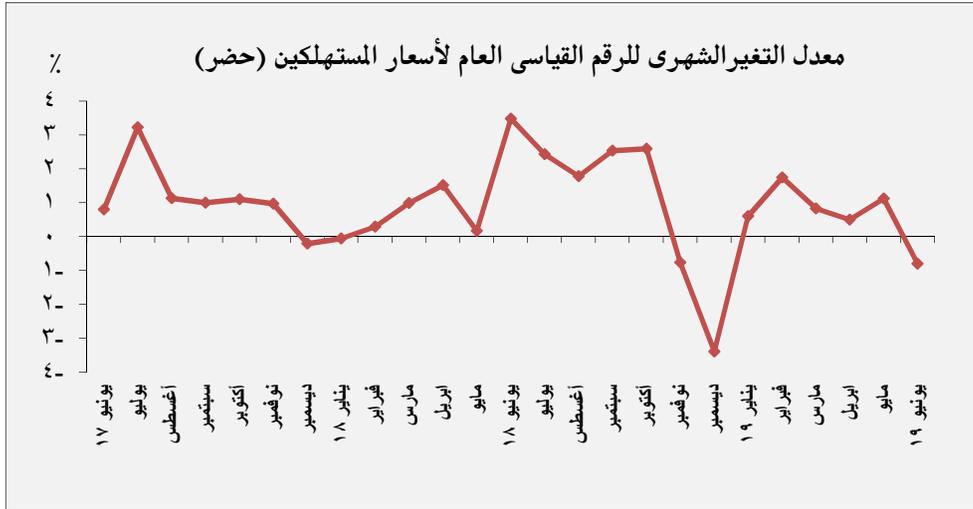
ويوضح الجدول التالي مساهمات الأقسام الرئيسية التي تتضمنها سلة السلع المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (حضر) في معدل التضخم، وكذا معدلات التغيير في الأرقام القياسية لهذه الأقسام خلال سنتي العرض والمقارنة:

الرقم العام	الوزن النسبي	معدلات التغيير في الأرقام القياسية خلال السنة المالية		المساهمات في معدل التضخم خلال السنة المالية	
		٢٠١٨/٢٠١٧ (%)	٢٠١٩/٢٠١٨ (%)	٢٠١٨/٢٠١٧ (نقطة مئوية)	٢٠١٩/٢٠١٨ (نقطة مئوية)
الرقم العام	١٠٠,٠	١٤,٤	٩,٤	١٤,٤	٩,٤
الطعام والمشروبات	٣٩,٩٢	١٠,١	١٠,٣	٥,٣	٥,٢
المشروبات الكحولية والدخان	٢,١٩	٢١,٢	١٠,١	٠,٨	٠,٤
الملابس والأحذية	٥,٤١	١٤,٩	٨,٤	٠,٦	٠,٤
المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود	١٨,٣٧	١٨,٤	٧,٥	٢,٠	٠,٩
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	٣,٧٧	١٢,٦	٣,٦	٠,٤	٠,١
الرعاية الصحية	٦,٣٣	١١,٣	٥,٧	٠,٦	٠,٣
النقل والمواصلات	٥,٦٨	٥٥,١	٢,١	٢,٤	٠,١
الاتصالات السلكية واللاسلكية	٣,١٢	١١,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠
الثقافة والترفيه	٢,٤٣	٧,٢	١٧,٨	٠,٢	٠,٥
التعليم	٤,٦٣	١٩,٦	١٤,٧	٠,٩	٠,٧
المطاعم والفنادق	٤,٤٣	١٢,٩	١٢,٩	٠,٦	٠,٦
السلع والخدمات المتنوعة	٣,٧٢	١٦,٧	٨,٢	٠,٤	٠,٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالنسبة لمعدلات التغيير في الأرقام القياسية. أما المساهمات، فقد تم حسابها بمعرفة الباحثين.

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠١٨

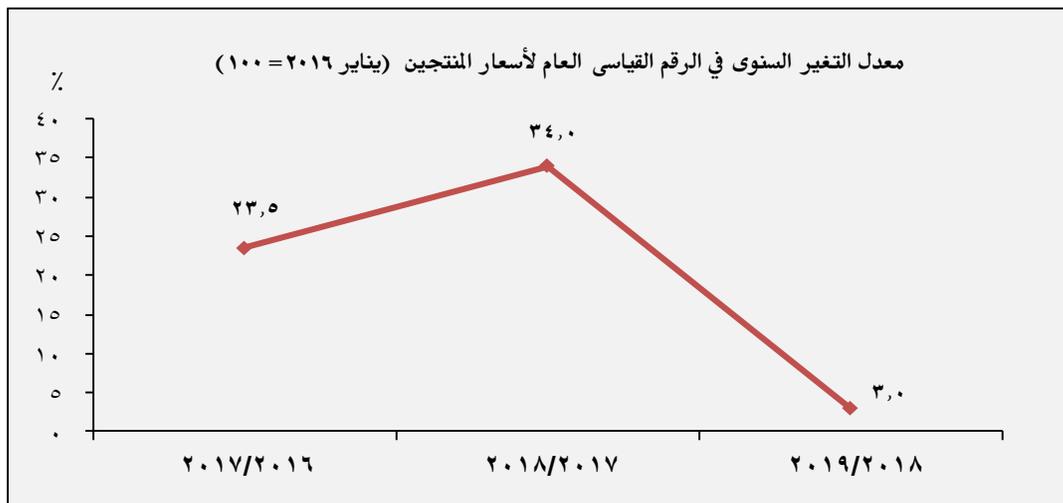
وفيما يتعلق بمعدل التضخم الشهري، وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (حضر)، فقد بلغ ٠,٨٪ في المتوسط خلال سنة التقرير مقابل ١,١٪ خلال سنة المقارنة، مسجلاً أدنى مستوى له (سالب ٣,٤٪) في شهر ديسمبر ٢٠١٨.



ب- الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين

انخفض معدل التضخم وفقاً للرقم القياسي لأسعار المنتجين خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ - بشكل ملحوظ - ليصل إلى ٣,٠٪ مقابل ٣٤,٠٪ خلال السنة المالية السابقة، وجاء هذا الانخفاض كنتيجة أساسية لتراجع مساهمات مجموعات كل من: التعدين واستغلال المحاجر (سالب ٢,٧ نقطة مئوية مقابل ١٤,٥ نقطة)، الصناعات التحويلية (١,٣ نقطة مقابل ١٤,٣ نقطة)، الزراعة وصيد الأسماك (٢,٥ نقطة مقابل ٣,٩ نقطة)، و مجموعة أنشطة الامداد المائي وشبكات الصرف الصحي وإدارة ومعالجة النفايات (لاشيء مقابل ٠,٧ نقطة).

وقد حد من هذا الانخفاض ارتفاع مساهمتي مجموعتي إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات التكييف (١,٥ نقطة مقابل ٠,٥ نقطة)، وأنشطة خدمات الغذاء والإقامة (٠,٤ نقطة مقابل ٠,١ نقطة).



البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

ويوضح الجدول التالي معدلات التغير في الأرقام القياسية للفئات المختلفة التي يتضمنها الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين، وكذا مساهماتها في معدل التضخم خلال سنتي العرض والمقارنة:

معدلات التغير في الأرقام القياسية ومساهمة الفئات التي يتضمنها الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين في معدل التضخم الكلي

(يناير ٢٠١٦=١٠٠)

الفئات الرئيسية	الوزن النسبي	معدل التغير في الأرقام القياسية		المساهمات في معدل التضخم	
		خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧	خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨	خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧	خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨
		(%)	(نقطة مئوية)	(%)	(نقطة مئوية)
الرقم العام	١٠٠,٠	٣٤,٠	٣,٠	٣٤,٠	٣,٠
الزراعة وصيد الأسماك	٢٤,٣	١٧,٥	١٢,٧	٣,٩	٢,٥
التعدين واستغلال المحاجر	٢٧,١	٥٢,٠	٨,٦-	١٤,٥	٢,٧-
الصناعات التحويلية	٣٨,٦	٣٥,٤	٣,١	١٤,٣	١,٣
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات التكييف	٢,٦	٢٠,١	٧١,٠	٠,٥	١,٥
أنشطة الإمداد المائي وشبكات الصرف الصحي					
إدارة ومعالجة النفايات	١,٣	٦٣,٠	٠,٠	٠,٧	٠,٠
النقل والتخزين	٠,٥	٠,٥	١,٨	٠,٠	٠,٠
أنشطة خدمات الغذاء والإقامة	٤,٥	٢,٥	١١,١	٠,١	٠,٤
أنشطة المعلومات والاتصالات	١,١	٤,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠

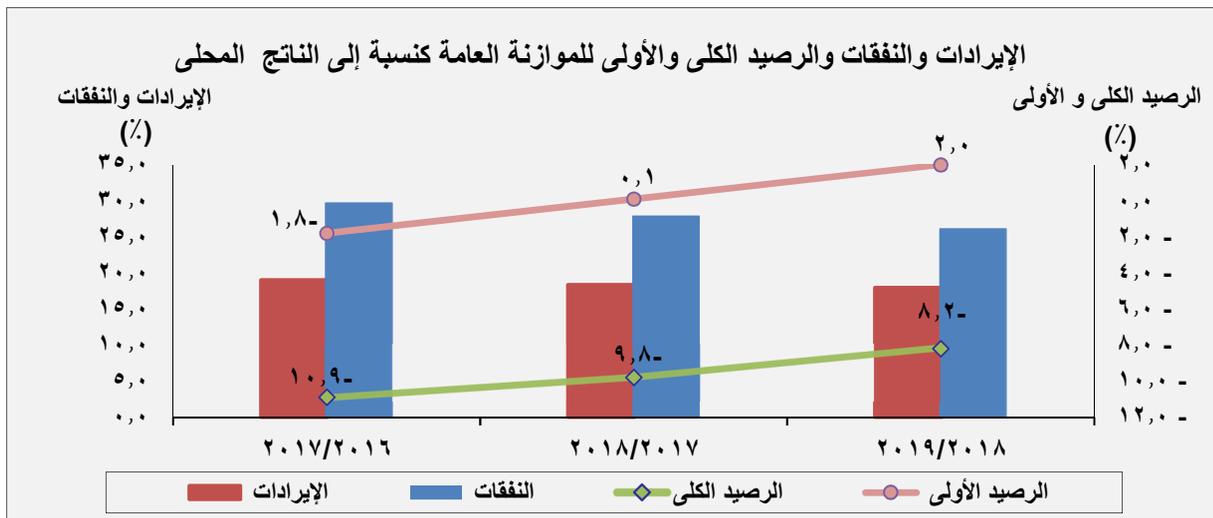
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فيما يتعلق بمعدلات التغير، أما المساهمات، فقد تم حسابها بمعرفة الباحثين.

٣/٤- المالية العامة

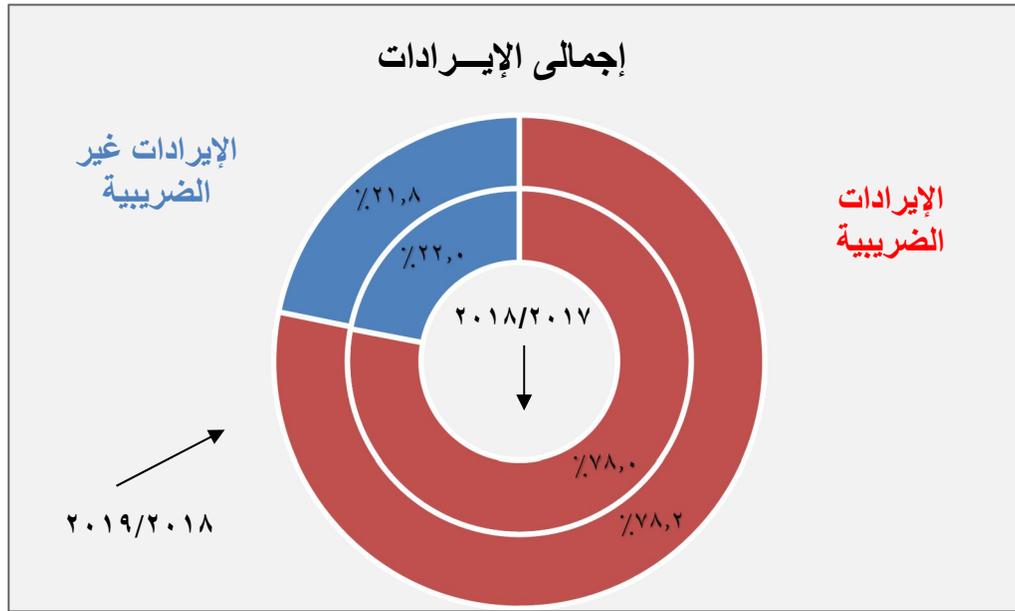
١/٣/٤- قطاع الموازنة العامة للدولة

تشير بيانات التنفيذ الفعلي للعمليات المالية لقطاع الموازنة العامة للدولة (الجهاز الإداري، والإدارة المحلية، والهيئات الخدمية) خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ والصادرة عن وزارة المالية إلى انخفاض العجز الكلي بنحو ٢,٧ مليار جنيه ليبلغ نحو ٤٣٠,٠ مليار جنيه مقابل نحو ٤٣٢,٧ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة. وكذلك انخفضت نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٨,٢٪ مقابل ٩,٨٪ خلال السنة المالية السابقة. كما تحقق فائض أولى بلغت قيمته نحو ١٠٣,١ مليار جنيه، أو ما نسبته ٢,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل فائض أولى اقتصر على نحو ٤,٧ مليار جنيه أو ما نسبته ٠,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧.

ويعكس انخفاض العجز الكلي ونسبته للناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق فائض أولى، استمرار الآثار الإيجابية لإجراءات التصحيح التي يتم تنفيذها في مجال المالية العامة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي تتبناه الحكومة.



فيما يتعلق بالإيرادات، بلغ الإجمالي نحو ٩٤١,٩ مليار جنيه (بما نسبته ١٧,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل نحو ٨٠٥,٧ مليار جنيه (بما نسبته ١٨,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال السنة المالية السابقة، بزيادة قدرها ١٣٦,٢ مليار جنيه بمعدل ١٦,٩٪، وهو ما يعد نتيجة لزيادة كل من الإيرادات الضريبية بنحو ١٠٨,٠ مليار جنيه بمعدل ١٧,٢٪ لتصل إلى نحو ٧٣٦,١ مليار جنيه (بما يمثل ٧٨,٢٪ من إجمالي الإيرادات)، والإيرادات غير الضريبية بنحو ٢٨,٢ مليار جنيه بمعدل ١٥,٨٪ لتصل إلى نحو ٢٠٥,٨ مليار جنيه (بما يمثل ٢١,٨٪ من إجمالي الإيرادات).

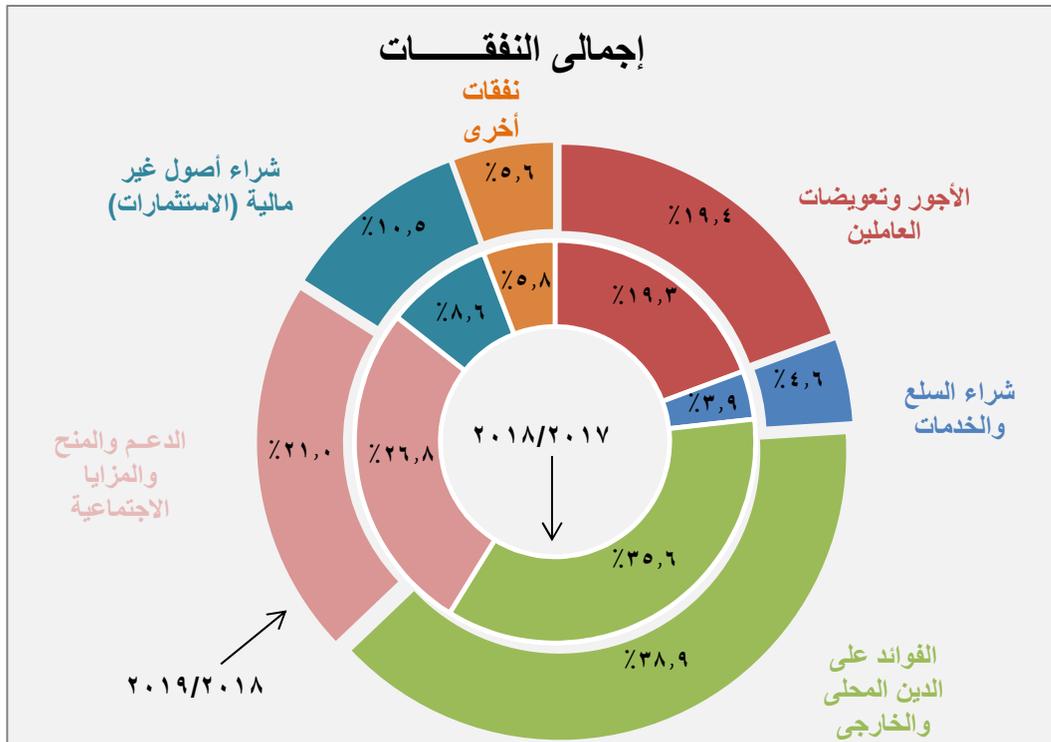


- بالنسبة للإيرادات الضريبية، فيعد الارتفاع فيها (البالغ نحو ١٠٨,٠ مليار جنيه)، محصلة لما يلي:
 - ❖ زيادة حصيلته الضرائب على القيمة المضافة على السلع والخدمات بنحو ٥٦,٨ مليار جنيه بمعدل ١٩,٣٪، نتيجة لارتفاع حصيلته الضرائب على السلع المحلية والمستوردة، وعلى الخدمات والدمغة.
 - ❖ ارتفاع حصيلته الضرائب على الدخول والأرباح الرأسمالية بنحو ٤٣,٢ مليار جنيه، كمحصلة لارتفاع حصيلته الضرائب من بعض الشركات بنحو ٢٤,٤ مليار جنيه، والضرائب على دخول الأفراد بنحو ٢٢,٩ مليار جنيه، والضرائب من هيئة قناة السويس بنحو ٥,٤ مليار جنيه. هذا بينما انخفضت حصيلته الضرائب من هيئة البترول بنحو ٩,٥ مليار جنيه.
 - ❖ زيادة حصيلته الضرائب على الممتلكات بنحو ٧,٥ مليار جنيه بمعدل ١٤,٦٪.
 - ❖ ارتفاع حصيلته الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٤,٥ مليار جنيه، وذلك في ضوء ارتفاع قيمة الواردات السلعية بنحو ٥٢,٢ مليار جنيه خلال سنة التقرير.
 - ❖ انخفاض بعض الضرائب المتنوعة الأخرى بنحو ٤,٠ مليار جنيه.
- أما الإيرادات غير الضريبية، فيعد الارتفاع فيها (البالغ نحو ٢٨,٢ مليار جنيه)، نتيجة لما يلي:
 - ❖ زيادة البند الخاص بالتمويل الذاتي للاستثمار بنحو ١٠,٣ مليار جنيه.
 - ❖ زيادة حصيلته بيع السلع والخدمات بنحو ٨,٩ مليار جنيه، لزيادة ما تم الحصول عليه من الصناديق والحسابات الخاصة خلال هذه السنة.
 - ❖ زيادة المنح الخارجية التي تم الحصول عليها خلال هذه السنة بنحو ٠,٦ مليار جنيه.
 - ❖ ارتفاع باقي الإيرادات غير الضريبية المتنوعة الأخرى بنحو ٨,٤ مليار جنيه.

البنك المركزي المصري – التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠١٨

وفيما يتعلق بالنفقات، فقد بلغ الإجمالي نحو ١٣٦٩,٩ مليار جنيه (بما نسبته ٢٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ١٢٢٩,٢ مليار جنيه (بما نسبته ٢٧,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال السنة المالية السابقة، بزيادة قدرها نحو ١٤٠,٧ مليار جنيه بمعدل ١١,٤٪، وهو ما يعد محصلة لما يلي:

- زيادة الإنفاق على الفوائد على الديون المحلية والخارجية بنحو ٩٥,٧ مليار جنيه بمعدل ٢١,٩٪ ليصل إلى نحو ٥٣٣,٠ مليار جنيه مقابل ٤٣٧,٣ مليار جنيه.
- زيادة الاستثمارات الخاصة بأجهزة الموازنة العامة بنحو ٣٧,٧ مليار جنيه مقابل انخفاض بلغ نحو ٣,٥ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، وتعد هذه الزيادة نتيجة لاستمرار الحكومة في زيادة الاستثمارات العامة بهدف تطوير وتحديث البنية الأساسية، وكذلك التوسع في مشروعات الإسكان، وزيادة الاستثمارات في قطاعي الصحة والتعليم لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. وهو ما يعكس إصرار الحكومة على المضي قدماً في تنفيذ الأهداف المرجوة من برنامج الإصلاح الاقتصادي على النحو المنشود.
- زيادة الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين المدنيين بالدولة بنحو ٢٩,٢ مليار جنيه بمعدل ١٢,٣٪ ليصل إلى نحو ٢٦٦,١ مليار جنيه مقابل ٢٣٦,٩ مليار جنيه.
- زيادة الإنفاق على المشتريات من السلع والخدمات بنحو ١٤,٥ مليار جنيه.
- انخفاض ما تم إنفاقه على بند الدعم بنحو ٣٩,٩ مليار جنيه، والذي يرجع بصفة أساسية إلى انخفاض الدعم الموجه للمواد البترولية بنحو ٣٦,١ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل زيادة قدرها نحو ٥,٨ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧. وقد مكن ذلك الحكومة من زيادة الدعم الموجه للسلع التموينية تماشياً مع سياستها في زيادة الدعم الموجه لمحدودي الدخل.
- زيادة بعض النفقات الجارية المتنوعة الأخرى بنحو ٣,٥ مليار جنيه.



البنك المركزي المصري – التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

ووفقاً للعمليات المالية السابقة في كل من جانبي الإيرادات والنفقات لقطاع الموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، بلغ العجز النقدي نحو ٤٢٨,٠ مليار جنيه بما نسبته ٨,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفض العجز الكلي للموازنة العامة (متضمناً صافي حيازة الأصول المالية) بمقدار ٢,٧ مليار جنيه ليصل إلى نحو ٤٣٠,٠ مليار جنيه بما يمثل ٨,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نحو ٤٣٢,٧ مليار جنيه وبما يمثل ٩,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية السابقة.

وفيما يتعلق بتمويل العجز الكلي للموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، فقد تم الاعتماد في تمويل ٤١,٦٪ من العجز أو ما قيمته ١٧٨,٦ مليار جنيه على مصادر التمويل الخارجية، كما تم الاعتماد في تمويل ٤٧,٣٪ أو ما قيمته ٢٠٣,٤ مليار جنيه على مصادر التمويل المحلية المصرفية، والباقي من مصادر تمويل محلية غير مصرفية أخرى والتي أمكن من خلالها أيضاً إجراء بعض التسديدات المحلية المتنوعة.

ملخص العمليات المالية لقطاع الموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه)

٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	
١٣٦٩٨٧٠	١٢٢٩١٣٢	إجمالي النفقات	٩٤١٩١٠	٨٠٥٧٤١	إجمالي الإيرادات
٢٦٦٠٩١	٢٣٦٩٢٠	الأجور وتعويضات العاملين	٧٣٦١٢١	٦٢٨٠٨٣	الإيرادات الضريبية
٦٢٣٦٥	٤٧٨٧٩	شراء السلع والخدمات	٢٥٠٠٨٠	٢٠٦٩١٩	الضرائب على الدخل والأرباح
٥٣٣٠٤٥	٤٣٧٣٥٩	الفوائد	٥٨٩٠٧	٥١٣٥٣	الضرائب على الممتلكات
٢٨٧٤٦١	٣٢٩٠٧٦	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٣٥٠٥٧٦	٢٩٣٨٠٩	الضرائب على القيمة المضافة على السلع والخدمات
٢٠٣٦٥٧	٢٤٣٥٣٨	الدعم	٤٢٠٢٠	٣٧٥٠٥	الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك)
٦٧٣٨	٦٧١٣	المنح	٣٤٥٣٨	٣٨٤٩٧	ضرائب أخرى
٧٦٠٠٢	٧٧٧٥١	المزايا الاجتماعية	٢٠٥٧٨٩	١٧٧٦٥٨	الإيرادات غير الضريبية
١٠٦٤	١٠٧٤	أخرى	٧٠٣٥٤	٧٠٣١٧	عوائد الملكية
٧٧٥٦٦	٧٢٣١٤	النفقات الأخرى	٥٣٥٦٥	٤٤٦٩٣	حصيلة بيع السلع والخدمات
٦١٥٨٢	٥٥٠٠٢	الدفاع	٤١٧٤٩	٣١٤٣٠	تمويل الاستثمارات
١٥٩٨٤	١٧٣١٢	أخرى	٢٦٠٩	١٩٨٩	المنح
١٤٣٣٤٢	١٠٥٥٨٤	شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)	٣٧٥١٢	٢٩٢٢٩	أخرى

٢/٣/٤ - الحكومة العامة

وبإضافة العمليات المالية الخاصة ببنك الاستثمار القومي وصناديق التأمين الاجتماعي إلى العمليات المالية الخاصة بقطاع الموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، يرتفع إجمالي الإيرادات المحصلة بنحو ١٣٨,٣ مليار جنيه ليبلغ نحو ١٠٨٠,٢ مليار جنيه بما نسبته ٢٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويرتفع أيضاً إجمالي النفقات العامة بنحو ١٣٥,٣ مليار جنيه ليبلغ نحو ١٥٠٥,٢ مليار جنيه بما نسبته ٢٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وبذلك أسفرت العمليات المالية السابقة عن عجز كلي للعمليات المالية الموحدة للحكومة العامة (متضمناً صافي حيازة الأصول المالية) بلغ نحو ٤٢٣,٠ مليار جنيه بما نسبته ٨,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩. وقد تم تمويل العجز الكلي للعمليات المالية الموحدة للحكومة العامة من خلال الاعتماد بصفة أساسية على مصادر التمويل المحلية.

ملخص العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة

(بالمليون جنيه)

٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	
(فعلية)		
١٠٨.١٥٢	٩١٥٩٧٤	إجمالي الإيرادات
١٥٠.٥١٨٧	١٣٣٥٩٨٠	إجمالي النفقات
٤٢٥.٣٥-	٤٢٠.٠٠٦-	الرصيد النقدي
٤٢٣.١٩-	٤٢٥٣٨٥-	الرصيد الكلي
<u>٤٢٣.١٩</u>	<u>٤٢٥٣٨٥</u>	<u>مصادر التمويل</u>
<u>٤٠.٦٣٢٤</u>	<u>٣٨٢٩٦٣</u>	<u>التمويل المحلي</u>
١٧٥٣٩١	١٧٥٩٤٧	التمويل المصرفي
٢٣.٩٣٣	٢.٧٠١٦	التمويل غير المصرفي
<u>١٧٨٦٥٢</u>	<u>٢٣.٣٣٢</u>	<u>الاقتراض الخارجي</u>
<u>٢٣٨٩</u>	<u>٤١٧٢-</u>	<u>أخرى</u>
<u>١</u>	<u>٠</u>	<u>التمويل المتأثر بالاستبعادات</u>
<u>٢٨٣١٤</u>	<u>٢٠٠٤</u>	<u>فروق إعادة التقييم</u>
<u>٣٥٦٥٧-</u>	<u>٤٣٠.٦٢-</u>	<u>الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية لأذون الخزانة</u>
<u>١٥٧.٠٠٤-</u>	<u>١٤٢٦٨٠-</u>	<u>غير محدد</u>

٤/٤- ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

١/٤/٤- ميزان المدفوعات



اقتصر العجز الكلي لميزان المدفوعات خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ على ١٠٢,٥ مليون دولار (مقابل فائض كلي بلغ نحو ١٢,٨ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة)، والجدير بالذكر ان النصف الثاني من السنة المالية محل العرض حقق فائضاً كلياً بلغ نحو ١,٧ مليار دولار، مما حد من العجز الكلي المحقق خلال النصف الأول من ذات العام. وفيما يلي عرضاً لأهم التطورات التي أثرت على أداء ميزان المدفوعات خلال سنة العرض مقارنة بالسنة المالية السابقة:

ارتفع العجز في حساب المعاملات الجارية بمعدل ٨٢,٧٪ ليحقق نحو ١٠,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٦,٠ مليار دولار)، وجاء ذلك نتيجة للتطورات الآتية:

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري غير البترولي بمعدل ١٣,٤٪ ليسجل نحو ٣٨,٠ مليار دولار (مقابل نحو ٣٣,٦ مليار دولار)، لارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بمعدل ٨,٦٪، وتراجع حصة الصادرات السلعية غير البترولية بمعدل ٠,٧٪.

- تراجع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ٤,٧٪ لتسجل نحو ٢٥,٢ مليار دولار (مقابل نحو ٢٦,٤ مليار دولار).
- ارتفاع العجز في ميزان دخل الاستثمار بمعدل ٧٥,٣٪ ليسجل نحو ١١,٠ مليار دولار (مقابل نحو ٦,٣ مليار دولار)، لارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار بمعدل ٦٩,٠٪ لتسجل نحو ١٢,٠ مليار دولار، مدفوعاً بارتفاع أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر*، في حين ارتفعت متحصلات دخل الاستثمار بمعدل ٢١,٤٪ لتسجل نحو ١,٠ مليار دولار.

وقد حد من تفاقم العجز في حساب المعاملات الجارية العوامل الإيجابية التالية:

- تحقيق الميزان التجاري البترولي فائضاً لأول مرة منذ السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بلغ ٨,١ مليون دولار (مقابل عجز بلغ نحو ٣,٧ مليار دولار)، كنتيجة أساسية لارتفاع حصيلة الصادرات السلعية البترولية بمعدل ٣١,٧٪، مدفوعاً بارتفاع الصادرات من الغاز الطبيعي والمنتجات البترولية، وتراجع المدفوعات عن الواردات السلعية البترولية بمعدل ٧,٥٪ متأثراً بتوقف استيراد الغاز الطبيعي منذ الفترة أكتوبر/ديسمبر ٢٠١٨.
- تصاعد الفائض في ميزان الخدمات بمعدل ١٧,٢٪ ليسجل نحو ١٣,٠ مليار دولار (مقابل نحو ١١,١ مليار دولار)، كنتيجة أساسية لارتفاع متحصلات السفر بمعدل ٢٨,٢٪ لتسجل نحو ١٢,٦ مليار دولار (مقابل نحو ٩,٨ مليار دولار)، نتيجة زيادة عدد الليالي السياحية لتبلغ ١٣١,٥ مليون ليلة (مقابل ١٠٢,٦ مليون ليلة). بالإضافة إلى زيادة متحصلات رسوم المرور بقناة السويس بمعدل ٠,٤٪ لتسجل نحو ٥,٧٣ مليار دولار (مقابل نحو ٥,٧١ مليار دولار)، نتيجة ارتفاع الحمولة الصافية للسفن العابرة بمعدل ٧,٥٪.

وفيما يتعلق بالمعاملات الرأسمالية والمالية خلال سنة التقرير فقد اسفرت عن صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٠,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٢٢,٠ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة)، وجاء ذلك انعكاساً لأهم التطورات التالية:

- تراجع الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر لتسجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٤,٢ مليار دولار (مقابل نحو ١٢,١ مليار دولار)، وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر حققت صافي مشتريات بلغ نحو ١٠,١ مليار دولار خلال النصف الثاني من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، مقابل صافي مبيعات بلغ نحو ٥,٩ مليار دولار خلال النصف الأول من ذات العام، والذي تزامن مع تقلبات الأسواق المالية العالمية وخاصة الأسواق الناشئة.
- تراجع صافي المستخدم من القروض والتسهيلات طويلة ومتوسطة الأجل ليقصر على نحو ٤,٢ مليار دولار (مقابل نحو ٧,٩ مليار دولار).
- ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر* ليسجل نحو ٨,٢ مليار دولار (مقابل نحو ٧,٧ مليار دولار)، نتيجة لارتفاع التدفقات للداخل بما يفوق ارتفاع التدفقات للخارج، فقد سجلت التدفقات للداخل ارتفاعاً بنحو ٣,٢ مليار دولار لتسجل نحو ١٦,٤ مليار دولار، في حين ارتفع إجمالي التدفق للخارج بنحو ٢,٧ مليار دولار ليبلغ نحو ٨,٢ مليار دولار.

(* بيانات محدثة وفق منهجية جديدة لتجميع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وأرباحه لتتضمن كافة الأرباح المحققة ولم يتم توزيعها بعد، والتي كانت تقتصر في السابق على الأرباح المعاد استثمارها فقط، وذلك وفقاً لقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٣٢ لسنة ٢٠١٩، وذلك ابتداءً من الربع الأول ٢٠١٩/٢٠١٨.

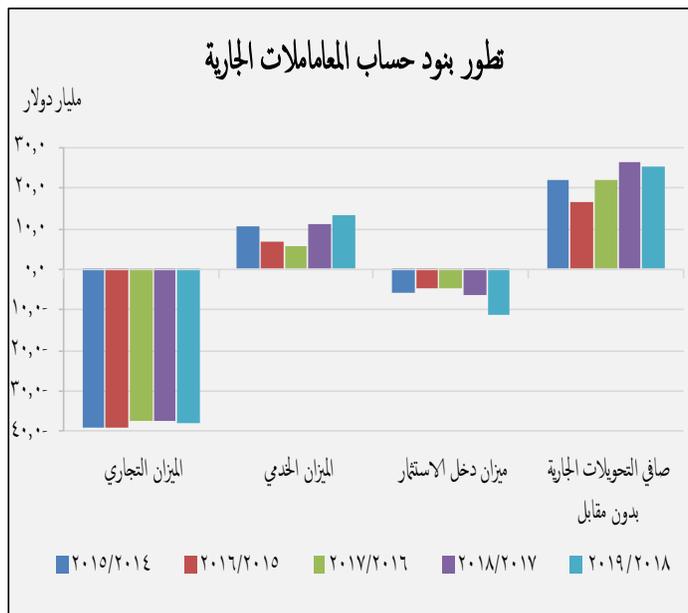
ونعرض فيما يلى جدول لأهم مؤشرات ميزان المدفوعات وفقاً لتقديرات الناتج المحلى الإجمالى، متبوعاً بتفصيل لتطورات بنود ميزان المدفوعات عن السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنةً بالسنة المالية السابقة.

مؤشرات ميزان المدفوعات

السنة المالية (%)		
*٢٠١٩/٢٠١٨	*٢٠١٨/٢٠١٧	
		الميزان التجارى:
٩,٤	١٠,٣	- الصادرات السلعية / الناتج المحلى الإجمالى
٤٠,٦	٣٤,٠	• الصادرات البترولية / اجمالى الصادرات
٤٢,٠	٥٢,٤	• صادرات البترول الخام / الصادرات البترولية
٢٢,٠	٢٥,٢	- الواردات السلعية / الناتج المحلى الإجمالى
٨٢,٦	٨٠,٢	• الواردات غير البترولية / إجمالى الواردات
٢٠,٥	٢١,٧	• واردات السلع الغذائية والحبوب / الواردات غير البترولية
١٣,٥	١٥,٨	• واردات المنتجات البترولية / إجمالى الواردات
٣١,٤	٣٥,٥	- حجم التجارة الخارجية/ الناتج المحلى الإجمالى
٤٢,٨	٤٠,٩	- نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية / الواردات السلعية
(١٢,٦)	(١٤,٩)	- الميزان التجارى / الناتج المحلى الإجمالى
		الميزان الخدمى:
٤,٣	٤,٤	- الميزان الخدمى / الناتج المحلى الإجمالى
٨,١	٨,٦	- إجمالى المتحصلات الخدمية/الناتج المحلى الإجمالى، ومنها:
١,٩	٢,٣	متحصلات قناة السويس / الناتج المحلى الإجمالى
٤,٢	٣,٩	الإيرادات السياحية/الناتج المحلى الإجمالى
		التحويلات:
٨,٣	١٠,٦	- صافى التحويلات / الناتج المحلى الإجمالى
٨,٣	١٠,٥	تحويلات المصريين العاملين بالخارج / الناتج المحلى الإجمالى
(٣,٦)	(٢,٤)	- الميزان الجارى / الناتج المحلى الإجمالى
٢٦,٢	٢٩,٨	- الحصيلة الجارية / الناتج المحلى الإجمالى
٢٩,٨	٣٢,٢	- المدفوعات الجارية / الناتج المحلى الإجمالى
٨٧,٩	٩٢,٦	- الحصيلة الجارية / المدفوعات الجارية
		الحساب الرأسمالى و المالى:
٢,٧	٣,١	- صافى الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر / الناتج المحلى الإجمالى
(٠,٠٣)	٥,١	الميزان الكلى / الناتج المحلى الإجمالى
٦,٨	٧,٢	- عدد شهور الواردات السلعية والخدمية التى تغطيها صافى الاحتياطات الدولية (نهاية يونيو)

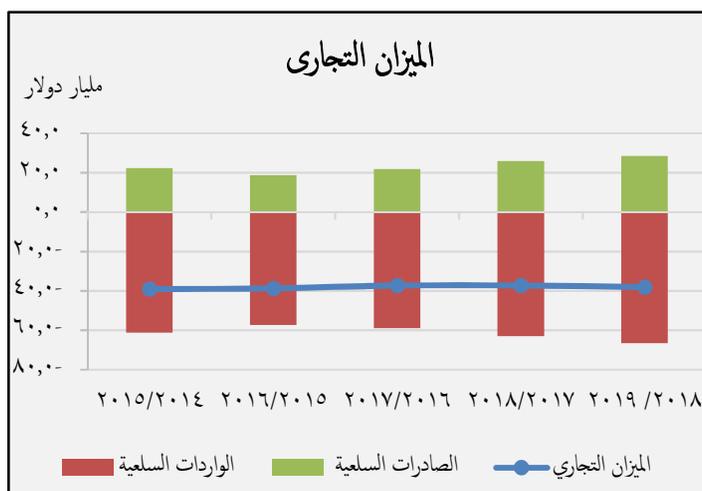
١/١/٤/٤ - حساب المعاملات الجارية

سجل حساب المعاملات الجارية عجزاً بلغ نحو ١٠,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٦,٠ مليار دولار)، كنتيجة لزيادة عجز ميزان دخل الاستثمار بمعدل ٧٥,٣٪، وتراجع صافي التحويلات الجارية بدون مقابل بمعدل ٥,١٪، وارتفاع العجز في الميزان التجاري بمعدل ٢,٠٪، إلا أن تصاعد فائض ميزان الخدمات بمعدل ١٧,٢٪ حد من اتساع العجز الجارى، وذلك على النحو التفصيلي التالي:

أولاً- الميزان التجاري

ارتفع العجز في الميزان التجاري ليسجل نحو ٣٨,٠ مليار دولار (مقابل نحو ٣٧,٣ مليار دولار)، كنتيجة أساسية لارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية بنحو ٣,٤ مليار دولار، في حين ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية بنحو ٢,٧ مليار دولار، وذلك على النحو التالي:

ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٥,٤٪ لتسجل نحو ٦٦,٥ مليار دولار (مقابل نحو ٦٣,١ مليار دولار)، لارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بمعدل ٨,٦٪ لتسجل نحو ٥٥,٠ مليار دولار (مقابل نحو ٥٠,٦ مليار دولار)، بينما انخفضت المدفوعات عن الواردات السلعية البترولية بمعدل ٧,٥٪ لتسجل نحو ١١,٥ مليار دولار (مقابل نحو ١٢,٥ مليار دولار).

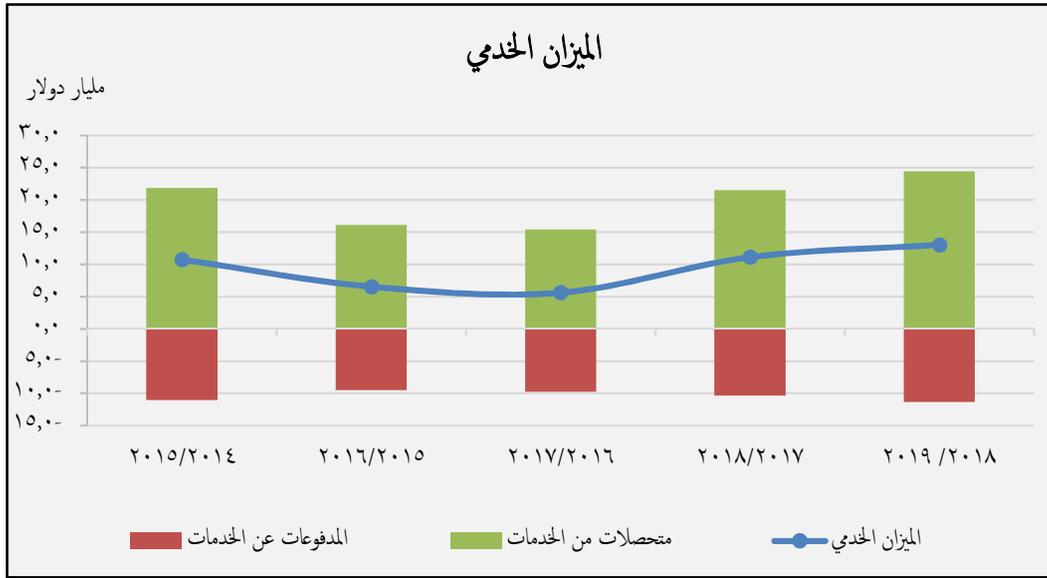


ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ١٠,٣٪ لتصل إلى نحو ٢٨,٥ مليار دولار (مقابل نحو ٢٥,٨ مليار دولار)، كنتيجة أساسية لارتفاع حصيلة الصادرات السلعية البترولية بمعدل ٣١,٧٪ لتسجل نحو ١١,٦ مليار دولار (مقابل نحو ٨,٨ مليار دولار)، بينما انخفضت حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية بمعدل ٠,٧٪ لتسجل نحو ١٦,٩ مليار دولار (مقابل نحو ١٧,١ مليار دولار).

وقد أسهمت تلك التطورات في ارتفاع نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية إلى ٤٢,٨٪ خلال سنة العرض (مقابل ٤٠,٩٪ خلال السنة المناظرة). وسوف يتم توضيح ذلك بالعرض التفصيلي للهيكل السلعي للتجارة الخارجية فيما بعد.

ثانياً- ميزان الخدمات

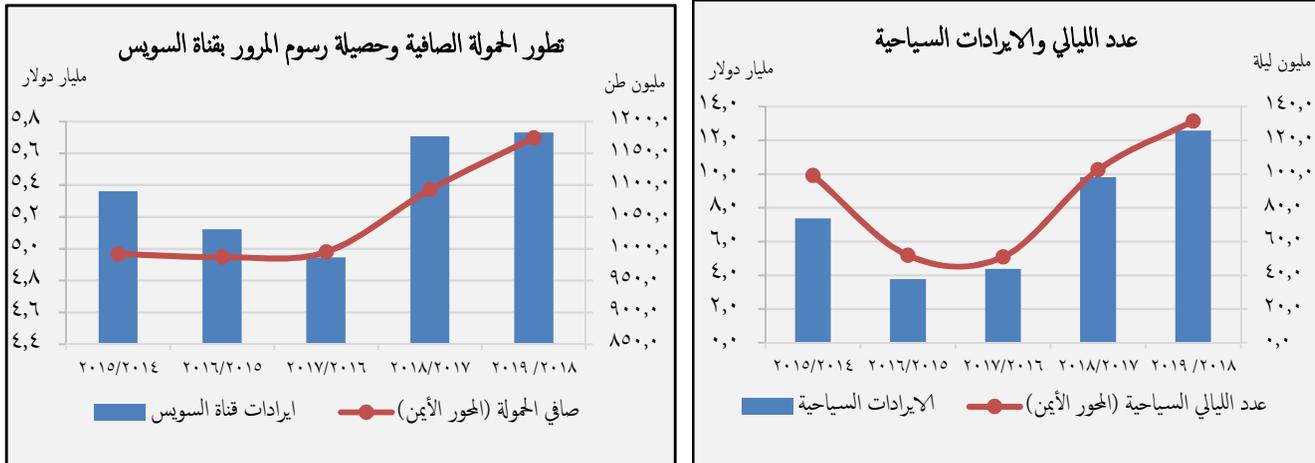
تصاعد الفائض في ميزان الخدمات بمعدل ١٧,٢٪ ليسجل نحو ١٣,٠ مليار دولار (مقابل نحو ١١,١ مليار دولار)، كمحصلة لارتفاع المتحصلات من الخدمات بما يفوق الزيادة في المدفوعات عن الخدمات، وذلك على النحو التالي:

**أ- المتحصلات من الخدمات**

ارتفعت المتحصلات من الخدمات بمعدل ١٣,٧٪ لتصل إلى نحو ٢٤,٤ مليار دولار (مقابل نحو ٢١,٥ مليار دولار)، وقد جاء ذلك انعكاساً لارتفاع معظم بنودها كما يلي: -

- تصاعدت متحصلات السفر (الإيرادات السياحية) بمعدل ٢٨,٢٪ لتسجل نحو ١٢,٦ مليار دولار (مقابل نحو ٩,٨ مليار دولار)، كنتيجة أساسية لارتفاع عدد الليالي السياحية لتصل إلى ١٣١,٥ مليون ليلة (مقابل ١٠٢,٦ مليون ليلة). وتجدر الإشارة إلى أن متحصلات السفر تمثل ٥١,٥٪ من إجمالي المتحصلات الخدمية.
- ارتفعت متحصلات الخدمات الأخرى بمعدل ٨,٤٪ لتسجل نحو ٢,٥ مليار دولار (مقابل نحو ٢,٣ مليار دولار)، لارتفاع المتحصلات من كل من خدمات الاتصالات، والاتعاب القانونية ومصاريف الاستشارات، وخدمات صيانة وتأجير الآلات، وخدمات التأمين، ومتحصلات الإعلانات وبحوث التسويق.
- ارتفعت المتحصلات الحكومية بمعدل ١٢,٩٪ لتسجل ٧١٨,٨ مليون دولار (مقابل ٦٣٦,٧ مليون دولار).
- وعلى الجانب الآخر، تراجع متحصلات النقل بمعدل ١,٢٪ لتسجل نحو ٨,٦ مليار دولار (مقابل نحو ٨,٧ مليار دولار)، كنتيجة لانخفاض متحصلات شركات الملاحة المصرية، في حين ارتفعت متحصلات رسوم المرور في قناة السويس بمعدل ٠,٤٪ لتسجل نحو ٥,٧ مليار دولار، لارتفاع الحمولة الصافية بمعدل ٧,٥٪ على الرغم من تراجع قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة أمام الدولار الأمريكي بمعدل ٢,٣٪.

البنك المركزي المصري – التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠١٨



ب- المدفوعات عن الخدمات

ارتفعت المدفوعات الخدمية بمعدل ٩,٩٪ لتسجل نحو ١١,٤ مليار دولار (مقابل نحو ١٠,٤ مليار دولار)، نتيجة لارتفاع معظم بنودها وذلك على النحو التالي:-

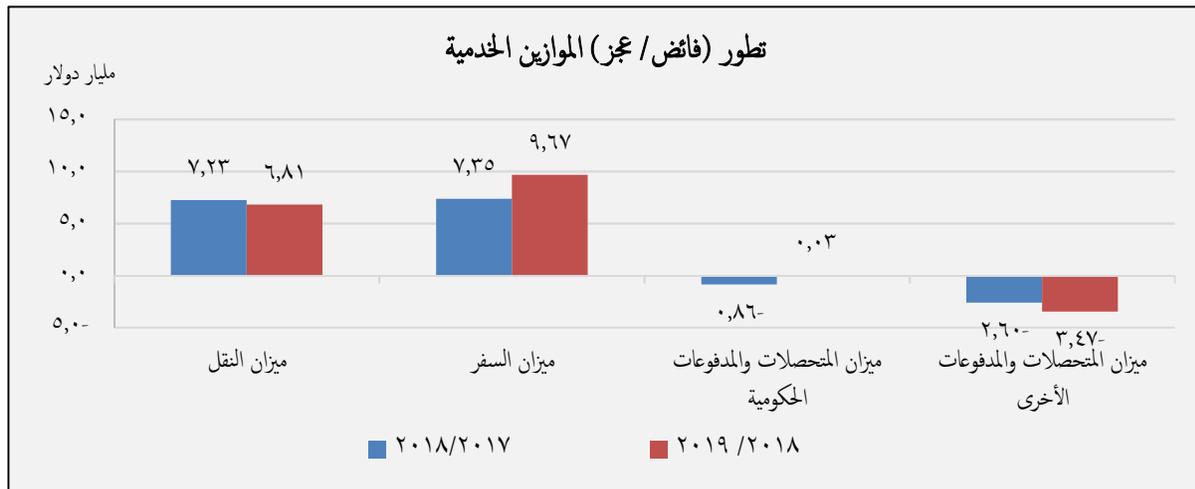
- ارتفعت المدفوعات الخدمية الأخرى بمعدل ٢١,٥٪ لتسجل نحو ٦,٠ مليار دولار (مقابل نحو ٤,٩ مليار دولار)، لارتفاع المبالغ المحولة للخارج بواسطة شركات البترول الأجنبية، والمدفوعات عن كل من خدمات التشييد والمقاولات، وخدمات التأمين، والأتعاب القانونية ومصاريف الاستشارات، وخدمات الحاسب الألى واشتراقات المجلات والجرائد، والمصاريف الترفيهية والثقافية وإيجار الأفلام.

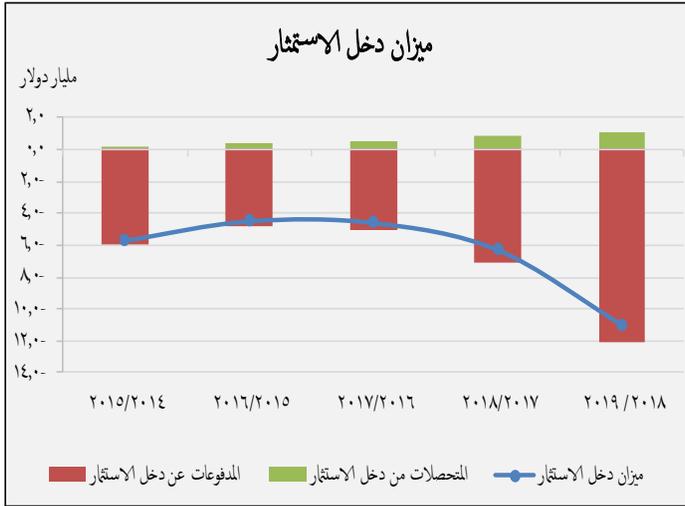
- ارتفعت مدفوعات السفر بمعدل ١٨,٤٪ لتسجل نحو ٢,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٢,٥ مليار دولار)، كنتيجة أساسية لارتفاع المدفوعات باستخدام بطاقات الدفع الالكترونية، وارتفاع كل من مصاريف السياحة، ونفقات التدريب والبعثات التعليمية بالخارج.

- ارتفعت مدفوعات النقل بمعدل ٢١,١٪ لتسجل نحو ١,٨ مليار دولار (مقابل نحو ١,٥ مليار دولار)، كنتيجة أساسية لارتفاع المبالغ المحولة بواسطة شركات الملاحة الأجنبية، وكذا المبالغ المحولة نظير تأجير طائرات، والمبالغ المحولة لإصلاح السفن في الموانئ الأجنبية.

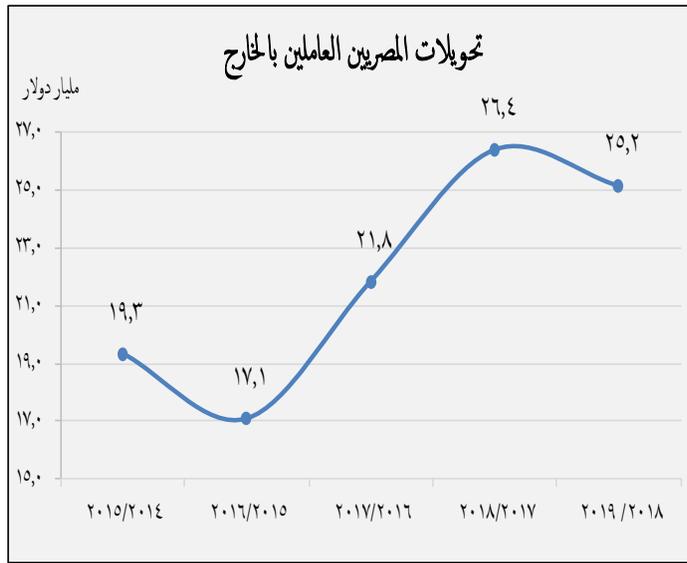
- وعلى الجانب الآخر، انخفضت المصروفات الحكومية بمعدل ٥٣,٦٪ لتقتصر على ٦٩٢,٤ مليون دولار (مقابل نحو ١,٥ مليار دولار).

وقد أسهمت تلك التطورات في ارتفاع نسبة تغطية فائض الميزان الخدمي لعجز الميزان التجاري إلى ٣٤,٣٪ (مقابل ٢٩,٨٪).



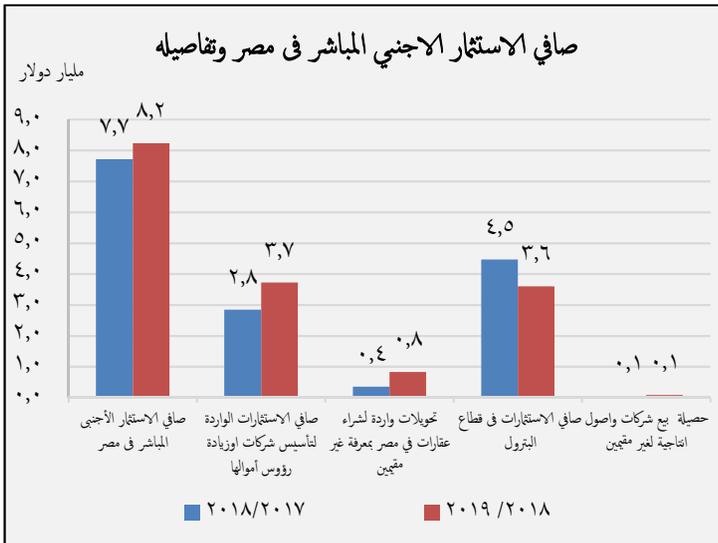
ثالثاً- ميزان دخل الاستثمار

ارتفع العجز في ميزان دخل الاستثمار بمعدل ٧٥,٣٪ ليسجل نحو ١١,٠ مليار دولار (مقابل نحو ٦,٣ مليار دولار)، لارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار بنحو ٤,٩ مليار دولار لتصل إلى نحو ١٢,٠ مليار دولار، لارتفاع أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المقابل ارتفعت متحصلات دخل الاستثمار لتسجل نحو ١,٠ مليار دولار (مقابل ٨٣٥,٤ مليون دولار)، نتيجة لارتفاع كل من الفوائد على ودائع المصريين بالخارج، والأرباح المحولة من فروع الشركات المصرية في الخارج.

رابعاً- صافي التحويلات الجارية بدون مقابل

انخفض صافي التحويلات الجارية بدون مقابل بمعدل ٥,١٪ ليسجل نحو ٢٥,١ مليار دولار (مقابل نحو ٢٦,٥ مليار دولار)، وذلك محصلة للآتي:

- انخفاض صافي التحويلات الخاصة بمعدل ٥,٧٪ لتصل إلى نحو ٢٤,٨ مليار دولار (مقابل نحو ٢٦,٣ مليار دولار)، لانخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ٤,٧٪.
- ارتفاع صافي التحويلات الرسمية لتسجل ٣٥٠,٥ مليون دولار (مقابل ٢٠٦,٢ مليون دولار).

٤/٤/١٢- حساب المعاملات الرأسمالية والمالية

حققت المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٠,٩ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ (مقابل نحو ٢٢,٠ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة)، انعكاساً للتطورات التالية:-

١. ارتفع صافي التدفق للداخل للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ليسجل نحو ٨,٢ مليار دولار (مقابل نحو ٧,٧ مليار دولار) وذلك نتيجة لارتفاع التدفقات للداخل بما يفوق ارتفاع التدفقات للخارج. فقد تصاعد إجمالي التدفق

للداخل بنحو ٣,٢ مليار دولار ليسجل نحو ١٦,٤ مليار دولار، في حين ارتفع إجمالي التدفق للخارج بنحو ٢,٧ مليار دولار ليلعب نحو ٨,٢ مليار دولار.

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

وقد جاء الارتفاع في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر كنتيجة أساسية لارتفاع الأرباح المحتجزة بنحو ٢,٨ مليار دولار، (والتي تم إعادة استثمارها في رؤوس أموال شركات قائمة)، وقد حد من هذا الارتفاع:

- تراجع صافي الاستثمارات الواردة في قطاع البترول بمعدل ١٩,٣٪ ليقصر على نحو ٣,٦ مليار دولار، مدفوعاً بارتفاع المبالغ المحولة للخارج من حساب رأس مال شركات البترول الأجنبية (والتي تمثل مقابل استرداد التكاليف التي تحملها الشريك الأجنبي نتيجة البحث والتنمية والتشغيل) بما يتجاوز التدفقات الواردة للاستثمار بالقطاع.

- تراجع صافي التدفقات الواردة من الخارج بغرض الاستثمار في القطاعات غير البترولية بنحو ١,٤ مليار دولار ليقصر على نحو ١,٥ مليار دولار مدفوعاً بانخفاض صافي الاستثمارات الواردة بغرض تأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها بنحو ١,٩ مليار دولار.

ويوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي ونسبة مساهمة كل قطاع في إجمالي التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

(مليون دولار)

قطاع النشاط	السنة المالية		٢٠١٧/٢٠١٨*
	٢٠١٨/٢٠١٩*	٢٠١٧/٢٠١٨*	
	المساهمة (%)	المساهمة (%)	
إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر للداخل	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٣١٦٣,١
١- البترول	٦١,٩	٦٧,٣	٨٨٥٩,١
٢- صناعي	٩,٩	١٠,٠	١٣١٤,٣
٣- زراعي	٠,٣	٠,١	١٥,٣
٤- انشائي	٤,٢	٤,٥	٥٩٠,٨
٥- خدمي، يشمل:-	٢٠,١	١١,٢	١٤٧٦,٠
عقارى	٥,٠	٢,٧	٣٥٥,٢
تمويلي	١٠,٥	١,٩	٢٤٤,٧
سياحي	٠,٨	٠,٣	٤٣,٠
اتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١,٢	٣,٤	٤٤٤,٦
خدمي أخرى	٢,٦	٢,٩	٣٨٨,٥
٦- غير موزع	٣,٦	٦,٩	٩٠٧,٦

* مبدئي

بالمليون دولار

السنة المالية		
*٢٠١٩/٢٠١٨	*٢٠١٨/٢٠١٧	
٤٢٣٠,١	١٢٠٩٤,٨	صافي استثمارات الحافظة في مصر
(١١٥,٩)	٣٢٠,١	صافي تعاملات الأجنبي في الأسهم المصرية
(٧٤٨,٢)	٦٤٨١,٥	صافي تعاملات الأجنبي في أنون الخزانة
٥٠٩٤,٢	٥٢٩٣,٢	صافي تعاملات الأجنبي في السندات

* ميدني

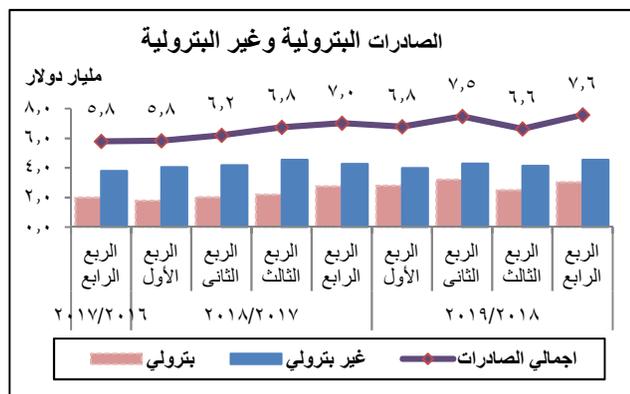
٢. انخفض صافي التدفق للداخل للاستثمارات بمحفظه الأوراق المالية في مصر ليسجل نحو ٤,٢ مليار دولار (مقابل نحو ١٢,١ مليار دولار). وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات بمحفظه الأوراق المالية في مصر بمعرفة غير المقيمين قد حققت صافي مشتريات بلغ نحو ١٠,١ مليار دولار خلال النصف الثاني من العام المالي محل العرض، مقابل صافي مبيعات بلغ نحو ٥,٩ مليار دولار خلال النصف الأول من ذات العام، والذي تزامن مع تقلبات الأسواق المالية العالمية وخاصة الأسواق الناشئة.

٣. تراجع صافي المستخدم من القروض والتسهيلات طويلة ومتوسطة الأجل ليقصر على نحو ٤,٢ مليار دولار (مقابل نحو ٧,٩ مليار دولار). فقد انخفض المستخدم من القروض والتسهيلات طويلة ومتوسطة الأجل ليسجل نحو ٦,٧ مليار دولار (مقابل نحو ١٠,٢ مليار دولار)، بينما ارتفع إجمالي المسدد ليصل إلى نحو ٢,٥ مليار دولار (مقابل نحو ٢,٣ مليار دولار).

٤. حقق التغير في التزامات البنك المركزي مع العالم الخارجي صافي استخدام بلغ نحو ١,٥ مليار دولار (مقابل صافي سداد بلغ نحو ٣,٩ مليار دولار).

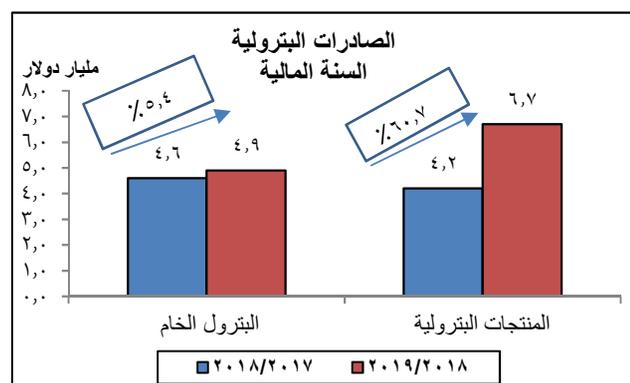
٢/٤/٤- التجارة الخارجية

ارتفع حجم التجارة الخارجية خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٦,١ مليار دولار ليصل إلى نحو ٩٥,٠ مليار دولار، وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من حصة الصادرات السلعية بمعدل ١٠,٣٪ لتبلغ نحو ٢٨,٥ مليار دولار، والمدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٥,٤٪ لتبلغ نحو ٦٦,٥ مليار دولار.

١/٢/٤/٤- التوزيع السلعي والقطاعي لحصيلة الصادرات حسب درجة التصنيع**أولاً- التوزيع السلعي لحصيلة الصادرات:**

ارتفعت حصة الصادرات السلعية بمعدل ١٠,٣٪ لتبلغ نحو ٢٨,٥ مليار دولار خلال سنة العرض، وذلك محصلة لارتفاع الصادرات البترولية بنحو ٢,٨ مليار دولار لتصل إلى نحو ١١,٦ مليار دولار، وانخفاض الصادرات غير البترولية بنحو ١١٦,٠ مليون دولار لتقتصر على نحو ١٦,٩ مليار دولار.

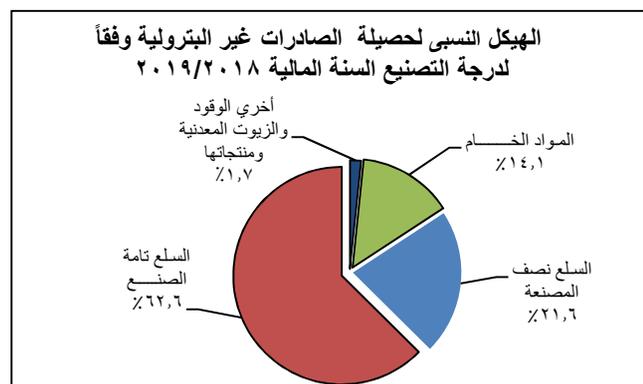
وفيما يلي عرض تفصيلي لحصيلة الصادرات البترولية وغير البترولية:

١- حصة الصادرات السلعية البترولية (٤٠,٦٪ من إجمالي الصادرات):

شهدت السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ ارتفاع حصة الصادرات البترولية بمعدل ٣١,٧٪ لتصل إلى نحو ١١,٦ مليار دولار. وجاء ذلك لارتفاع كل من:

- الصادرات من المنتجات البترولية* (٥٨,٠٪ من إجمالي الصادرات البترولية) بنحو ٢,٥ مليار دولار لتصل إلى نحو ٦,٧ مليار دولار (لارتفاع الكميات المصدرة من كافة المنتجات)، منها: الصادرات من الغاز الطبيعي حيث ارتفعت بنحو ٩٥٨,٩ مليون دولار لتصل إلى نحو ١,١ مليار دولار.

- الصادرات من البترول الخام (٤٢,٠٪ من إجمالي الصادرات البترولية) بنحو ٢٥٠,٥ مليون دولار لتصل إلى نحو ٤,٩ مليار دولار (لارتفاع الأسعار العالمية).

٢- حصة الصادرات السلعية غير البترولية (٥٩,٤٪ من إجمالي الصادرات):

انخفضت حصة الصادرات السلعية غير البترولية بمعدل طفيف بلغ ٠,٧٪ لتقتصر على نحو ١٦,٩ مليار دولار. ويرجع ذلك أساساً لانخفاض حصة الصادرات من مجموعة السلع نصف المصنعة بمعدل ١٤,٥٪ (لانخفاض الصادرات من الذهب)، في حين ارتفعت حصة الصادرات من كل من مجموعة المواد الخام بمعدل ٧,١٪، ومجموعة السلع تامة الصنع بمعدل ٢,٤٪، وذلك على النحو التالي:

أ- السلع نصف المصنعة:

انخفضت الصادرات من مجموعة السلع نصف المصنعة بنحو ٦٢٠,٣ مليون دولار لتقتصر على نحو ٣,٧ مليار دولار، ويرجع ذلك أساساً لانخفاض الصادرات من الذهب بنحو ٥٢٧,٧ مليون دولار، والحديد الصب زهر بنحو ١٢٠,٢ مليون دولار.

ب- السلع تامة الصنع:

ارتفعت الصادرات من مجموعة السلع تامة الصنع بنحو ٢٥٢,٨ مليون دولار لتصل إلى نحو ١٠,٦ مليار دولار خلال سنة العرض. ويرجع ذلك لارتفاع الصادرات من بعض السلع، من أهمها: قطع غيار وأجزاء ولوازم وقطع منفصلة للسيارات بنحو ١٤٣,٤ مليون دولار، والأقمشة المنسوجة بنحو ١٠٧,٣ مليون دولار.

ج - المواد الخام:

ارتفعت الصادرات من مجموعة المواد الخام بنحو ١٥٨,٤ مليون دولار لتصل إلى نحو ٢,٤ مليار دولار خلال سنة العرض. ويرجع ذلك لارتفاع الصادرات من بعض السلع، من أهمها: البطاطس بنحو ٧٣,٢ مليون دولار، والقطن الخام بنحو ٢٨,١ مليون دولار.

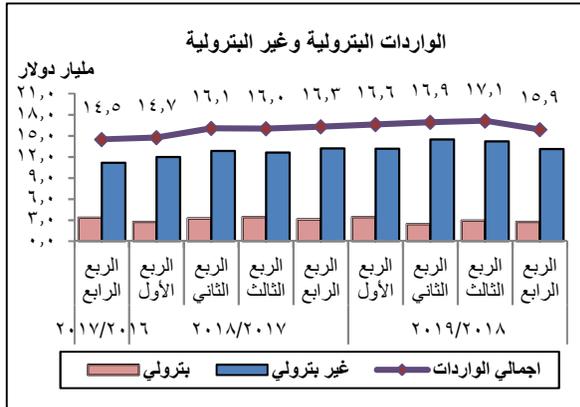
ثانياً - التوزيع القطاعي لحصيلة الصادرات:

ويظهر التوزيع القطاعي لحصيلة الصادرات خلال سنة العرض، استحوذ القطاع الخاص على النسبة الأكبر من تلك الحصيلة، حيث بلغت نسبة مساهمته ٦٤,٠٪، في حين اقتصرت مساهمة القطاع العام على ١٨,٩٪، والقطاع الاستثماري على ١٧,١٪.



٤/٤/٢- التوزيع السلعي والقطاعي للمدفوعات عن الواردات وفقاً لدرجة الاستخدام

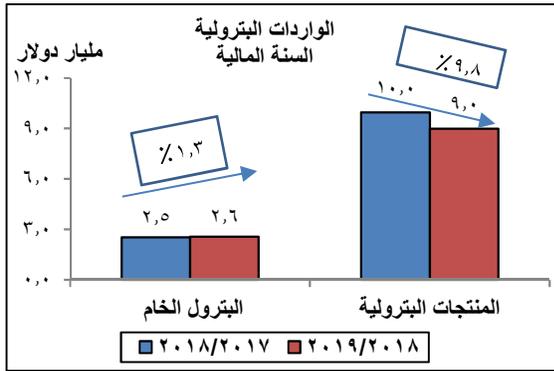
أولاً - التوزيع السلعي للمدفوعات عن الواردات:



ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٥,٤٪ لتبلغ نحو ٦٦,٥ مليار دولار، وذلك محصلة لارتفاع الواردات غير البترولية بنحو ٤,٤ مليار دولار لتصل إلى نحو ٥٥,٠ مليار دولار، وانخفاض الواردات البترولية بنحو ١,٠ مليار دولار لتقتصر على نحو ١١,٥ مليار دولار.

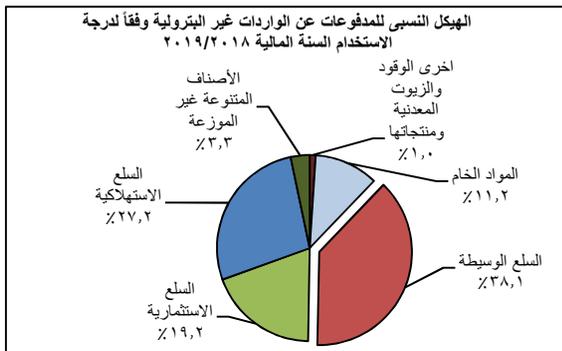
وفيما يلي عرض تفصيلي للمدفوعات عن الواردات البترولية وغير البترولية:

١- المدفوعات عن الواردات السلعية البترولية (١٧,٤٪ من اجمالي الواردات):



انخفضت الواردات البترولية خلال سنة العرض بمعدل ٧,٥٪ لتقتصر على نحو ١١,٥ مليار دولار، وجاء ذلك محصلة لانخفاض الواردات من المنتجات البترولية بنحو ١,٠ مليار دولار لتقتصر على نحو ٩,٠ مليار دولار (لانخفاض الكميات المستوردة من كافة المنتجات، وكذا تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي)، وارتفاع الواردات من البترول الخام بنحو ٣٣,٤ مليون دولار لتبلغ نحو ٢,٦ مليار دولار، متأثراً بارتفاع الأسعار العالمية بالرغم من انخفاض الكميات المستوردة.

٢- المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية (٨٢,٦٪ من اجمالي الواردات):



ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بمعدل ٨,٦٪ لتبلغ نحو ٥٥,٠ مليار دولار. ويرجع ذلك لارتفاع الواردات من مجموعة السلع الاستثمارية بمعدل ١٨,٢٪، ومجموعة السلع الاستهلاكية بمعدل ١٥,٠٪، ومجموعة السلع الوسيطة بمعدل ٦,١٪، ومجموعة المواد الخام بمعدل ٣,٤٪.

أ - السلع الاستهلاكية:

ارتفعت المدفوعات عن الواردات من مجموعة السلع الاستهلاكية بنحو ٢,٠ مليار دولار لتصل إلى نحو ١٤,٩ مليار دولار خلال سنة العرض، وذلك نتيجة لارتفاع كل من:

- الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة بنحو ١,٠ مليار دولار لتصل إلى نحو ٣,٨ مليار دولار، ويرجع ذلك لارتفاع الواردات من بعض السلع من أهمها: سيارات الركوب بنحو ٥٠٢,٧ مليون دولار، والتلفزيونات بنحو ٢٤٦,٦ مليون دولار.

* تشمل تموين السفن والطائرات بالوقود، والواردات من الغاز.

البنك المركزي المصري – التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠١٨

- الواردات من السلع الاستهلاكية غير المعمرة بنحو ٩١٨,٧ مليون دولار لتصل الى نحو ١١,١ مليار دولار، ويرجع ذلك لارتفاع الواردات من بعض السلع من أهمها: الأدوية بنحو ٤٠٣,٩ مليون دولار، والأقمشة المنسوجة بنحو ١٩٠,٩ مليون دولار.

ب - السلع الاستثمارية:

ارتفعت المدفوعات عن الواردات من مجموعة السلع الاستثمارية بنحو ١,٦ مليار دولار لتصل الى نحو ١٠,٦ مليار دولار خلال سنة العرض، ويرجع ذلك لارتفاع الواردات من بعض السلع من أهمها: آلات لمعالجة المعلومات (كمبيوتر) بنحو ٣٧٢,٢ مليون دولار، ومضخات سوائل وهواء بنحو ١٩٨,١ مليون دولار.

ج - السلع الوسيطة:

ارتفعت المدفوعات عن الواردات من مجموعة السلع الوسيطة بنحو ١,٢ مليار دولار لتصل إلى نحو ٢١,٠ مليار دولار خلال سنة العرض، يرجع ذلك لارتفاع المدفوعات عن الواردات من بعض السلع من أهمها: قطع غيار وأجزاء للسيارات والجرارات بنحو ٤٨٤,٧ مليون دولار، وقطع غيار وأجزاء أجهزة كهربائية للاستعمال المنزلي بنحو ٢٣٠,٠ مليون دولار.

د- المواد الخام:

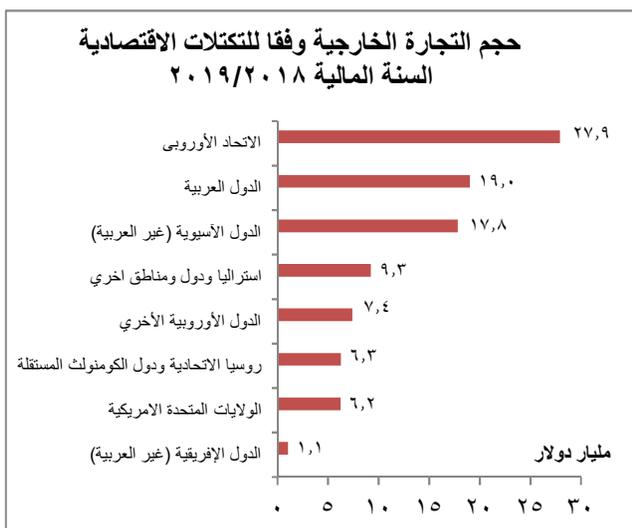
ارتفعت المدفوعات عن الواردات من مجموعة المواد الخام بنحو ٢٠٢,٥ مليون دولار لتصل إلى نحو ٦,١ مليار دولار خلال سنة العرض، ويرجع ذلك لارتفاع المدفوعات عن الواردات من بعض السلع من أهمها: القمح بنحو ٥٥٥,٧ مليون دولار.

ثانياً - التوزيع القطاعي للمدفوعات عن الواردات:

بالنسبة للتوزيع القطاعي للواردات خلال سنة العرض، فقد قام القطاع الخاص باستيراد نحو ٦١,٧٪ من إجمالي الواردات، واقتصرت مساهمة القطاع العام على ٢٨,٩٪، والقطاع الاستثماري ٩,٤٪.



٣/٢/٤/٤- التجارة الخارجية وفقاً للتوزيع الجغرافى



وفقاً للتوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية وأهم الشركاء التجاريين، فقد ارتفعت التجارة الخارجية (بتروولية وغير بتروولية) بين مصر وكل من الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل ٢٤,٣٪، وروسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة بمعدل ٢٢,٦٪، والدول الآسيوية (غير العربية) بمعدل ١٦,٩٪، والدول الأوروبية الأخرى بمعدل ١٦,١٪، ودول الاتحاد الأوروبى بمعدل ٨,٧٪، والدول العربية بمعدل ٣,٣٪. بينما انخفضت من كل من الدول الإفريقية (غير العربية) بمعدل ٢٢,٣٪، واستراليا ودول ومناطق أخرى بمعدل ٢٠,٩٪.

وعلى مستوى الدول الشركاء التجاريين، فقد جاءت الصين الشعبية كأهم شريك تجارى لمصر بما يمثل ٦,٨٪ من إجمالي التجارة الخارجية، يليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٦,٦٪، والمملكة العربية السعودية بنسبة ٦,٣٪، والإمارات العربية المتحدة بنسبة ٦,١٪، وروسيا بنسبة ٥,٠٪، وإيطاليا بنسبة ٤,٧٪، وألمانيا والمملكة المتحدة بنسبة ٤,٥٪ لكل منهما، وتركيا بنسبة ٣,٨٪، وسويسرا بنسبة ٣,٥٪، وقد مثلت هذه الدول مجتمعة نحو ٥١,٨٪ من إجمالي حجم التجارة الخارجية. ومن الجدير بالذكر أن نحو ٤٨,٩٪ من العجز التجارى تركزت في كل من الدول الآسيوية غير العربية (٢٩,٠٪)، ودول الاتحاد الأوروبى (١٩,٩٪).

وفيما يلى عرض تفصيلى للتجارة الخارجية وفقاً للتكتلات الاقتصادية خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩:

• التوزيع الجغرافى للصادرات والواردات البترولية:

أ- الصادرات السلعية البترولية:

ارتفعت حصيلة الصادرات البترولية الى كل من دول الاتحاد الأوروبى بنحو ١,١ مليار دولار، والدول الآسيوية (غير العربية) بنحو ٧٠٤,٤ مليون دولار، والدول العربية بنحو ٥٢٨,٣ مليون دولار، والولايات المتحدة الأمريكية بنحو ٤٥١,٤ مليون دولار، واستراليا ودول ومناطق اخرى بنحو ٨١,٧ مليون دولار، بينما انخفضت إلى كل من الدول الإفريقية (غير العربية) بنحو ٨١,٤ مليون دولار، والدول الأوروبية الأخرى بنحو ١٧,٥ مليون دولار، وروسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة بنحو ٦,٥ مليون دولار. وعلى مستوى الدول فقد تمثلت أهم الدول التى ارتفعت صادرات مصر البترولية اليها فى مالطا بنحو ٦٦٢,٣ مليون دولار، يليها الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ٤٥١,٤ مليون دولار، والأردن بنحو ٢٢٨,٩ مليون دولار.

ب- الواردات السلعية البترولية:

انخفضت الواردات البترولية من كل من استراليا ودول ومناطق أخرى بنحو ١,١ مليار دولار، والدول الإفريقية (غير العربية) بنحو ٢١٨,١ مليون دولار، والولايات المتحدة الأمريكية بنحو ١٩٧,٤ مليون دولار، وروسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة بنحو ١٥٢,٤ مليون دولار، والدول العربية بنحو ٣,٨ مليون دولار، بينما ارتفعت من الدول الأوروبية الأخرى بنحو ٤٣٥,٥ مليون دولار، والدول الآسيوية (غير العربية) بنحو ٢٨٨,٢ مليون دولار، ودول الاتحاد الأوروبى بنحو ٢٦,٢ مليون دولار. وعلى مستوى الدول فقد تمثلت أهم الدول التى انخفضت واردات مصر البترولية منها فى العراق بنحو ٧٨٩,٢ مليون دولار، وقطر بنحو ٦٦٠,٠ مليون دولار، والجزائر بنحو ٢٠٥,٠ مليون دولار.

• التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات غير البترولية:

أ - دول الاتحاد الأوروبي (٢٩,٥٪ من حجم التجارة غير البترولية)

ارتفع العجز التجاري غير البترولي بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي بنحو ٩٤١,٠ مليون دولار ليصل إلى نحو ١٠,٥ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل نحو ٩,٦ مليار دولار، وذلك نتيجة لارتفاع كل من:

- حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ١,٥٪ لتصل إلى نحو ٥,٣ مليار دولار. وقد جاءت كل من المملكة المتحدة، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، وفرنسا على التوالي في الصدارة.
- المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٦,٩٪ لتصل إلى نحو ١٥,٩ مليار دولار. وقد جاءت كل من ألمانيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا، وبلجيكا على التوالي في الصدارة.

ب - الدول الآسيوية (غير العربية) (٢١,٠٪ من حجم التجارة غير البترولية)

ارتفع العجز التجاري غير البترولي بين مصر والدول الآسيوية بنحو ١,٦ مليار دولار ليبلغ نحو ١٢,٣ مليار دولار (٣٢,٤٪ من العجز التجاري غير البترولي) خلال سنة العرض مقابل نحو ١٠,٧ مليار دولار، وذلك نتيجة لارتفاع كل من:

- حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ١,١٪ لتصل إلى نحو ١,٤ مليار دولار. وقد جاءت كل من هونج كونج، وسنغافورة، والهند، والصين الشعبية على التوالي في الصدارة.
- المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ١٢,٩٪ لتصل إلى نحو ١٣,٧ مليار دولار. وقد جاءت كل من الصين الشعبية، والهند، وكوريا الجنوبية، وهونج كونج، واليابان على التوالي في الصدارة.

ج - الدول العربية (١٥,٧٪ من حجم التجارة غير البترولية)

ارتفع العجز التجاري غير البترولي بين مصر والدول العربية بنحو ٩٢٣,١ مليون دولار ليبلغ نحو ١,١ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل نحو ١٤٩,٤ مليون دولار، وذلك محصلة للاتي:

- انخفاض حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ٧,٦٪ لتقتصر على نحو ٥,١ مليار دولار. وقد جاءت كل من الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والأردن، والمغرب، والجزائر على التوالي في الصدارة.
- ارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٨,٩٪ لتصل إلى نحو ٦,٢ مليار دولار. وقد جاءت كل من الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والأردن، والبحرين، ولبنان على التوالي في الصدارة.

د - روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة (٨,٦٪ من حجم التجارة غير البترولية)

ارتفع العجز التجاري غير البترولي بين مصر وروسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة بنحو ١,٤ مليار دولار ليصل إلى نحو ٥,٧ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل نحو ٤,٣ مليار دولار، وذلك محصلة للاتي:

- انخفاض حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ١٧,٨٪ لتقتصر على نحو ٢٣٠,٦ مليون دولار. واستحوذت روسيا على ٨٣,٧٪ من إجمالي الصادرات إلى تلك المجموعة.
- ارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٢٩,٧٪ لتصل إلى نحو ٦,٠ مليار دولار. واستحوذت روسيا على ٧٥,٣٪ من إجمالي الواردات من تلك المجموعة.

هـ - الدول الأوروبية الأخرى (٨,٤٪ من حجم التجارة غير البترولية)

- ارتفع العجز التجاري غير البترولي بين مصر والدول الأوروبية الأخرى بنحو ٦٩١,٥ مليون دولار ليصل إلى نحو ٢,٦ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل نحو ١,٩ مليار دولار، وذلك محصلة للآتي:
- انخفاض حصة الصادرات السلعية بمعدل ٢,٣٪ لتقتصر على نحو ١,٧ مليار دولار، وقد جاءت كل من سويسرا، وتركيا على التوالي في الصدارة.
 - ارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ١٧,٦٪ لتصل إلى نحو ٤,٣ مليار دولار. وقد جاءت كل من سويسرا، وتركيا على التوالي في الصدارة.

و- استراليا ودول ومناطق أخرى (٨,٤٪ من حجم التجارة غير البترولية)

- انخفض العجز التجاري غير البترولي بين مصر واستراليا ودول ومناطق أخرى بنحو ١,٣ مليار دولار ليقتصر على نحو ٤,٥ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل نحو ٥,٨ مليار دولار، وذلك نتيجة لانخفاض كل من:
- حصة الصادرات السلعية بمعدل ٤,٣٪ لتقتصر على نحو ٧٧١,٨ مليون دولار. وقد جاءت كل من كندا، والبرازيل على التوالي في الصدارة.
 - المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٢٠,٧٪ لتقتصر على نحو ٥,٢ مليار دولار. وقد جاءت كل من البرازيل، والأرجنتين على التوالي في الصدارة.

ز- الولايات المتحدة الأمريكية (٧,١٪ من حجم التجارة غير البترولية)

- ارتفع العجز التجاري غير البترولي بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية بنحو ٣١٦,٧ مليون دولار ليصل إلى نحو ١,٤ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل نحو ١,١ مليار دولار، وذلك نتيجة لارتفاع كل من:
- حصة الصادرات السلعية بمعدل ٢١,٢٪ لتصل إلى نحو ١,٨ مليار دولار.
 - المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٢٤,٥٪ لتصل إلى نحو ٣,٣ مليار دولار.

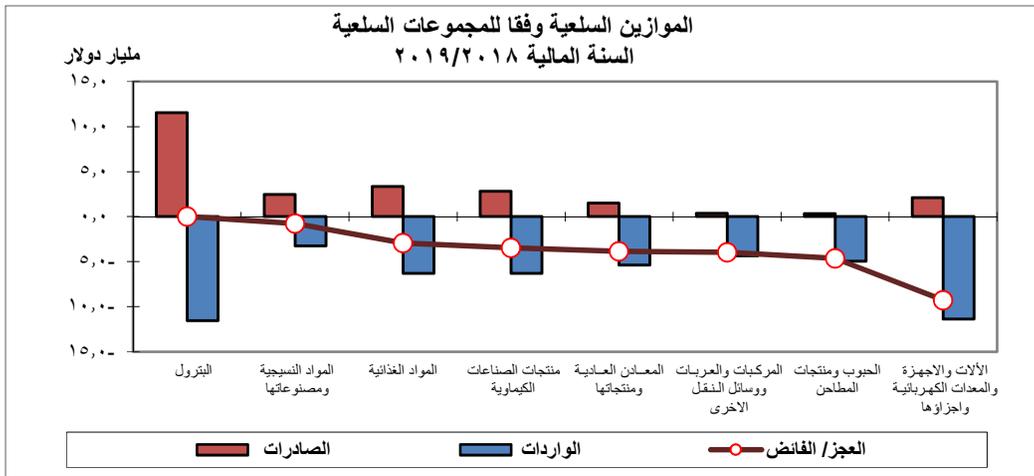
ح- الدول الأفريقية (غير العربية) (١,٣٪ من حجم التجارة غير البترولية)

- ارتفع الفائض التجاري غير البترولي بين مصر والدول الأفريقية بنحو ٢٩,١ مليون دولار ليبلغ نحو ١٤١,٤ مليون دولار خلال سنة العرض مقابل نحو ١١٢,٣ مليون دولار، وذلك محصلة للآتي:
- ارتفاع حصة الصادرات السلعية بمعدل ٢,٣٪ لتصل إلى نحو ٥١٤,٧ مليون دولار. وقد جاءت كل من كينيا، وجنوب أفريقيا، ونيجيريا، واثيوبيا على التوالي في الصدارة.
 - انخفاض المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٤,٥٪ لتقتصر على نحو ٣٧٣,٣ مليون دولار. وقد جاءت كل من كينيا، واسواتيني، وجنوب أفريقيا، وزامبيا على التوالي في الصدارة.

٤/٢/٤/٤- الموازين السلعية وفقاً للمجموعات السلعية

بتوزيع حصيلة الصادرات السلعية وفقاً لأهم أنواع السلع، جاءت الصادرات من مجموعة البترول الخام ومنتجاته في المركز الأول بما يمثل ٤٠,٦٪ من إجمالي الصادرات خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، يليها مجموعة المواد الغذائية (بدون الحبوب) بنسبة ١١,٨٪، ثم مجموعة منتجات الصناعات الكيماوية بنسبة ٩,٩٪.

أما بالنسبة للمدفوعات عن الواردات السلعية، فقد جاءت مجموعة البترول الخام ومنتجاته في المركز الأول أيضاً بما يمثل ١٧,٤٪ من إجمالي الواردات، يليها مجموعة الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزائها بنسبة ١٧,١٪، ثم مجموعة المواد الغذائية (بدون حبوب) بنسبة ٩,٥٪.



وفيما يلي عرض تفصيلي لأهم الموازين السلعية:

١ - الموازين السلعية التي تحسن أدائها:**أ - الميزان السلعي للبترول الخام ومنتجاته:**

حقق الميزان السلعي للبترول الخام ومنتجاته فائضاً بلغ نحو ٨,١ مليون دولار مقابل عجز بلغ نحو ٣,٧ مليار دولار، وذلك محصلة للاتي:

- ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية بمعدل ٣١,٧٪ لتصل إلى نحو ١١,٦ مليار دولار.
- انخفاض المدفوعات عن الواردات البترولية بمعدل ٧,٥٪ لتصل إلى نحو ١١,٥ مليار دولار.

ب - الميزان السلعي للمواد الغذائية (بدون الحبوب)

انخفض العجز في الميزان السلعي للمواد الغذائية (بدون الحبوب) بنحو ٤٤٨,٦ مليون دولار ليقتصر على نحو ٢,٩ مليار دولار، وذلك محصلة للاتي:

- ارتفاع حصيلة الصادرات بمعدل ٨,٠٪ لتصل إلى نحو ٣,٤ مليار دولار (١١,٨٪ من إجمالي الصادرات السلعية)، ويرجع ذلك لارتفاع الصادرات من بقايا صناعة الأغذية (أغذية محضرة للحيوانات)، والخضر والنباتات والجذور والدرنات الغذائية.
- انخفاض المدفوعات عن الواردات بمعدل ٣,١٪ لتقتصر على نحو ٦,٣ مليار دولار (٩,٥٪ من إجمالي الواردات السلعية)، ويرجع ذلك لانخفاض الواردات من السكر والمصنوعات السكرية، واللحوم والاحشاء والاطراف الصالحة للأكل.

٢- الموازين السلعية التي لم يتحسن أدائها:**أ- الميزان السلعي للآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية و أجزاؤها**

ارتفع العجز في الميزان السلعي للآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها بنحو ١,٤ مليار دولار ليصل الى نحو ٩,٣ مليار دولار بما يمثل نحو ٢٤,٤٪ من العجز التجاري، وذلك محصلة للاتي:

- انخفاض حصيللة الصادرات بمعدل ٥,٩٪ لتقتصر على نحو ٢,١ مليار دولار (٧,٤٪ من إجمالي الصادرات السلعية)، ويرجع ذلك لانخفاض الصادرات من الأجهزة الكهربائية للاستعمال المنزلي وقطع غيارها، والاسلاك والكابلات.
- ارتفاع المدفوعات عن الواردات بمعدل ١٢,١٪ لتصل الى نحو ١١,٤ مليار دولار (١٧,١٪ من إجمالي الواردات السلعية)، ويرجع ذلك لارتفاع الواردات من الأجهزة الكهربائية للهاتف (بما فيها الانترنت، والتليفونات المحمولة)، والأجهزة الكهربائية للاستعمال المنزلي وقطع غيارها.

ب - الميزان السلعي للمركبات والعربات ووسائل النقل الأخرى

ارتفع العجز في الميزان السلعي للمركبات والعربات ووسائل النقل الأخرى بنحو ١,٢ مليار دولار ليصل الى نحو ٣,٩ مليار دولار، وذلك لارتفاع كل من:

- حصيللة الصادرات بمعدل ٧٠,٥٪ لتصل الى نحو ٣٨٥,٣ مليون دولار (١,٤٪ من إجمالي الصادرات السلعية)، ويرجع ذلك لارتفاع الصادرات من قطع غيار واجزاء للسيارات والجرارات، وسيارات الركوب.
- المدفوعات عن الواردات بمعدل ٤٧,٧٪ لتصل الى نحو ٤,٣ مليار دولار (٦,٥٪ من إجمالي الواردات السلعية)، ويرجع ذلك لارتفاع الواردات من سيارات الركوب، وقطع غيار واجزاء للسيارات والجرارات.

ج - الميزان السلعي لمنتجات الصناعات الكيماوية

ارتفع العجز في الميزان السلعي لمنتجات الصناعات الكيماوية بنحو ٦٩٤,٢ مليون دولار ليصل الى نحو ٣,٥ مليار دولار، وذلك لارتفاع كل من:

- حصيللة الصادرات بمعدل ٣,٠٪ لتصل الى نحو ٢,٨ مليار دولار (٩,٩٪ من إجمالي الصادرات السلعية)، ويرجع ذلك لارتفاع الصادرات من المنتجات الكيماوية غير العضوية والعضوية، والأسمدة.
- المدفوعات عن الواردات بمعدل ١٤,١٪ لتصل الى نحو ٦,٣ مليار دولار (٩,٤٪ من إجمالي الواردات السلعية)، ويرجع ذلك لارتفاع الواردات من منتجات الصيدلة، والمنتجات الكيماوية غير العضوية والعضوية.

د - الميزان السلعي للحبوب ومنتجات المطاحن

ارتفع العجز في الميزان السلعي للحبوب ومنتجات المطاحن بنحو ٤٢٦,٠ مليون دولار ليصل الى نحو ٤,٦ مليار دولار وذلك لارتفاع كل من:

- حصيللة الصادرات بمعدل ٧,٦٪ لتصل الى نحو ٣١٨,٠ مليون دولار (١,١٪ من إجمالي الصادرات السلعية)، ويرجع ذلك لارتفاع الصادرات من الأرز.
- المدفوعات عن الواردات بمعدل ٩,٩٪ لتصل الى نحو ٥,٠ مليار دولار (٧,٥٪ من إجمالي الواردات السلعية)، ويرجع ذلك لارتفاع الواردات من القمح، والأرز.

هـ - الميزان السلعي للمعادن العادية ومنتجاتها

- ارتفع العجز في الميزان السلعي للمعادن العادية ومنتجاتها بنحو ١٤١,٧ مليون دولار ليصل الى نحو ٣,٩ مليار دولار، وذلك محصلة للاتي:
- انخفاض حصة الصادرات بمعدل ٥,٥٪ لتقتصر على نحو ١,٥ مليار دولار (٥,٣٪ من إجمالي الصادرات السلعية)، ويرجع ذلك لانخفاض الصادرات من النحاس ومصنوعاته، والحديد والصلب والفولاذ ومصنوعاته.
 - ارتفاع المدفوعات عن الواردات بمعدل ١,٠٪ لتصل الى نحو ٥,٤ مليار دولار (٨,١٪ من إجمالي الواردات السلعية)، ويرجع ذلك لارتفاع الواردات من الألومنيوم ومصنوعاته، والعدد والأدوات القاطعة وأدوات المائدة من معادن عادية.

و - الميزان السلعي للمواد النسيجية ومصنوعاتها

- ارتفع العجز في الميزان السلعي للمواد النسيجية ومصنوعاتها بنحو ١٠٧,٢ مليون دولار ليصل إلى نحو ٧٨٠,٤ مليون دولار، وذلك لارتفاع كل من:
- حصة الصادرات بمعدل ٥,٥٪ لتصل إلى نحو ٢,٥ مليار دولار (٨,٦٪ من إجمالي الصادرات السلعية)، ويرجع ذلك لارتفاع الصادرات من المنسوجات القطنية، والألبسة وتوابع الألبسة.
 - المدفوعات عن الواردات بمعدل ٧,٩٪ لتصل إلى نحو ٣,٢ مليار دولار (٤,٩٪ من إجمالي الواردات السلعية)، ويرجع ذلك لارتفاع الواردات من الألياف التركيبية الاصطناعية، والألبسة وتوابع الألبسة.

٥/٤ - قطاع الخدمات المالية غير المصرفية***١/٥/٤ - التطور التنظيمي والتشريعي**

شهدت السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ إصدار عدد من القرارات والقواعد المنظمة لسوق الأوراق المالية، كان أهمها القرارات التالية:-

أولاً: قرارى رئيس مجلس الوزراء الآتيين:

- قرار رقم (٢٤٧٩) لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (١٣٥) لسنة ١٩٩٣، والتي تهدف إلى زيادة كفاءة سوق المال المصري باستحداث أدوات مالية جديدة تجذب مزيداً من الاستثمارات، وأن يكون هناك تنوعاً في الأدوات المالية المتداولة في مصر، بما يتيح اختيار أداة التمويل الأنسب لكل جهة وفقاً لسياساتها المالية.
- قرار رقم (١٣٤٧) لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والذي تضمن تقييم الأصول والأوراق المالية التي تستثمر فيها الصناديق أموالها بشكل دورى لا يقل عن مرة كل ستة أشهر على أن يكون التقييم مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر إذا كان الصندوق مقيداً بالبورصة، مع مراعاة تعيين مقيم متخصص ومستشار مالى لتقييم الأصول أو الأوراق المالية التي يصدر بتحديدتها وضوابط تقييمها قرار من مجلس إدارة الهيئة.

* المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، والتقارير الشهرية للبورصة المصرية.

ثانياً: قرارات رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية الآتية:-

- قرار رقم (١٢٠٠) لسنة ٢٠١٨ بتعديل قرار رئيس الهيئة رقم (٢٦٥) لسنة ٢٠١٤ بشأن شروط وإجراءات الترخيص بممارسة نشاط صانع السوق للشركات المنصوص عليها بالبند (ب) من المادة (٢٧) من قانون سوق رأس المال.
- قرار رقم (١٤١٨) لسنة ٢٠١٨ بشأن توفيق أوضاع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية السابق تأسيسها وفقاً للقوانين المنظمة لشئون الاستثمار.
- قرار رقم (٢٦٨) لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم مزاولة عمليات اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع.
- قرار رقم (٣٧١) لسنة ٢٠١٩ بشأن نموذج العقد الابتدائي والنظام الأساسي لشركة بورصة العقود الآجلة المشتقة من الأوراق والأدوات المالية المقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية.
- قرار رقم (٤٤٦) لسنة ٢٠١٩ بشأن إصدار دليل حماية المتعاملين في القطاع المالي غير المصرفي.

ثالثاً: أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية عدة قرارات أهمها ما يلي: -

- قرار رقم (١٠٤) لسنة ٢٠١٨ بتعديل أحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٧) لسنة ٢٠١٤ بشأن شروط وإجراءات قيد بنوك الإيداع في سجل المالك المسجل.
- قرار رقم (١٠٥) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط الشركات العاملة في نشاط تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها وقواعد توفيق أوضاعها.
- قرار رقم (١٣٦) لسنة ٢٠١٨، والقرار رقم (١٥٤) لسنة ٢٠١٨، والقرار رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٩، والقرار رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٩، والقرار رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٩ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.
- قرار رقم (١٤٩) لسنة ٢٠١٨ بشأن متطلبات وشروط الحصول على الترخيص بمزاولة نشاط الاستثمار المباشر.
- قرار رقم (١٧٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن قواعد وإجراءات إصدار وطرح السندات قصيرة الأجل، حيث تسرى أحكام هذا القرار على الشركات وغيرها من الأشخاص الاعتبارية الراغبة في إصدار وطرح سندات أو صكوك تمويل أو أوراق مالية أخرى قصيرة الأجل لمدة لا تتجاوز سنتين.
- قرار رقم (١٧٦) لسنة ٢٠١٨ بشأن متطلبات تأسيس وترخيص شركات التصكيك.
- قرار رقم (١٨٥) لسنة ٢٠١٨ بشأن مد مهلة توفيق أوضاع الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية أو في زيادة رؤوس أموالها، حيث نص القرار على أن تمد المدة لمدة ستة أشهر أخرى اعتباراً من ٢٠١٩/١/١ وذلك لتوفيق أوضاعها.
- قرار رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٩ بالنظام الأساسي للاتحاد المصري للأوراق المالية.
- قرار رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٩ بشأن مد مهلة توفيق أوضاع قيد شركات الاستشارات المالية عن الأوراق المالية والجهات المرخص لهما من الهيئة للقيام بأعمال التقييم المالي وإعداد دراسات القيمة العادلة لدى الهيئة.
- قرار رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٩ بشأن أحكام وشروط وإجراءات الترخيص بمزاولة نشاط بورصات العقود الآجلة للتداول على العقود المشتقة من الأوراق المالية المقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية.

- قرار رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل بعض الأحكام المنظمة لنشاط صناديق الاستثمار.
- قرار رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٩ بشأن ضوابط وإجراءات الطرح العام والخاص.
- قرار رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٩ بشأن متطلبات وشروط الترخيص بمزاولة نشاط الوساطة فى العقود الآجلة المشتقة من الأوراق والأدوات المالية المقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية.
- قرار رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم بعض الأحكام الخاصة بالصكوك.
- قرار رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٩ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط حوكمة تشكيل هيكل مجلس إدارة صناديق الاستثمار المتخذة شكل شركة مساهمة.
- قرار رقم (٦٠) لسنة ٢٠١٩ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠٦) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط قيد وتجديد وشطب وكلاء مؤسسى الشركات العاملة فى مجال الأنشطة غير المصرفية فى سجل الهيئة.
- قرار رقم (٦١) لسنة ٢٠١٩ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٩ بشأن ضوابط تشكيل واشترطات عضوية لجان الرقابة الشرعية لإصدارات الصكوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- قرار رقم (٧٤) لسنة ٢٠١٩ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة فى الأنشطة المالية غير المصرفية.
- قرار رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٩ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٩٤) لسنة ٢٠١٨ بشأن شروط وضوابط الوقف الاختيارى لأنشطة الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية.
- قرار رقم (٧٩) لسنة ٢٠١٩ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٨ بشأن شروط وضوابط قيد شركات الاستشارات المالية والجهات المرخص لهما من الهيئة للقيام بأعمال التقييم المالى وإعداد دراسات القيمة العادلة لدى الهيئة.

ومن ناحية أخرى، أصدر رئيس البورصة المصرية القرارات الآتية:-

- قرار رقم (٨٣٩) لسنة ٢٠١٨ بشأن الإجراءات التنفيذية لقواعد وإجراءات التعامل على الأوراق المالية غير المقيدة بجداول البورصة المصرية وإجراءات نقل ملكيتها.
- قرار رقم (١٢١١) لسنة ٢٠١٨ بشأن معايير إدراج أسهم الطروحات الجديدة ضمن القوائم "أ" و "ب".
- قرار رقم (١٢٥٤) لسنة ٢٠١٨ بشأن السماح بالتداول بسعر مغاير لسعر السوق وخارج نطاق الحدود السعرية.
- قرار رقم (١٣٣٦) لسنة ٢٠١٨ بخصوص الأوراق المالية المسموح عليها التداول فى ذات الجلسة.
- قرار رقم (١٣٣٧) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط العمل بقوائم الأنشطة المتخصصة.
- قرار رقم (٧٥٧) لسنة ٢٠١٩ بشأن معايير اختيار الأوراق المالية المسموح عليها إجراء تعاملات اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع.

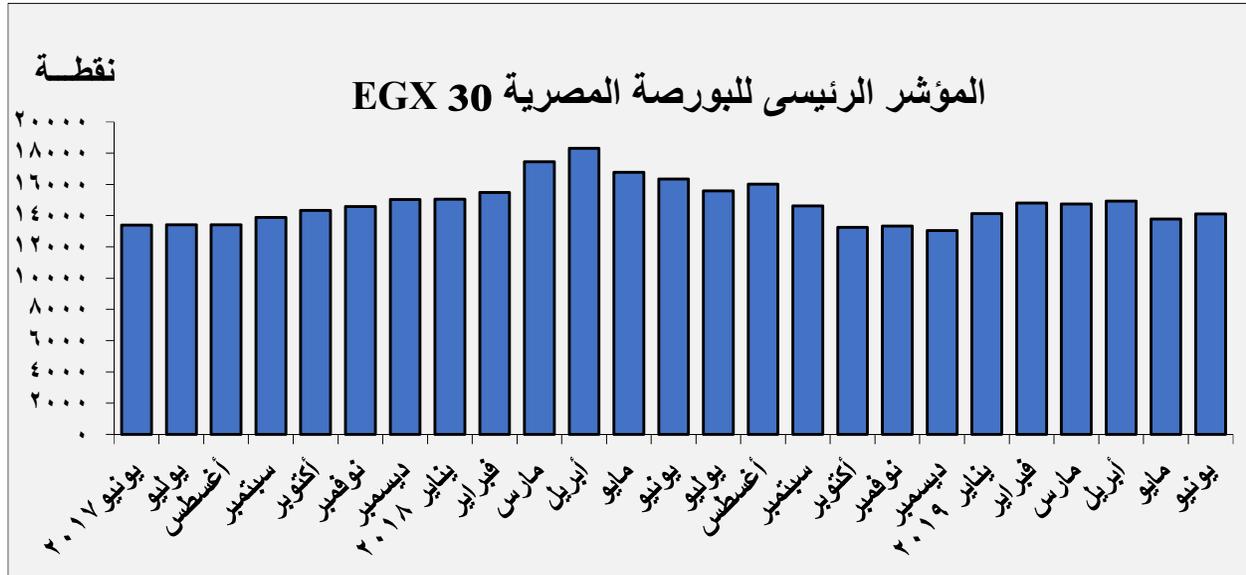
٢/٥/٤ - سوق الأوراق المالية

وبالنسبة للبورصة المصرية، فقد تم الإعلان عن مؤشر (EGX 30 Capped) في فبراير ٢٠١٩ ليحل محل مؤشر (EGX 20 Capped)، ويضم المؤشر الجديد أعلى ٣٠ شركة من حيث إجمالي قيمة التداول والسيولة، وقد تم احتساب المؤشر اعتباراً من يناير ٢٠٠٣.

وقد شهدت البورصة المصرية تراجعاً في كافة مؤشراتاتها، حيث انخفض مؤشرها الرئيسي (EGX 30) خلال سنة التقرير بمعدل ١٣,٧٪ ليبلغ ١٤١٠٠,٧ نقطة في نهاية يونيو ٢٠١٩، وسجل مؤشر البورصة المصرية (EGX 30 Capped) تراجعاً بمعدل ١٨,٦٪ ليصل إلى ١٧٣٧٦,٦ نقطة في نهاية يونيو ٢٠١٩.

كما سجل مؤشر (EGX 50 EWI) والذي يتضمن أكبر ٥٠ شركة من حيث السيولة والنشاط انخفاضاً بمعدل ٢٣,١٪ ليبلغ ٢١٠٣,٥ نقطة، وانخفض أيضاً مؤشرا الأسعار (EGX 70) و(EGX 100) بمعدلي ٢٥,٠٪، و٢٥,٣٪ ليبلغا ٦٠٣,٦ نقطة، و١٥٤٠,٦ نقطة على الترتيب في نهاية يونيو ٢٠١٩.

كما شهد مؤشر النيل- والذي يعكس نشاط الشركات الصغيرة والمتوسطة داخل بورصة النيل- تراجعاً بمعدل ٣,٧٪ ليصل إلى ٤٤٧,٦ نقطة في نهاية يونيو ٢٠١٩.



وفيما يتعلق بالسوق الأولية، فقد وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ على إصدار ٤٨٩٨ إصداراً جديداً بقيمة إجمالية ١٤٩,٠ مليار جنيه (مقابل ٦٠٧٧ إصداراً جديداً بقيمة إجمالية ١٨٧,٥ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة)، منها ٣٣٢٥ إصداراً لتأسيس شركات جديدة بقيمة إجمالية بلغت نحو ٢٧,٢ مليار جنيه، وبما يمثل ٦٧,٩٪ من إجمالي عدد الإصدارات. أما الإصدارات الخاصة بزيادة رؤوس أموال شركات قائمة، فبلغ عددها ١٥٧٣ إصداراً بقيمة إجمالية ١٢١,٨ مليار جنيه، وبما يمثل ٨١,٧٪ من إجمالي قيمة الإصدارات خلال سنة التقرير.

وقد تراجع عدد الشركات المقيدة في البورصة لـ ٢١٩ شركة في نهاية يونيو ٢٠١٩ مقابل ٢٢٤ شركة في نهاية يونيو ٢٠١٨، وانخفض أيضاً رأس المال السوقي لأسهم تلك الشركات بمعدل ١٧,٠٪ ليصل إلى ٧٥٦,١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (وبما يمثل ١٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩) مقابل ٩١٠,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٨، ويُعزى التراجع في رأس المال السوقي خلال سنة التقرير إلى انخفاض أسعار أغلب الأسهم بالبورصة المصرية.

البنك المركزي المصري – التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠١٨

هذا في حين ارتفعت قيمة السندات المصدرة والمقيدة **بالبورصة** بنحو ٢٧,٧ مليار جنيه بمعدل ٣,٨٪ خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ لتصل إلى نحو ٧٥٦,٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ مقابل ٧٢٨,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٨، وتأتى هذه الزيادة كمحصلة لارتفاع قيمة سندات الخزنة المصرية (المتعاملون الرئيسيون) خلال السنة بنحو ٢٤,٠ مليار جنيه لتبلغ ٧٤٦,٦ مليار جنيه (وبما يمثل ٩٨,٧٪ من إجمالي قيمة السندات المقيدة في نهاية يونيو ٢٠١٩)، بالإضافة إلى زيادة سندات التوريق بنحو ٤,٥ مليار جنيه. بينما انخفضت سندات الشركات بنحو ٠,٨ مليار جنيه.

وتشير التعاملات في **السوق الثانوي (متضمناً بورصة النيل)** خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى انخفاض قيمة الأوراق المتداولة بمقدار ٥٢,٦ مليار جنيه بمعدل ١٥,٥٪ لتبلغ ٢٨٦,٦ مليار جنيه (منها ٢٦٠,٤ مليار جنيه قيمة أسهم وسندات ووثائق صناديق استثمار مقيدة)، وكذا انخفاض عدد الأوراق المتداولة بمقدار ٣١,٦ مليار ورقة بمعدل ٣٩,٨٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة ليبلغ ٤٧,٧ مليار ورقة. كما تراجع عدد العمليات بمقدار ٢,١ مليون عملية بمعدل ٢٨,٧٪ ليبلغ ٥,٢ مليون عملية.

وقد انخفضت نسبة التعامل على الأسهم في البورصة - خلال سنة التقرير - لتبلغ ٧٦,٠٪ من إجمالي قيمة المعاملات (مقابل ٩٣,٠٪ خلال السنة المالية السابقة)، كما تراجع نسبة التعاملات في وثائق الاستثمار إلى ٠,٦٪ من إجمالي قيمة التعاملات (مقابل ٠,٩٪). بينما ارتفعت نسبة التعامل على السندات إلى ٢٣,٤٪ من إجمالي قيمة التعامل (مقابل ٦,١٪).

وفيما يتعلق بسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل)، فقد بلغ عدد الشركات المقيدة بها ٣١ شركة في نهاية يونيو ٢٠١٩ مقابل ٣٢ شركة في نهاية يونيو ٢٠١٨. أما رأس المال السوقي لأسهم تلك الشركات فقد ارتفع بمعدل ١٨,٤٪ خلال سنة التقرير ليصل إلى نحو ١,٣ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩. بلغ عدد الأوراق المتداولة ببورصة النيل نحو ٠,٤ مليار ورقة والتي تمت من خلال ٣٢ ألف عملية بقيمة قدرها حوالي ٠,٤ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨.

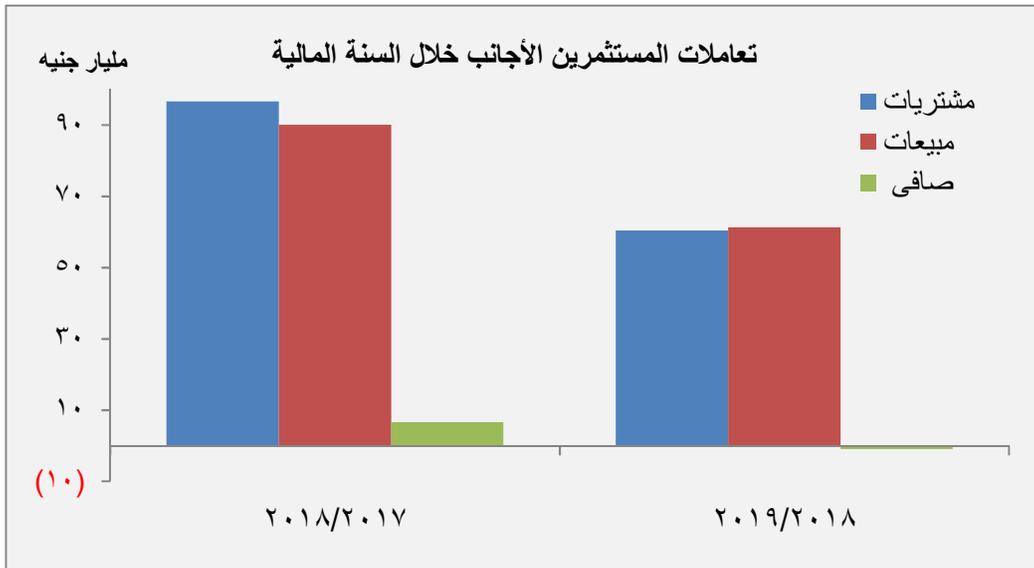
تطور حركة تداول الأوراق المالية

خلال السنة المالية			
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
عدد العمليات (بالألف)			
٥٢٤٠	٧٣٤٥	٦٧٨٣	٥٢٩٦
٥١٧٥	٧٢٥٤	٦٦٣٧	٥١٦٤
٣٣	٣٠	٣٠	٣٠
٣٢	٦١	١١٦	١٠٢
عدد الأوراق المتداولة (بالمليون)			
٤٧٦٧٢	٧٩٢٢٣	٧٦٠٣٦	٥٨٣٦٣
٤٣٩٢٦	٧٧٦٤٧	٧٣٨٥٤	٥٥٩٧٨
٣٣٨٩	١١٠٢	١٤٩٨	١٩٦٥
٣٥٧	٤٧٤	٦٨٤	٤٢٠
قيمة التداول (مليون جنيه)			
٢٨٦٦٠٧	٣٣٩١٧٩	٣٣٢٢٩٢	٢٤٨٤٠٧
٢٦٠٣٥٠	٣١٩٢٩١	٣٠٥٢١٩	٢٢٦٤٠٩
٢٥٨٨٣	١٩٤٦٥	٢٦١١٩	٢١٢٩٠
٣٧٤	٤٢٣	٩٥٤	٧٠٨

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، التقارير الشهرية للبورصة المصرية.

التعاملات في البورصة بدون "المتعاملون الرئيسيون"

أظهر إجمالي تعاملات المستثمرين الأجانب (مشتريات ومبيعات) في البورصة المصرية انخفاضاً بمعدل ٣٤,٨٪ خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ ليبلغ نحو ١٢١,٧ مليار جنيه (مقابل نحو ١٨٦,٦ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة). وقد أسفرت معاملاتهم عن صافي مبيعات بلغ ٠,٩ مليار جنيه خلال سنة التقرير (مقابل صافي مشتريات بلغ نحو ٦,٦ مليار جنيه خلال السنة المناظرة).



وقد استحوذ المستثمرون المصريون على ٦٧,٢٪ من إجمالي التعاملات في البورصة المصرية خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، في حين سجلت تعاملات المستثمرين الأجانب نحو ٣٢,٨٪ من إجمالي التعاملات.

الملاحق

- أ - أهم قرارات مجلس إدارة البنك المركزى المصرى
بشأن تنظيم النشاط المصرفى خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩
- ب - القسم الإحصائى

ملحق (أ)
أهم قرارات مجلس إدارة البنك المركزي المصري
بشأن تنظيم النشاط المصرفي
خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩

- صدر في ٢٥ يوليو ٢٠١٨ القرار رقم ١٤٠٦ بشأن تعريف الشركات والمنشآت المملوكة للمرأة أو التي تدار من قبلها، حيث نص القرار على:

"١- لأغراض إحصائية وبهدف توفير بيانات وافية ودقيقة يتم تعريف الشركات والمنشآت المملوكة للمرأة أو التي تدار من قبلها، وذلك على النحو التالي:

أ- وفقاً للملكية (رأس المال): امتلاك نسبة لا تقل عن ٥١٪ من رأس مال الشركة لامرأة واحدة أو أكثر.

أو

ب- وفقاً للملكية (رأس المال) والإدارة :

امتلاك نسبة لا تقل عن ٢٠٪ من رأس مال الشركة لامرأة واحدة أو أكثر، وشغل امرأة واحدة على الأقل منصب المدير التنفيذي أو نائبه.

٢- يتم تعديل قواعد بيانات البنوك لتعكس التعريف المشار إليه بالبند (١) بالنسبة للحسابات الجديدة وبالنسبة للحسابات القائمة يتم التعديل تدريجياً، وفقاً للحالة كما يلي:

أ- بالنسبة لعملاء التسهيلات الائتمانية: يتم التحديث لدى التجديد الدوري لتلك التسهيلات.

ب- بالنسبة لعملاء الودائع والحسابات الأخرى: يتم التحديث بحد أقصى خمس سنوات وذلك وفقاً لقواعد التعرف على هوية العملاء في البنوك الصادرة عن وحدة مكافحة غسل الأموال في ١٤ أبريل ٢٠١١.

٣- يطبق ما سبق على جميع الشركات والمنشآت بغض النظر عن حجمها."

- صدر في ١٥ أغسطس ٢٠١٨ القرار رقم ١٥٠٣ بشأن اقتراح إصدار ضوابط للبنوك عند تمويل الشركات العاملة في مجال تمويل البيع بالتقسيط، حيث نص القرار على:

"أولاً: إصدار الضوابط التالية التي يتعين على البنوك الالتزام بها في حالة التعامل مع الشركات العاملة في مجال تمويل البيع بالتقسيط في أي من أوجه التوظيفات:

١- أن يكون التمويل لتلك الشركات بالعملة المحلية فقط، مع الأخذ في الاعتبار آجال محافظ تلك الشركات لتجنب عدم توافق الآجال.

٢- تعديل البند ثانياً، رقم ٦، من التعليمات الصادرة في ٢٢ مارس ٢٠١٦ فيما يتعلق بنسبة قيمة الأقساط المستحقة إلى الدخل الشهري ليصبح على النحو التالي:

"يتعين على البنوك التأكد من التزام المحال التجارية / منافذ البيع التجارية/ الشركات العاملة في مجال تمويل البيع بالتقسيط التي تقوم بمنح عملائها تسهيلات في السداد لشراء سلع استهلاكية وكذلك شركات السيارات بتطبيق نسبة الـ ٣٥٪ المقررة في تعاملاتها مع عملائها، وذلك في حالة التعامل مع تلك الجهات في أي من أوجه التوظيفات."

٣- حصول البنوك من الشركات المشار إليها على تقارير معتمدة من المحاسب القانوني للشركة على النحو التالي :

- تقرير سنوي يؤكد وجود سياسات واضحة وفعالة لدى الشركة لحساب ومراقبة قيمة الأقساط المستحقة إلى الدخل الشهري للفرد.

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

- تقرير ربع سنوي يوضح مدى التزام الشركة بتطبيق الحد الأقصى لنسبة قيمة الأقساط المستحقة إلى الدخل الشهري للفرد المقررة من قبل البنك المركزي (حاليا ٣٥٪ تصل إلى ٤٠٪ في حالة منح قروض عقارية للإسكان الشخصي).

٤- قيام البنوك بإدراج بنود في العقود المبرمة بينها وبين الشركات العاملة في مجال تمويل البيع بالتقسيط للتأكد من أنها تقوم بالإطلاع على البيانات الائتمانية الواردة بتقرير الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (I-Score) لتحليل سلوك سداد العميل وتقييمه، بالإضافة إلى قيام الشركات بالإقرار للشركة المصرية للاستعلام الائتماني بالسلوك الائتماني لعملائها.

٥- موافاة البنك المركزي ببيان ربع سنوي يتضمن إجمالي التسهيلات الائتمانية (الممنوحة/المستخدمة/ تحت الدراسة) وأجال تلك التسهيلات، وذلك بالنسبة للشركات العاملة في مجال تمويل البيع بالتقسيط.

ثانياً: لإحكام الرقابة على الشركات العاملة في مجال تمويل البيع بالتقسيط، لما قد ينتج عن نشاطها من ارتفاع لمعدلات المخاطر وزيادة معدلات التعثر، فإنه يقترح الموافقة على مخاطبة الهيئة العامة للرقابة المالية لاقتراح إجراء تعديل تشريعي يسمح بإدراج الشركات المشار إليها ضمن الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها."

- صدر في ١٦ أغسطس ٢٠١٨ القرار رقم ١٦٠٦ بشأن تحديث التعليمات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة وفقاً لمقررات بازل III نسبية تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر، حيث نص القرار على: "تفويض لجنة الإدارة باتخاذ قرار تطبيق معامل ترجيح قدره ٥٪ للودائع بالعملة المحلية لدى البنك المركزي المصري ذات فترة استحقاق متبقية ٦ أشهر فأكثر ضمن مقام نسبة صافي التمويل المستقر NSFR وذلك في إطار العمليات الاستثنائية للسياسة النقدية للبنك المركزي المصري، شريطة إبلاغ المجلس."

- صدر في ١٢ سبتمبر ٢٠١٨ القرار رقم ١٧٠٩ بشأن تعديل دورية اجتماعات مجالس إدارات البنوك والسماح بعقدتها بواسطة الاتصال الهاتفي أو الاتصال عبر الفيديو، حيث نص القرار على:

"أولاً: تعديل البند ٢-٣-٣ من تعليمات الحوكمة الصادرة في ٢٣ أغسطس ٢٠١١ ليصبح على النحو التالي:-
" الاجتماع مرة على الأقل كل شهر بحد أدنى اثني عشر مرة خلال العام، وذلك بناء على دعوة رئيس المجلس، أو كلما رأى رئيس المجلس مبرراً لذلك. وللمسئول التنفيذي الرئيسي بالبنك أن يطلب من رئيس المجلس دعوته للانعقاد على أن يكون مصحوباً بجدول الأعمال التي يرغب في عرضها."

ثانياً: إمكانية مشاركة الأعضاء في اجتماعات مجالس إدارات البنوك من خلال الاتصال الهاتفي أو الاتصال عبر الفيديو، وذلك وفقاً للشروط التالية:-

١- أن يتضمن النظام الأساسي للبنك إمكانية المشاركة في الاجتماعات من خلال الاتصال الهاتفي أو الاتصال عبر الفيديو، بالإضافة إلى ضرورة وضع إجراءات واضحة يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة لعقد الاجتماعات بواسطة تلك الوسائل، تشمل بحد أدنى الآتي:-

أ- أن يكون الأصل هو الحضور الفعلي للأعضاء، وفي حالة تعذر ذلك، يجوز المشاركة عبر الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس وإبلاغ أمين سر المجلس، وذلك بما لا يتعدى ٤ مرات خلال العام بالنسبة للعضو الواحد، شريطة حضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة حضوراً فعلياً.

ب- تعتبر مشاركة عضو مجلس الإدارة عبر الفيديو أو الهاتف مشاركة فعلية في اجتماع مجلس الإدارة، ويحق له التصويت، ويتم حسابه في النصاب القانوني لانعقاد المجلس وصحة القرارات الصادرة عنه.

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

ج- ضرورة وضع إجراءات واضحة للتأكد من سلامة وأمن وسائل الاتصال المستخدمة في حالة مشاركة عضو مجلس الإدارة عبر الفيديو أو الهاتف، على أن يتم الالتزام بما يلي كحد أدنى:
- تطبيق كافة الإجراءات والضوابط التي تضمن التحقق من هوية المشاركين عبر الفيديو أو الهاتف.

- استخدام تكنولوجيا التشفير اللازمة لحماية سرية وسلامة الاتصال وكافة البيانات والمعلومات المتداولة خلال الاتصال (مستندات - مراسلات ... وغيرها)، حيث يجب على البنك اختيار تكنولوجيا التشفير المتناسبة مع حساسية وأهمية المعلومات المتداولة أثناء الاجتماعات.

- تطبيق كافة الإجراءات والضوابط التي تضمن حماية نظام الاتصال من الدخول غير المصرح به.

- يجب أن يكون المشغل الرئيسي للخدمة (System Backend) خاص بالبنك ومتواجد بداخل مركز المعلومات الرئيسي للبنك ومؤمن بكافة وسائل حماية المعلومات.

- يمنع استخدام أية أجهزة اتصال متصلة بمشغل خدمة أو مركز معلومات خارجي (Cloud Based).

- يجب على البنك القيام باختبارات الاختراق (Penetration Test) وذلك لعمل تقييم مفصل ومتعمق للوضع الأمني للنظام قبل البدء في استخدامه وعقب إجراء أى تعديلات جوهرية بالنظام.

٢- إضافة المهام التالية إلى المهام الموكلة إلى أمين سر المجلس:-

أ- تسجيل الحضور في الاجتماعات وذكر ما إذا كان الحضور فعلياً، أو من خلال الاتصال الهاتفي، أو الاتصال عبر الفيديو.

ب- في حالة مشاركة أحد أعضاء مجلس إدارة البنك في الاجتماع عبر الهاتف أو الفيديو، يتعين عليه التأكيد في بداية الاجتماع على استلامه كافة المستندات وجدول أعمال الاجتماع.

ج- إعداد محاضر الاجتماعات وتوقيعها وإرسال نسخة منها لأعضاء مجلس الإدارة لاعتمادها - سواء الحاضرين فعلياً أو المشاركين عبر وسائل الاتصال، بالإضافة إلى حفظ تسجيلات الاجتماعات - عن طريق استخدام جهاز تسجيل مخصص يسمح بنأمين التسجيلات - ضمن سجلات البنك لمدة زمنية تتوافق مع ما تحدده سياسات البنك تطبيقاً للمتطلبات القانونية وطبقاً للضوابط والتعليمات الرقابية الصادرة في هذا الشأن وفي حالة وجود أية تعليقات أو تعديلات من قبل أى من الأعضاء، يقوم أمين سر المجلس بتعديل المحضر وتقديمه في الجلسة التالية لاعتماده من قبل أعضاء مجلس الإدارة."

- صدر في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٨ القرار رقم ١٨٠٦ بشأن إنشاء الإدارة المركزية لحماية حقوق عملاء البنوك بالبنك المركزي، حيث نص القرار على:

"إنشاء الإدارة المركزية لحماية حقوق عملاء البنوك بالبنك المركزي المصري تكون تابعة للسيد المحافظ مباشرة، واعتماد هيكلها التنظيمي واختصاصاتها وفقاً لما يلي:

أ- استقبال وبحث وحل شكاوى عملاء البنوك.

ب- التأكد من التزام كافة البنوك بالتعليمات الرقابية الصادرة من البنك المركزي بخصوص حماية حقوق العملاء المالية من واقع الشكاوى الواردة وفي حالة اكتشاف مخالفات يتم رفع الأمر لقطاع الرقابة والإشراف.

ج- التنسيق بين البنك محل الشكوى وجميع الإدارات ذات الصلة بالبنك المركزي.

البنك المركزي المصري - التقرير السنوى ٢٠١٨/٢٠١٩

- د- الرد على شكاوى العملاء وفقا لطبيعة كل شكوى.
- هـ- توعية العملاء بحقوقهم المالية ونشر الثقافة المالية.
- و- إعداد تقارير دورية عن وضع وحجم وموقف الشكاوى المقدمة فى حق كل بنك.
- ز- إعداد التوصيات في حالة تطبيق عقوبات على البنوك محل الشكاوى حال استدعى الأمر ذلك ورفع الأمر إلى قطاع الرقابة والإشراف لاتخاذ القرار النهائى بشأنها."

- صدر فى ٣ أكتوبر ٢٠١٨ القرار رقم ١٩٠٤ بشأن إصدار تعليمات للبنوك بشأن إدارة مخاطر أسعار العائد للمراكز المتحفظ بها لغير أغراض المتاجرة وفقا لمقررات بازل، حيث نص القرار على:

" إصدار التعليمات الرقابية المرفقة بالذاكرة المعروضة على المجلس والخاصة بإدارة مخاطر أسعار العائد بالمراكز لغير أغراض المتاجرة وفقا لمقررات بازل على أن يتم البدء فى التطبيق وموافاة قطاع الرقابة والإشراف بالنماذج الخاصة بها بشكل ربع سنوى للأغراض الرقابية وفقا للمركز فى نهاية سبتمبر ٢٠١٨، وبحيث يتم الإقرار على أساس منفرد للبنوك التى ليس لها شركات تابعة وفروع البنوك الأجنبية، وعلى أساس مجمع للبنوك ذات المجموعات المصرفية."

- صدر فى ٢٤ أكتوبر ٢٠١٨ القرار رقم ٢٠٠٢ بشأن تكليف البنك المركزي المصري لعدد من مراقبى الحسابات لفحص البنوك المشاركة في مبادرات البنك المركزي المصري لتمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر SMEs، حيث نص القرار على:

" تكليف عدد من مراقبى الحسابات المعتمدين لدى البنك المركزي المصري بفحص محفظة التسهيلات الائتمانية لدى بنوك الجهاز المصرفى المصرى المقدمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر المستفيدة من مبادرات البنك المركزي المصرى الصادرة لتمويل هذا القطاع، على أن تتم عملية الفحص على النحو التالى:-

مسئولية الفحص

يتولى قطاع الرقابة المكتبية مسئولية التنسيق والمتابعة مع مراقبى الحسابات المقترح قيامهم بالفحص وذلك حتى الانتهاء من عملية الفحص وعرض نتائج الفحص على الإدارة العليا بالبنك المركزي المصرى.

تكلفة الفحص

تتحمل البنوك محل الفحص تكلفة الفحص المقررة من قبل مكتب مراقب الحسابات الذى سيتولى مهمة الفحص.

نطاق الفحص

أ- البنوك محل الفحص

عدد ٣٥ بنك شارك كلا منها فى مبادرة واحدة على الأقل من المبادرات المختلفة الصادرة عن البنك المركزي المصرى.

ب - مراقبى الحسابات المكلفين بالفحص

عدد ١٠ مراقبى حسابات خارجيين تم اختيارهم وفقا لحصتهم السوقية وخبرتهم المتنوعة والمتراكمة لمراقبة عدد كبير من البنوك والشركات الكبرى.

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

ج- مدة الفحص

على مراقبي الحسابات الانتهاء من عملية الفحص وعرض تقرير بنتائج الفحص على قطاع الرقابة المكتبية بالبنك المركزي المصري خلال مدة لا تتجاوز شهر من تاريخ التكليف.

د - مهام مراقبي الحسابات المكلفين بعملية الفحص

يتولى مراقبي الحسابات المكلفين من قبل البنك المركزي المصري بعملية الفحص القيام بالمهام التالية:-

- التأكد من قيام البنوك بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في إطار المبادرات الصادرة عن البنك المركزي المصري بما يتفق والأهداف الرئيسية لها ومنها تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي في حاجة إلى دعم مالي وتذليل العقبات التمويلية التي تواجهها.

- التأكد من توافق التمويل الممنوح للعملاء مع أسس تلك المبادرات والتي تقضى بإيلاء العناية الواجبة للقطاعات الاقتصادية المستهدفة وبالأخص الشركات والمنشآت الصناعية وتلك المنتجة للسلع الوسيطة للصناعة أو لإحلال الواردات بالإضافة إلى الأنشطة ذات الكثافة العمالية مع إعطاء العناية للمشروعات ذات الأفكار المبتكرة والمشروعات التي تستهدف تشجيع الصادرات.

- التأكد من عدم قيام البنوك بتمويل شركات ومنشآت تابعة لكيانات ومؤسسات كبرى وكذلك لعملاء ذوى ملاءة مالية مرتفعة (غير مستحقة للاستفادة من سعر العائد المنخفض).

- التأكد من مدى استفادة شركات أسست خصيصا للاستفادة من سعر العائد المنخفض دون أن يكون لها أى دور فعلى فى تنمية الاقتصاد القومى.

- التأكد من الالتزام بشروط تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الصادر عن البنك المركزي المصري.

- التأكد من مدى استمرار استفادة الشركات التي تم إعادة تصنيفها لشركات كبرى نتيجة زيادة حجم المبيعات من سعر العائد المنخفض المخصص لقطاع الـ SMEs من عدمه.

هذا، على أن تقوم الإدارة العليا بالبنك المركزي المصري بتوزيع مراقبي الحسابات الخارجيين الذين تم اختيارهم على البنوك المستفيدة من مبادرات البنك المركزي المصري الصادرة لتمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للبدء فى الفحص الخارجى وفقا للخطة المقدمة أعلاه."

- صدر فى ١ نوفمبر ٢٠١٨ القرار رقم ٢١٠٥ بشأن طلب بنك الاتحاد الوطنى - الإمارات الموافقة على قيام بنك أبو ظبى التجارى - الإمارات البدء فى عمليات الفحص النافى للجهالة لبنك الاتحاد الوطنى/ مصر، حيث نص القرار على:

"الموافقة على قيام بنك أبو ظبى التجارى - الإمارات البدء فى عملية الفحص النافى للجهالة لبنك الاتحاد الوطنى - مصر شريطة موافقتنا بما يلى:

- اتفاقية الحفاظ على سرية المعلومات الموقعة بينه وبين بنك الاتحاد الوطنى - مصر فى ضوء ما تقضى به أحكام المادة (٩٩) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣.

- كتاب بنك الاتحاد الوطنى - مصر بشأن تقدم بنك أبو ظبى التجارى - الإمارات بطلب للموافقة على قيامه بعمليات الفحص النافى للجهالة لبنك الاتحاد الوطنى - مصر."

صدر في ١٣ ديسمبر ٢٠١٨ القرار رقم ٢٥٠٣ بشأن مد فترة العمل بمبادرة دعم قطاع السياحة ومبادرة قروض التجزئة للعاملين بقطاع السياحة، حيث نص القرار على:

"١- مد فترة سريان مبادرة دعم قطاع السياحة لمدة عام إضافي لتنتهي بنهاية ٢٠١٩ يتم خلالها قبول أية طلبات تأجيل لاستحقاقات البنوك لمدة حداها الأقصى ٣ سنوات مع التأكيد على ما يلي:

- أن المحددات الواردة بالمبادرة هي محددات استرشادية تقوم البنوك من خلالها بدراسة كل حالة على حده واتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- استمرار سريان باقى شروط المبادرة كما هي دون تعديل فيما لم يرد بشأنه نص.

٢- مد فترة سريان مبادرة قروض التجزئة للعاملين بقطاع السياحة لمدة عام تنتهي بنهاية عام ٢٠١٩ يتم خلالها السماح للبنوك بإمكانية ترحيل استحقاقات عملاء القروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي^١ لمدة ٦ أشهر إضافية من تاريخ استحقاقها وذلك للعملاء -المنتظمين فقط وفقاً لمركز ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨- العاملين بقطاع السياحة مع عدم احتساب فوائد تأخير عن تلك الفترة مع استمرار سريان باقى بنود المبادرة.

٣- عدم المساس بالمخصصات القائمة، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS٩) اعتباراً من تاريخ التطبيق في ٢٠١٩/١/١ بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية السنوية آخر ديسمبر واعتباراً من ٢٠١٩/٧/١ بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية آخر يونيو."

صدر في ٩ يناير ٢٠١٩ القرار رقم ١٠٢ بشأن طلب بنك عوده ش.م.م الموافقة على البدء فى عملية الفحص الناقد للجهالة للبنك الأهلي اليونانى (فرع بنك أجنبي)، حيث نص القرار على:

"الموافقة على قيام بنك عوده ش.م.م بالولوج إلى غرفة المعلومات الافتراضية الـ VDR لإجراء عملية الفحص الناقد للجهالة Due Diligence للبنك الأهلي اليونانى- مصر، مع التأكيد على البنك الأهلي اليونانى بضرورة الالتزام بما يلي:

- ١- الحفاظ على سرية بيانات العملاء عملاً بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ مع ضرورة ضمان حماية البيانات والمعلومات الخاصة بعملاء البنك وفقاً لسياسات وإجراءات أمن المعلومات الخاصة بالبنك والمتطلبات التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة.
- ٢- توقيع اتفاقية عدم الإفصاح عن المعلومات مع الشركة المستضيفة للبيانات Non-Disclosure Agreement وكذلك اتفاقية مستوى الخدمة Service Level Agreement لتحديد الأدوار والمسئوليات والوقت المطلوب لتنفيذ الخدمة وإجراءات وبيانات التصعيد والعقوبات حال عدم الالتزام.
- ٣- خضوع كافة النظم والعمليات لنظام إدارة المخاطر وسياسات الخصوصية التي تتفق مع المعايير الخاصة بالبنك.
- ٤- يجب أن تكون إدارة مفاتيح التشفير فى حوزة البنك.
- ٥- يجب تأمين صلاحيات الولوج إلى البيانات واتخاذ كافة ما يلزم للتأكد من عدم إمكانية تنفيذ دخول غير مصرح له على هذه البيانات.
- ٦- يجب التأكد من قيام مقدم الخدمة بفصل بيانات البنك وبيانات العملاء الآخرين بشكل مناسب.
- ٧- مراعاة كيفية التعامل مع استرداد/ تدمير البيانات والتطبيقات محل الإسناد فى حالات النزاع أو الإنهاء مع ضرورة النص على إجراءات فعالة لتنفيذ ذلك.

^١ وفقاً لأسس تكوين الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات الصادرة بقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

- ٨- الالتزام بتعليمات البنك المركزي الرقابية الخاصة بتطوير نظم الرقابة الداخلية بالبنوك الصادرة في ٣ سبتمبر ٢٠١٤. فيما يتعلق بالمراجعة على مقدمى الخدمات وجهات الإسناد الخارجيين، التعهيد (Outsourcing). وكذا الضوابط الخاصة بتعهيد الخدمات الواردة بالبند رقم ٢-٢-٣ بالقواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت فى القطاع المصرفى المصرى والصادرة عن البنك المركزى المصرى في ٩ نوفمبر ٢٠١٤.
- ٩- الالتزام بعدم الاحتفاظ بأية بيانات تخص بيانات أو حسابات العملاء على النظام بغرفة المعلومات الافتراضية VDR.
- ١٠- في حالة إسناد الخدمات خارج جمهورية مصر العربية يجب اتخاذ التدابير اللازمة للامتثال للقوانين والتشريعات المصرية وينص على ذلك بالتعاقد بشكل واضح.
- ١١- يظل البنك مسئولاً مسؤلاً كاملة عن التزام الأطراف الخارجية بالقواعد والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصرى والجهات الرقابية والتشريعية.
- ١٢- تنتهى صلاحية هذه الموافقة الممنوحة للبنك لتقديم الخدمة الخاصة بغرفة المعلومات الافتراضية VDR لأغراض إجراء المعاينة النافية للجهالة من جانب بنك عوده ش.م.م بمجرد انتهاء هذه المرحلة ويترتب على ذلك إنهاء التعاقد مع مقدم الخدمة واتخاذ الإجراءات المذكورة بالبند رقم (٧) المشار إليه."

- صدر فى ٢٣ يناير ٢٠١٩ القرار رقم ٢٠٩ بشأن تعديل دورية اجتماعات مجالس إدارات البنوك والسماح بعقدتها بواسطة الاتصال الهاتفى أو الاتصال عبر الفيديو، حيث نص القرار على:

"تعديل البندين التاليين من التعليمات الصادرة فى ٢٠ سبتمبر ٢٠١٨ وذلك على النحو التالى:

- تعديل البند أولاً ليصبح "الاجتماع بصفة دورية منتظمة لا تقل عن ثمان مرات خلال العام، وذلك بناءً على دعوة رئيس المجلس، أو كلما رأى رئيس المجلس مبرراً لذلك، وللمسئول التنفيذي الرئيسى بالبنك أن يطلب من رئيس المجلس دعوته للانعقاد على أن يكون مصحوباً بجدول الأعمال التى يرغب فى عرضها."

- تعديل البند ثانياً (١/أ) ليصبح "أن يكون الأصل هو الحضور الفعلى للأعضاء، وفى حالة تعذر ذلك، يجوز المشاركة عبر الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس وإبلاغ أمين سر المجلس، وذلك بما لا يتعدى مرتين خلال العام بالنسبة للعضو الواحد، شريطة حضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة حضوراً فعلياً.

هذا مع استمرار سريان باقى البنود الواردة بالتعليمات المشار إليها أعلاه."

- صدر فى ٢٣ يناير ٢٠١٩ القرار رقم ٢١١ بشأن مبادرة الشركات والمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، حيث نص القرار على:

"١- إلزام البنوك التى لم تصل صافى محفظة القروض وتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة) الممنوحة للشركات والمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى النسبة السابق استهدافها من قبلهم وفقاً للمراكز المالية فى نهاية ديسمبر ٢٠١٨ بإيداع تلك المبالغ المتبقية للوصول إلى النسبة المستهدفة من إجمالى المحفظة طرف البنك المركزي المصرى بدون عائد لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ الإبلاغ.

٢- يتم موافاة البنك المركزي (قطاع الرقابة المكتبية) من قبل كل بنك من البنوك فى موعد أقصاه نهاية ١٤ فبراير ٢٠١٩ بخطة بالمستهدف تحقيقه للوصول إلى نسبة الـ ٢٠٪ المقررة خلال عام ٢٠١٩ على أن تكون مقسمة كخطة ربع سنوية (آخر مارس، يونيو، سبتمبر، ديسمبر).

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

٣- استخدام المبلغ المشار إليه بالبند (١) في دعم سعر العائد المنخفض الخاص بمبادرة الشركات والمنشآت الصغيرة فقط (٥٪)، مع مراجعة محافظ البنوك مع الخطة المستهدفة والمقدمة من البنوك مع المحقق بشكل ربع سنوي، ليتم رد أو خصم المبلغ المقابل للجزء الذي تم إقراضه للشركات والمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من المبلغ المودع طرف البنك المركزي المصري لحين إتمام نسبة الـ ٢٠٪ من قبل كل بنك."

- صدر في ٢٣ يناير ٢٠١٩ القرار رقم ٢١٧ بشأن طلب مجموعة تي بي جي دراسة الاستحواذ على حصة أغلبية بالمصرف المتحد، حيث نص القرار على:

"الموافقة من حيث المبدأ على طلب مجموعة تي بي جي لدراسة الاستحواذ على حصة حاكمية في رأس مال بنك المصرف المتحد

- الموافقة على طرح مناقصة محدودة لتعيين مستشار مالي (بنك استثمار) لتمثيل البنك المركزي وبنك المصرف المتحد أمام المجموعة وإعداد دراسة قيمة عادلة مبدئية ونقترح مخاطبة هذه الجهات لما لها من خبرات بهذا المجال:
- المجموعة المالية هيرميس
- اتش سى للأوراق المالية والاستثمار
- فاروس القابضة

- الموافقة على إتاحة معلومات مبدئية عن بنك المصرف المتحد لمجموعة تي بي جي بعد توقيع اتفاقية عدم إفشاء معلومات NDA وذلك لتمكينها من تحديد نطاق لسعر السهم والعرض على مجلس إدارة البنك المركزي للموافقة قبل الشروع في الفحص النافي للجهالة."

- صدر في ١٣ فبراير ٢٠١٩ القرار رقم ٣١٣ بشأن مشروع تطبيق نظام مصرفي آلي متكامل، حيث نص القرار على:

"الموافقة على البدء في مشروع تطبيق نظام مصرفي آلي متكامل."

- صدر في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ القرار رقم ٤٠٦ بشأن تمويل مشروعات مبادرة رواد النيل تحت مظلة مبادرة الشركات والمنشآت الصغيرة، حيث نص القرار على:

" أن تشمل مبادرة المشروعات الصغيرة بسعر عائد ٥٪ كل من تمويل المشروعات التي تم احتضانها بحاضنات أعمال مبادرة رواد النيل (التصميمات الابتكارية، مواد التعبئة والتغليف، محاكاة الألعاب، الحاضنة التكنولوجية، الكيماريات ومواد البناء) أو الحاضنات الأخرى التي تقوم بمبادرة رواد النيل ببناء قدراتها الفنية، بالإضافة إلى المشروعات القائمة التي يتم تقديم الدعم الفني لها من مشروعات الأعمال (بيت التصميم، مركز التميز التصديري، مركز سلاسل القيمة المضافة، مركز تصميم وتصنيع الإسطوانات) من خلال البنوك المشاركة بمبادرة رواد النيل، وذلك بالشروط التالية:-

- تخصيص شريحة حدها الأقصى مبلغ ١٠٠ مليون جنيه لتمويل المشروعات المشار إليها بعاليه من قبل القطاع المصرفي.
- يتم التمويل وفقاً لشروط مبادرة الشركات والمنشآت الصغيرة ذات سعر العائد المدعم ٥٪ للمشروعات القائمة وحديثة التأسيس، مع استثنائهم من شرط حجم المبيعات للمشروعات القائمة وكذا حجم رأس المال للمشروعات حديثة التأسيس وذلك لأصحاب المشروعات التي تم احتضانها أو تقديم الدعم الفني لها بمبادرة رواد النيل.
- أن تكون نسب المساهمة الذاتية من ١٠٪ إلى ١٥٪ بحد أدنى من إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشروع.

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

- أن يكون للمشروع جدوى اقتصادية وخطة عمل وخطة تمويلية مراجعة من مراكز تطوير الأعمال بالمبادرة تتناسب مع الغرض الأساسي من احتضان الفكرة الابتكارية وهو إحلال المنتج المحلي محل الواردات.
- توافر الملامح التسويقية للمنتج والربط مع سلاسل الموردين في مجال التصنيع.
- قيام البنوك بمراعاة تأهيل العاملين بقطاع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أسس ومعايير تمويل مثل هذه المشروعات ونشر ثقافة تمويل الأفكار الابتكارية ذات المردود الاقتصادي في مجال التصنيع الزراعي والتكنولوجي.

- صدر في ١٣ مارس ٢٠١٩ القرار رقم ٥٠٤ بشأن إدراج الجمعيات التعاونية المنشأة من قبل المزارعين ضمن إطار مبادرة البنك المركزي للشركات والمنشآت الصغيرة بسعر عائد ٥٪، حيث نص القرار على: "السماح للبنوك بتمويل الجمعيات التعاونية - سواء تلك الخاصة بالمزارعين أو الجمعيات المنشأة بغرض التحول لطرق الري الحديثة - ضمن مبادرة البنك المركزي للشركات والمنشآت الصغيرة بسعر عائد ٥٪ (عائد بسيط متناقص)".

- صدر في ١٣ مارس ٢٠١٩ القرار رقم ٥٠٥ بشأن تعليمات خصم الأوراق التجارية المقدمة من شركات التنمية العقارية، حيث نص القرار على:

"استثناء الأوراق التجارية المضمومة دون حق البنك في الرجوع على شركات التنمية العقارية من تعليمات الحد الأقصى لنسبة أقساط القروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي إلى الدخل الشهري للأفراد الطبيعيين وذلك شريطة الالتزام بالضوابط التالية:-

١- تقوم شركات التنمية العقارية باستيفاء إقرار موقع من العملاء بموافقتهم على تحويل تلك المديونية لصالح البنك وموافاة البنك بصورة منه أو تضمين عقد الشراء بند يفيد موافقة العميل على إمكانية قيام شركة التنمية العقارية بتحويل المديونية للبنك.

٢- إلزام شركة التنمية العقارية بإخطار العميل بقيمة الشيكات المحولة واسم البنك حال قيامها بتحويل مديونية العميل عليه.

٣- أن تكون الأوراق التجارية المزمع خصمها خاصة بوحدة تم تسليمها إلى مشتريها، مع استيفاء الشركة إقرار منهم بذلك وموافاة البنك بصورة منه.

٤- أن يكون قد تم سداد ٥٠٪ من القيمة التعاقدية للوحدة كحد أدنى.

٥- ألا تتجاوز المدة المتبقية لسداد باقى الأقساط ٦ سنوات من تاريخ خصم الأوراق التجارية.

٦- حصول البنك على حوالة حق لصالحه نافذة على الوحدة.

٧- تقوم الشركة بموافاة البنوك بتقرير ربع سنوي معتمد من أحد مراجعى الحسابات المسجلين لدى البنك المركزي يوضح نسبة الأوراق التجارية المرتدة من إجمالي محفظة الشركة محسوبة على أساس متوسط ثلاث سنوات، وتعتبر الأوراق التجارية مرتدة حال عدم تحصيلها خلال ٩٠ يوم.

٨- يقوم البنك بإجراء استعلام انتماني لكل عميل في محفظة الأوراق التجارية المقدمة للخصم على حده.

٩- تقوم الشركة بإيداع مبلغ نقدي لدى البنك عند قبول الأوراق التجارية للخصم يستخدم لمقابلة الأوراق التجارية المرتدة بواقع ١٠٪ من إجمالي محفظة الشركة المزمع خصمها بحد أدنى، أو ما يساوى مرتين من نسبة الأوراق التجارية المرتدة بمحفظة الشركة المشار إليها بالبند رقم ٧ مضروباً في إجمالي قيمة الأوراق التجارية المقدمة للخصم، أيهما أكثر، وذلك على النحو التالي:

(نسبة الأوراق التجارية المرتدة $\times 2$) \times إجمالي قيمة الأوراق التجارية المقدمة للخصم.

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

- ١٠- يتعين على الشركة الحفاظ على النسبة الوارد ذكرها بالبند السابق طوال فترة سريان خصم الأوراق التجارية، ويستخدم المبلغ المشار إليه في مقابلة قيمة الأوراق التجارية المرتدة فور ارتدادها.
- ١١- استيفاء تعهد من الشركة يفيد أنه في حال ارتداد شيك من محفظة الأوراق التجارية الخاصة بعميل يتم استبدال كامل محفظته بمحفظة عميل آخر أو قيام الشركة بسداد قيمة المحفظة لهذا العميل، وذلك خلال ٦٠ يوم بحد أقصى من تاريخ الارتداد.
- ١٢- ألا تتعدى إجمالي قيمة القروض الممنوحة من البنوك لشركات التنمية العقارية بالإضافة إلى المديونية الناتجة عن خصم الأوراق التجارية دون حق البنك في الرجوع على الشركة إلى إجمالي حقوق الملكية للشركة معدل ١:٢.
- ١٣- ألا يجاوز إجمالي المبالغ الممنوحة بغرض خصم الأوراق التجارية المقدمة إلى شركات التنمية العقارية دون حق البنك في الرجوع على الشركات نسبة ٣٪ من إجمالي محفظة القروض المباشرة لكل بنك وبحد أقصى ٤ مليار جنيه على ألا يتعدى المبلغ الممنوح من القطاع المصرفي ككل ٤٠ مليار جنيه على شريحتين، ويتم متابعة ذلك من خلال الرقابة المكتبية بالبنك المركزي.
- ١٤- يتم الإقرار عن مديونية كل شركة تنمية عقارية على حده فيما يخص الأوراق التجارية دون حق البنك في الرجوع على الشركة، وذلك إلى الإدارة المركزية لتجميع مخاطر الائتمان - كمعلومة هامشية - وذلك لاحتساب النسبة الواردة بالبند السابق.
- ١٥- يتم الإقرار عن هذه المديونية على الأفراد الطبيعيين بشكل منفصل إلى الإدارة المركزية لتجميع مخاطر الائتمان والشركة المصرية للاستعلام الائتماني (I-Score)، على أن يتم استبعادها من نسبة الحد الأقصى لقيمة الأقساط المستحقة إلى الدخل الشهري للفرد.
- ١٦- يتعين على البنوك أن تتخذ ما تراه لازماً من إجراءات لدراسة شركات التنمية العقارية لدى خصم الأوراق التجارية المقدمة منهم بدون حق الرجوع في ضوء سياستهم الائتمانية مع مراعاة الالتزام بكافة ضوابط منح الائتمان والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري.
- ١٧- موافاة البنك المركزي ببيان شهري وفقاً للنماذج الواردة من إدارة الرقابة المكتبية في هذا الشأن. تسرى التعليمات ابتداءً من تاريخ صدورهما للبنوك، ولا تنطبق على المديونيات القائمة قبل هذا التاريخ.
- صدر في ٢٧ مارس ٢٠١٩ القرار رقم ٦١٠ إحقاقاً لمذكرة مجلس الإدارة بشأن تعليمات خصم الأوراق التجارية المقدمة من شركات التنمية العقارية، حيث نص القرار على:
- "استثناء الأوراق التجارية المخصصة دون حق البنك في الرجوع على شركات التنمية العقارية من تعليمات الحد الأقصى لنسبة أقساط القروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي إلى الدخل الشهري للأفراد الطبيعيين وذلك شريطة الالتزام بالضوابط التالية:
- ١- تقوم شركات التنمية العقارية باستيفاء إقرار موقع من العملاء بموافقتهم على تحويل تلك المديونية لصالح البنك وموافاة البنك بصورة منه أو تضمين عقد الشراء بند يفيد موافقة العميل على إمكانية قيام شركة التنمية العقارية بتحويل المديونية للبنك.
- ٢- إلزام شركة التنمية العقارية بإخطار العميل بقيمة الأوراق التجارية المحولة واسم البنك حال قيامها بتحويل مديونية العميل عليه.
- ٣- أن تكون الأوراق التجارية المزمع خصمها خاصة بوحدة تم تسليمها إلى مشتريها، مع استيفاء الشركة إقرار منهم بذلك وموافاة البنك بصورة منه.

- ٤- أن يكون قد تم سداد ٥٠٪ من القيمة التعاقدية للوحدة كحد أدنى.
- ٥- ألا تتجاوز المدة المتبقية لسداد باقى الأقساط ٦ سنوات من تاريخ خصم الأوراق التجارية.
- ٦- حصول البنك على حوالة حق لصالحه نافذة على الوحدة.
- ٧- تقوم الشركة بموافاة البنوك بتقرير ربع سنوي معتمد من أحد مراجعى الحسابات المسجلين لدى البنك المركزى يوضح نسبة الأوراق التجارية المرتدة من إجمالي محفظة الشركة محسوبة على أساس متوسط ثلاث سنوات، وتعتبر الأوراق التجارية مرتدة حال عدم تحصيلها خلال ٩٠ يوم.
- ٨- يقوم البنك بإجراء استعلام ائتماني لكل عميل في محفظة الأوراق التجارية المقدمة للخصم على حده.
- ٩- تقوم الشركة بإيداع مبلغ نقدي لدى البنك عند قبول الأوراق التجارية للخصم يستخدم لمقابلة الأوراق التجارية المرتدة بواقع ١٠٪ من إجمالي محفظة الشركة المزمع خصمها بحد أدنى، أو ما يساوى مرتين من نسبة الأوراق التجارية المرتدة بمحظة الشركة المشار إليها بالبند رقم ٧ مضروباً في إجمالي قيمة الأوراق التجارية المقدمة للخصم، أيهما أكثر، وذلك على النحو التالي:
- (نسبة الأوراق التجارية المرتدة $\times 2$) \times إجمالي قيمة الأوراق التجارية المقدمة للخصم.
- ١٠- يتعين على الشركة الحفاظ على النسبة الوارد ذكرها بالبند السابق طوال فترة سريان خصم الأوراق التجارية، ويستخدم المبلغ المشار إليه في مقابله قيمة الأوراق التجارية المرتدة فور ارتدادها.
- ١١- استيفاء تعهد من الشركة يفيد أنه في حال ارتداد ورقة تجارية من محفظة الأوراق التجارية الخاصة بعميل يتم استبدال كامل محفظته بمحظة عميل آخر أو قيام الشركة بسداد قيمة المحفظة لهذا العميل، وذلك خلال ٦٠ يوم بحد أقصى من تاريخ الارتداد.
- ١٢- ألا تتعدى إجمالي قيمة المبالغ الممنوحة من البنوك لشركة التنمية العقارية بالإضافة إلى المديونية الناتجة عن خصم الأوراق التجارية دون حق البنك في الرجوع على الشركة إلى إجمالي حقوق الملكية للشركة معدل ٣: ١.
- ١٣- ألا يجاوز إجمالي المبالغ الممنوحة للشركة وأطرافها المرتبطة - بغرض خصم الأوراق التجارية دون حق البنك في الرجوع على الشركة - نسبة ١٪ من إجمالي محفظة القروض المباشرة لكل بنك، على ألا يتعدى إجمالي هذا النوع من التمويل نسبة ٣٪ من إجمالي محفظة القروض المباشرة لكل بنك.
- ١٤- ألا يتعدى المبلغ الممنوح تحت هذا النوع من التمويل من القطاع المصرفي ككل مبلغ ٥٠ مليار جنيه، ويتم متابعة ذلك من خلال قطاع الرقابة والإشراف (إدارة الرقابة المكتبية) بالبنك المركزي.
- ١٥- يتم الإقرار عن مديونية كل شركة تنمية عقارية على حده فيما يخص الأوراق التجارية دون حق البنك في الرجوع على الشركة، وذلك إلى الإدارة المركزية لتجميع مخاطر الائتمان - كملومة هامشية - وذلك لاحتساب النسب الواردة بالبند السابق.
- ١٦- يتم الإقرار عن هذه المديونية على الأفراد الطبيعيين بشكل منفصل إلى الإدارة المركزية لتجميع مخاطر الائتمان والشركة المصرية للاستعلام الائتماني (I-Score)، على أن يتم استبعادها من نسبة الحد الأقصى لقيمة الأقساط المستحقة إلى الدخل الشهري للفرد.
- ١٧- يتعين على البنوك أن تتخذ ما تراه لازماً من إجراءات لدراسة شركات التنمية العقارية لدى خصم الأوراق التجارية المقدمة منهم بدون حق الرجوع في ضوء سياستهم الائتمانية مع مراعاة الالتزام بكافة ضوابط منح الائتمان والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري.

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

١٨- الالتزام بما ورد من قواعد عند احتساب مخصصات القروض العقارية للإسكان الشخصي بتعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية معيار (IFRS9) الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩، وأسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات الصادرة بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٠٥، و ٤ أبريل ٢٠٠٦.

١٩- موافاة البنك المركزي ببيان شهري وفقاً للنماذج الواردة من إدارة الرقابة المكتبية في هذا الشأن.

تسرى هذه التعليمات اعتباراً من تاريخه ولا تنطبق على الأوراق التجارية المخصومة قبل هذا التاريخ.

- صدر في ٢٨ مارس ٢٠١٩ القرار رقم ٧٠٦ بشأن تعليمات للبنوك بشأن إدارة مخاطر التركيز في إطار الدعامة الثانية من مقررات بازل، حيث نص القرار على:
"إصدار التعليمات الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر التركيز في إطار الدعامة الثانية لمقررات بازل على أن يتم البدء في التطبيق في نهاية مارس ٢٠١٩."

- صدر في ٢٨ مارس ٢٠١٩ القرار رقم ٧٠٨ بشأن اعتماد القواعد الخاصة بالتحصيل الإلكتروني من خلال ميسرى عمليات الدفع ومقدمى الخدمات التكنولوجية للمدفوعات، حيث نص القرار على:
"١- اعتماد القواعد الخاصة بكل من ميسرى عمليات الدفع الإلكتروني (Payment Facilitator) وكذا مقدمى الخدمات التكنولوجية للمدفوعات (Technical Payment Aggregator)."

٢- توافق البنوك مع القواعد المصدرة خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ إصدار القواعد."

- صدر في ٧ أبريل ٢٠١٩ القرار رقم ٨٠٤ بشأن مبادرة الشركات والمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، حيث نص القرار على:

"توجيه تنبيه للبنوك التي لم تصل صافي محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات والمنشآت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر إلى النسبة المستهدفة والسابق تقديمها من قبلهم ووفقاً للمراكز المالية في نهاية ديسمبر ٢٠١٨، أما بالنسبة لكافة بنوك الجهاز المصرفي وفقاً لما يلي:

١- أن يتم موافاة البنك المركزي المصري (قطاع الرقابة المكتبية) من قبل كل بنك في موعد أقصاه نهاية أبريل ٢٠١٩ بالخطة المستهدفة للوصول إلى نسبة الـ ٢٠٪ المقررة بنهاية عام ٢٠١٩ على أن تكون مقسمة كخطة ربع سنوية (آخر يونيو، سبتمبر، ديسمبر) على أن تتم المراجعة بشكل ربع سنوي اعتباراً من بيانات يونيو ٢٠١٩.

٢- في حالة عدم تحقيق النسبة المستهدفة المقدمة من البنوك في الفترات التالية فإن ذلك يُعرض البنوك لتطبيق أحكام المادة ١٣٥(د) من قانون البنك المركزي المصري والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣."

- صدر في ٨ مايو ٢٠١٩ القرار رقم ١٠٠٢ بشأن اعتماد القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدماً في جمهورية مصر العربية، حيث نص القرار على:

"- اعتماد القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدماً في جمهورية مصر العربية.
- إلزام كافة البنوك الحاصلة على ترخيص خاص بالبطاقات المدفوعة مقدماً بالتوافق مع تلك القواعد في مدة أقصاها ثلاثة أشهر."

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

- صدر في ٢٢ مايو ٢٠١٩ القرار رقم ١١٠٤ بشأن إطلاق المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة Regulatory Sandbox، حيث نص القرار على:

"أولاً: اعتماد الإطار العام لعمل المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة

Regulatory Sandbox Framework

ثانياً: إطلاق خدمات أعمال المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية تحت إشراف الإدارة المركزية للتكنولوجيا المالية والابتكار وأن تبدأ مرحلة التشغيل التجريبية للمختبر اعتباراً من يونيو ٢٠١٩ وذلك وفقاً لوثيقة الإطار العام لعمل المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة

".Regulatory Sandbox Framework

- صدر في ٢٢ مايو ٢٠١٩ القرار رقم ١١٠٥ بشأن اعتماد معايير إصدار وقبول أدوات الدفع اللاتلامسية (Contactless Payments)، حيث نص القرار على:

"الموافقة على القواعد الخاصة بإصدار وقبول المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية (Contactless Payments) لأدوات الدفع المختلفة في جمهورية مصر العربية."

- صدر في ٢٢ مايو ٢٠١٩ القرار رقم ١١٠٧ بشأن تشجيع البنوك على الاستثمار في صناديق الاستثمار المباشر المستهدفة للشركات الصغيرة الناشئة، حيث نص القرار على:

"أولاً: إضافة مساهمات البنوك في رؤوس أموال صناديق الاستثمار المباشر المستهدفة للشركات الصغيرة الناشئة ضمن النسبة البالغة ٢٠٪ من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك والموجهة إلى الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بموجب التعليمات الصادرة في هذا الشأن.
ثانياً: حساب وزن مخاطر نسبي بمعدل صفر٪ على مساهمات البنوك في رؤوس أموال هذه الصناديق وذلك في ضوء المحددات التالية:

١- وضع حدود قصوى لقيمة استثمارات البنوك في رؤوس أموال صناديق الاستثمار المشار إليها على ألا تتجاوز قيمة هذه الاستثمارات ١٠٪ من رأس المال الأساسي للبنك.

٢- ألا تتجاوز حصة البنك ٥٠٪ من رأس مال الصندوق حتى لا يدخل ضمن المجموعة المصرفية.

٣- أن يكون البنك المستثمر في تلك الصناديق مستوفياً لمعيار كفاية رأس المال بنسبة تزيد عن الحد الأدنى للمعيار، وكذا الالتزام بكافة الضوابط الخاصة بكفاية رأس المال الداخلي ICAAP .

٤- أن يتم تضمين استثمارات البنك في هذه الصناديق ضمن نسبة الرافعة المالية.

٥- أن يتم الحصول على الترخيص اللازم لمزاولة النشاط من هيئة الرقابة المالية وأن تخضع لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبار أن هذه الصناديق مؤسسات مالية غير مصرفية.

٦- أن يتضمن النظام الأساسي للصندوق إمكانية تخارج البنك من الصندوق خاصة في حالة عدم تحقيق الصندوق لأرباح لمدة ٣ سنوات متتالية."

ب- القسم الاحصائى

(١)	البنك المركزي المصري	(صفحة ب/١)
(١/١)	المركز المالى: نقود الاحتياطى والأصول المقابلة	
(٢/١)	النقد المصدر حسب الفئات	
(٣/١)	العمليات التى تتم من خلال نظام التسوية اللحظية (RTGS) وشبكة السويفت	
(٢)	التطورات النقدية	(صفحة ب/٤)
(١/٢)	المسح المصرفى : السيولة المحلية والأصول المقابلة	
(٢/٢)	المسح المصرفى : الودائع بالعملة المحلية	
(٣/٢)	المسح المصرفى : الودائع بالعملات الأجنبية	
(٤/٢)	المسح المصرفى : الأصول والخصوم الأجنبية	
(٥/٢)	المسح المصرفى : الائتمان المحلى / صافى البنود الأخرى	
(٦/٢)	اجمالى الأوعية الادخارية	
(٣)	الدين المحلى والدين الخارجى	(صفحة ب/١٠)
(١/٣)	إجمالى الدين المحلى	
(٢/٣)	الموارد المستثمرة لدى بنك الاستثمار القومى واستخداماتها	
(٣/٣)	هيكل الدين الخارجى	
(٤/٣)	توزيع الدين الخارجى حسب أهم العملات	
(٥/٣)	الدين الخارجى حسب الدول والجهات الدائنة	
(٤)	الجهاز المصرفى	(صفحة ب/١٥)
(١/٤)	هيكل الجهاز المصرفى المصرى	
(٢/٤)	مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية المسجلة لدى البنك المركزى المصرى فى نهاية يونيو ٢٠١٩	
(٥)	البنوك	(صفحة ب/١٧)
(١/٥)	المركز المالى الاجمالى	
(٢/٥)	الودائع وفقا للأجل	
(٣/٥)	الودائع وفقا للقطاعات	
(٤/٥)	الإقراض والخصم وفقا للقطاعات	

(٦)	المؤشرات الاقتصادية المحلية	(صفحة ب/٢١)
(١/٦)	الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج وفقا للقطاعات الاقتصادية بأسعار عام ٢٠١٦/٢٠١٧	
(٢/٦)	الإنفاق على الناتج المحلى الإجمالى بأسعار عام ٢٠١٦/٢٠١٧	
(٣/٦)	الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر)	
(٤/٦)	الأرقام القياسية لأسعار المنتجين	
(٧)	المالية العامة	(صفحة ب/٢٥)
(١/٧)	موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة	
(٨)	المعاملات مع العالم الخارجى	(صفحة ب/٢٧)
(١/٨)	ميزان المدفوعات	
(٢/٨)	متوسط أسعار الصرف (بالجنيه لكل عملة أجنبية)	
(٩)	التطورات فى سوق الأوراق المالية	(صفحة ب/٣٠)
(١/٩)	التعامل فى الأسهم بسوق الأوراق المالية	
(٢/٩)	التعامل فى السندات ووثائق صناديق الاستثمار بسوق الأوراق المالية	
(٣/٩)	تعاملات الأجانب فى سوق الأوراق المالية	

(١/١) المركز المالي للبنك المركزي : نقود الاحتياطي والأصول المقابلة

(القيمة بالمليون جنيه)							
٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	نهاية يونيو
<u>٦٨٤٠٣١</u>	<u>٧١٦٣٠٩</u>	<u>٥٧٧٥٨٢</u>	<u>٤٧٨٠٧٦</u>	<u>٤٨٥٨٧٦</u>	<u>٣٦٤٤٧٣</u>	<u>٣١٧٩٤٤</u>	نقود الاحتياطي
٥٣٦٠٩٨	٤٨٢٥٤١	٤٥٢٠٣٥	٣٦٨٤٥٩	٣١٣٤٦٨	٢٨٨٦٥١	٢٦٠٨٤٩	النقد المتداول خارج البنك المركزي*
١٤٧٩٣٣	٢٣٣٧٦٨	١٢٥٥٤٧	١٠٩٦١٧	١٧٢٤٠٨ ⁺⁺	٧٥٨٢٢	٥٧٠٩٥	ودائع البنوك بالعملة المحلية لدى البنك المركزي
<u>٦٨٤٠٣١</u>	<u>٧١٦٣٠٩</u>	<u>٥٧٧٥٨٢</u>	<u>٤٧٨٠٧٦</u>	<u>٤٨٥٨٧٦</u>	<u>٣٦٤٤٧٣</u>	<u>٣١٧٩٤٤</u>	الأصول المقابلة
<u>٢٦٤٣٦٢</u>	<u>٣٠١٤٩٤</u>	<u>٣٦٩٠</u>	<u>٤٤٨٦٣-</u>	<u>٢٥٢٧٨</u>	<u>٣٧٣٩٥</u>	<u>٣٨٢٣٥</u>	صافي الأصول الأجنبية
<u>٧٣٣٩٥٦</u>	<u>٧٧٥٩٥٥</u>	<u>٥٥١٥١٤</u>	<u>١٤٩٩٤٣</u>	<u>١٤٨٠٩٨</u>	<u>١١٥٧٧٠</u>	<u>١٠١٦٨٥</u>	الأصول الأجنبية
٤٦٩٥٠	٤٧٠٦٦	٤٦٩١٠	٢٢٨٢٠	١٨١٩٥	١٨٩٨٣	١٧٢٣٩	ذهب
٥٢٠٦٨٢	٥٤٤٠٥٧	٢٢٥٧١١	٣٢٧٩٥	١٠٤٥٢٣	٦١٥٠٦	٣٤١٦٣	أوراق مالية أجنبية
١٦٦٣٢٤	١٨٤٨٣٢	٢٧٨٨٩٣	٩٤٣٢٨	٢٥٣٨٠	٣٥٢٨١	٥٠٢٨٣	عملات أجنبية
<u>٤٦٩٥٩٤</u>	<u>٤٧٤٤٦١</u>	<u>٥٤٧٨٢٤</u>	<u>١٩٤٨٠٦</u>	<u>١٢٢٨٢٠</u>	<u>٧٨٣٧٥</u>	<u>٦٣٤٥٠</u>	الخصوم الأجنبية
<u>٤١٩٦٦٩</u>	<u>٤١٤٨١٥</u>	<u>٥٧٣٨٩٢</u>	<u>٥٢٢٩٣٩</u>	<u>٤٦٠٥٩٨</u>	<u>٣٢٧٠٧٨</u>	<u>٢٧٩٧٠٩</u>	صافي الأصول المحلية
<u>٧٤٦١١٦</u>	<u>٧١٥٤٧٤</u>	<u>٧٠٨٦٣٧</u>	<u>٦١٩٤١٠</u>	<u>٥٢٣٨٩٣</u>	<u>٤١٩٢١٨</u>	<u>٢٩٩٨٠٦</u>	المطلوبات من الحكومة (صافي) +
٨٢٠٩٨٦	٧٥٩٨٨٠	٨٢١٩٧٥	٧٠٦٨٨٥	٦٢٠٠٣	٤٦٣٧٢٤	٤٠٤٨٣٧	المطلوبات؛ منها
٧٠٣٢٣١	٦٨٣٦٢٩	٧١٤٤٥٤	٣٩٠٨٣٠	٢٤٠٣٣٠	٢٤٠٣٣١	٢٣٨٨٣١	أوراق مالية حكومية
٧٤٨٧٠	٤٤٤٠٦	١١٣٣٣٨	٨٧٤٧٥	٩٦١١٠	٤٤٥٠٦	١٠٥٠٣١	الودائع
<u>١٧٩٢٨٠</u>	<u>٢٠١٤٣٩</u>	<u>١٥٧١٤١</u>	<u>٥٩٦٢١</u>	<u>٢٦٣٣٤-</u>	<u>٩٠٤٥-</u>	<u>٥٨١١-</u>	المطلوبات من البنوك (صافي)
٣٠٠٤١٦	٣٢٦٠٢٧	٢٨٦٨٥٥	١٢٠٤٣٢	٢٥٠١٧	٢٥٢٦٥	٢٧٢٥٩	المطلوبات
١٢١١٣٦	١٢٤٥٨٨	١٢٩٧١٤	٦٠٨١١	٥١٣٥١	٣٤٣١٠	٣٣٠٧٠	الودائع بالعملة الأجنبية
<u>٥٠٥٧٢٧-</u>	<u>٥٠٢٠٩٨-</u>	<u>٢٩١٨٨٦-</u>	<u>١٥٦٠٩٢-</u>	<u>٣٦٩٦١⁺⁺</u>	<u>٨٣٠٩٥-</u>	<u>١٤٢٨٦-</u>	صافي الينود الأخرى

المصدر: البنك المركزي المصري.

* يتضمن العملة المساعدة التي تصدرها وزارة المالية.

+ شاملة الهيئات العامة الاقتصادية وبنك الاستثمار القومي

++ لم يتم عقد جلسة لتجديد الودائع المربوطة للبنوك لدى البنك المركزي في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ في إطار عمليات السوق المفتوح، وتم عمل جلسة بدلاً منها يوم الخميس ٢٠١٥/٧/٢.

(٢/١) البنك المركزي المصري : النقد المصدر حسب الفئات

(القيمة بالمليون جنيهه)							نهاية يونيو
٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
<u>٥٣٩٨٦٣</u>	<u>٤٨٧٢١٦</u>	<u>٤٥٣٥٢٩</u>	<u>٣٦٩٧٥٧</u>	<u>٣١٥٣١٣</u>	<u>٢٩٠٢٨٣</u>	<u>٢٦٤٥٠٥</u>	إجمالي النقد المصدر
<u>٥٣٩٢٤٥</u>	<u>٤٨٦٧٢٦</u>	<u>٤٥٣٠٨١</u>	<u>٣٦٩٣٢١</u>	<u>٣١٤٨٨٥</u>	<u>٢٨٩٨٧٥</u>	<u>٢٦٤١٢٨</u>	النقد المصدر حسب الفئات⁺
١٧٥	١٧٣	١٧٠	١٦٦	١٥٩	١٤٦	١٤٣	خمس وعشرون قرشا
٤٧٠	٤٤١	٤٠٧	٣٦٥	٣٥٥	٣١٦	٢٩٣	خمسون قرشا
١٥٩٩	١٣٨٧	١٢٣٨	١٠٢٩	٩٦٩	٩٤٥	٩١٣	جنيه واحد
٤٣٤١	٤٥١٦	٣٠٨٠	٢٤٣١	١٨٢٨	١٨٣٣	١٩٠٢	خمس جنيهات
٦٢٤٤	٤٩٩٤	٣٨١٥	٣٠٨٩	٣٥٠٤	٣٥١٦	٣١٩٢	عشرة جنيهات
٨١٠٢	٨١٥٤	٦٨٩٩	٦٠٩٣	٦٧٤٩	٦٨٠٩	٦٦٥٤	عشرون جنيها
٢٥٦٠٧	٢٥١٢٨	٢٨٤٣٤	٢٩١١٥	٣٠٧٦٧	٢٥٢٧٩	٢٥٠١٧	خمسون جنيها
١٦٦٧٩٤	١٦٠٨٢٤	١٥٩٣٩٠	١٣٢٤٨١	١١٤٥٧٤	١١٥٧٤٩	١٠٧٢١٢	مائة جنيهه
٣٢٥٩١٣	٢٨١١٠٩	٢٤٩٦٤٨	١٩٤٥٥٢	١٥٥٩٨٠	١٣٥٢٨٢	١١٨٨٠٢	مائتا جنيهه
<u>٦١٨</u>	<u>٤٩٠</u>	<u>٤٤٨</u>	<u>٤٣٦</u>	<u>٤٢٨</u>	<u>٤٠٨</u>	<u>٣٧٧</u>	العملة المساعدة (ورقية ومعدنية)*

المصدر : البنك المركزي المصري.

+ يتضمن العملة المعدنية فئة ٢٥ ، ٥٠ ، ١٠٠ قرشاً.

* تصدرها وزارة المالية.

(٣/١) البنك المركزي المصري: العمليات التي تتم من خلال نظام التسوية اللحظية (RTGS) وشبكة السويقت

٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	خلال السنة المالية
العمليات التي تم تسويتها بالعملية المحلية من خلال نظام التسوية اللحظية (RTGS)*							
١- غرفة المقاصة الإلكترونية							
١٠٣٥٩	١٠٦٨٨	١٢٤٤٩	١٣٥٠٠	١٣٤٣٩	١٢٨٨٦	١٣٢٦٦	عدد العمليات (بالآف)
١٥٨٨	١٦٥٢	١٢٤٩	١٠٤٧	٩٦٦	٧٨٩	٧٢٨	قيمة العمليات (بالمليار جنيه)
٢- العمليات الأخرى التي تمت من خلال نظام (RTGS)**							
١٤١٤٤٥٥	١٧٩١٩٢٢	١١٩٧٦٣٥	١٠٧٤٥٤٨	١٠٢١٠٥٨	١٠٣٤٥٤٩	١٢٣٠١٩٧	عدد العمليات (بالوحدة)
٤٢٥٩٧	٣٤٤٠٢	٣٣٣٤٩	٢٩٧٠٩	٢٢٥٨٧	١٦٤٢١	١٢٢٩٤	قيمة العمليات (بالمليار جنيه)
التحويلات بالعملية الأجنبية (عمليات الإنترنت الدولارى) بنظام Fin-Copy***							
١٤٧٠٨	١٨٨٨٦	٨٣٦٧	٣٣٩٩	٥٤٨٢	٤٨٤٢	٩٨٨٥	عدد العمليات (بالوحدة)
٣٤٠٦٧	١٨٤٦٠	٦٩١٦	٩٢٥٧	٧٥٩٧	٨٤٦٨	٣٤٥٢٣	قيمة العمليات (بالمليون دولار)

المصدر : البنك المركزي المصري.

* تم العمل بنظام التسوية اللحظية (RTGS) في ٢٠٠٩/٣/١٥.

** تشمل عمليات الكوريدور والإيداعات لأغراض السياسة النقدية بدءاً من ٢٠٠٩/٣/١٥.

*** بدأ العمل بهذه الخدمة اعتباراً من ٢٠٠٤/٩/١٩.

(١/٢) المسح المصرفي : السيولة المحلية والأصول المقابلة

(القيمة بالمليون جنيه)							نهاية يونيو
٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	*٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٣٨٦٣٦٤٢	٣٤٥٤٣٢١	٢٩١٨١٩٣	٢٠٩٤٥٠٠	١٧٦٥٤٩٢	١٥١٦٦٠١	١٢٩٦٠٨٦	<u>أولا : السيولة المحلية</u>
٩٢٣٥٦٢	٨٢٠٥٧٤	٧٠٧٤٢٧	٥٧٢٩٣٥	٤٩٩٠٦٥	٤١٠٥٥٤	٣٤٤١٠٠	<u>أ- وسائل الدفع الجارية</u>
٤٨٧٢٣٣	٤٣٨٨٥٧	٤١٩٠٥٨	٣٤٦٨٥٣	٢٩٢٦٩٩	٢٧٠٨٥٦	٢٤١٠١١	النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي
٤٣٦٣٢٩	٣٨١٧١٧	٢٨٨٣٦٩	٢٢٦٠٨٢	٢٠٦٣٦٦	١٣٩٦٩٨	١٠٣٠٨٩	الودائع الجارية بالعملة المحلية
٢٩٤٠٠٨٠	٢٦٣٣٧٤٧	٢٢١٠٧٦٦	١٥٢١٥٦٥	١٢٦٦٤٢٧	١١٠٦٠٤٧	٩٥١٩٨٦	<u>ب- أشباه النقود</u>
٢٢٢٥٤٤٩	١٩١٦٧٨٩	١٥١٦٤٨٠	١١٩٧٧٤٦	١٠٠٣٤٣٢	٨٦٩٩٧٦	٧٢٧٧٧٨	الودائع غير الجارية بالعملة المحلية
٧١٤٦٣١	٧١٦٩٥٨	٦٩٤٢٨٦	٣٢٣٨١٩	٢٦٢٩٩٥	٢٣٦٠٧١	٢٢٤٢٠٨	الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية
٣٠٠١٢٠	٣٠٩٥٣٢	٦١٠٥٦	٨٧٣٨٩-	٥١٤٨٧	١١٩١٦٢	١٢٣١٩٨	<u>ثانيا : الأصول المقابلة</u>
٣٨٠٧٢١٤	٣٤٦٠٢٩٠	٣١١١٢٧٠	٢٤٦٠١١٥	١٩٧٨٢١١	١٦٢٥١٤١	١٣٤٣١٤٠	صافي الأصول الأجنبية
٢٤٣٦٩٢-	٣١٥٥٠١-	٢٥٤١٣٣-	٢٧٨٢٢٦-	٢٦٤٢٠٦-	٢٢٧٧٠٢-	١٧٠٢٥٢-	الائتمان المحلي صافي البنود الأخرى

المصدر : البنك المركزي المصري.

* بدءاً من شهر مارس ٢٠١٥ أضيفت بيانات المصرف العربي الدولي إلى المسح المصرفي وتأثرت بذلك الجداول المرتبطة بها.

(٢/٢) المسح المصرفى : الودائع بالعملة المحلية

(القيمة بالمليون جنيهه)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	نهاية يونيو
<u>٢٦٦١٧٧٨</u>	<u>٢٢٩٨٥٠٦</u>	<u>١٨٠٤٨٤٩</u>	<u>١٤٢٣٨٢٨</u>	<u>١٢٠٩٧٩٨</u>	<u>١٠٠٩٦٧٤</u>	<u>٨٣٠٨٦٧</u>	<u>إجمالى الودائع بالعملة المحلية</u>
<u>٤٣٦٣٢٩</u>	<u>٣٨١٧١٧</u>	<u>٢٨٨٣٦٩</u>	<u>٢٢٦٠٨٢</u>	<u>٢٠٦٣٦٦</u>	<u>١٣٩٦٩٨</u>	<u>١٠٣٠٨٩</u>	<u>أولا : الودائع الجارية</u>
٢٨١١٧	٢٨٦٦٥	٢٤١٥٤	٢٠٦٢٨	١٦٠٥٠	٨٥٢٣	٦٨٢٥	قطاع الأعمال العام*
٢٢٩٠٤٣	٢٠٧٨٥٥	١٥٢٨٥١	١٢٩٨٩٦	١٢٣٩٦٤	٧٦٣٨٤	٥٥٨٠٤	قطاع الأعمال الخاص
١٧٩٢٦٤	١٤٥٣١٠	١١٢٩٧٤	٧٦٩٢٤	٦٧١٣٣	٥٥٥٦٠	٤١٤٠١	القطاع العائلى
٩٥	١١٣	١٦١٠	١٣٦٦	٧٨١	٧٦٩	٩٤١	يطرح : شبكات وحوالات مشتراه
<u>٢٢٢٥٤٤٩</u>	<u>١٩١٦٧٨٩</u>	<u>١٥١٦٤٨٠</u>	<u>١١٩٧٧٤٦</u>	<u>١٠٠٣٤٣٢</u>	<u>٨٦٩٩٧٦</u>	<u>٧٢٧٧٧٨</u>	<u>ثانيا : الودائع غير الجارية</u>
٣٠٢٨٨	٢٧٢٥٦	٢٣١٣٦	٢٣١٠٥	٢١٨٤٣	١٧٨١٢	١٧٢٩٨	قطاع الأعمال العام*
١٤٩٩٠٣	١٤٩٤٥٢	١٣٠٦٣٩	١٣٥٢٤٩	١٠٦٣٨٦	٧٥٥٧٧	٦٥١٤١	قطاع الأعمال الخاص
٢٠٤٥٢٥٨	١٧٤٠٠٨١	١٣٦٢٧٠٥	١٠٣٩٣٩٢	٨٧٥٢٠٣	٧٧٦٥٨٧	٦٤٥٣٣٩	القطاع العائلى

المصدر : البنك المركزى المصرى.

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الأخرى غير الخاضعة له .

(٣/٢) المسح المصرفي : الودائع بالعملات الأجنبية

(القيمة بالمليون جنيهه)							نهاية يونيو
٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٧١٤٦٣١	٧١٦٩٥٨	٦٩٤٢٨٦	٣٢٣٨١٩	٢٦٢٩٩٥	٢٣٦٠٧١	٢٢٤٢٠٨	إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية
١٤٣٢٨٤	١٤٩٧٦٩	١٥٠٠٤٢	٧٥٩١٠	٦٨٦٣١	٦٢٢١٤	٥٥١٥٢	أولا : الودائع الجارية
٦٥٢٧	٨١٠٤	٥٩٧٩	٣٣١٨	٢٥٨٠	١٣٠٧	١٢٨٥	قطاع الأعمال العام*
٨٢٢٩١	٨٨٨٠٤	٩٠٨٨٤	٤٧٤٧١	٣٩٣٨٧	٣٧٦٩٦	٣٥٤١٢	قطاع الأعمال الخاص
٥٤٥٦٢	٥٣٠٧٨	٥٣٢٥٩	٢٥١٥٠	٢٦٦٩٥	٢٣٢٧٥	١٨٥٣٥	القطاع العائلي
٩٦	٢١٧	٨٠	٢٩	٣١	٦٤	٨٠	يطرح : شيكات وحوالات مشتراه
٥٧١٣٤٧	٥٦٧١٨٩	٥٤٤٢٤٤	٢٤٧٩٠٩	١٩٤٣٦٤	١٧٣٨٥٧	١٦٩٠٥٦	ثانيا : الودائع غير الجارية
٣١١١٢	٣٣٥٤٥	٣٢٤٠٩	١٤٦٠٧	١٢٤٦٩	١٢٤٠٥	١١٣٠٧	قطاع الأعمال العام*
١٠٤٢٠٢	١٠١٣٥٧	١٠٢٠١٦	٥١٩٦١	٣٩٤٥٣	٣٧٠٩٢	٤١١٦٠	قطاع الأعمال الخاص
٤٣٦٠٣٣	٤٣٢٢٨٧	٤٠٩٨١٩	١٨١٣٤١	١٤٢٤٤٢	١٢٤٣٦٠	١١٦٥٨٩	القطاع العائلي

المصدر : البنك المركزي المصري.

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الأخرى غير الخاضعة له.

(٤/٢) المسح المصرفى : الأصول والخصوم الأجنبية

(القيمة بالمليون جنيه)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	نهاية يونيو
<u>٣٠٠١٢٠</u>	<u>٣٠٩٥٣٢</u>	<u>٦١٠٥٦</u>	<u>٨٧٣٨٩-</u>	<u>٥١٤٨٧</u>	<u>١١٩١٦٢</u>	<u>١٢٣١٩٨</u>	<u>صافى الأصول الأجنبية</u>
<u>١٠٤٣٥٥٨</u>	<u>١٠٧٥٧٧٣</u>	<u>٨٩٠٦٤٠</u>	<u>٢٣١٤٧٥</u>	<u>٢٣٤٣١٢</u>	<u>٢٣١٦٠٨</u>	<u>٢٢٠٠٣٩</u>	<u>أولا : الأصول الأجنبية لدى</u>
٧٣٣٩٥٦	٧٧٥٩٥٥	٥٥١٥١٤	١٤٩٩٤٣	١٤٨٠٩٨	١١٥٧٧٠	١٠١٦٨٥	البنك المركزى
٣٠٩٦٠٢	٢٩٩٨١٨	٣٣٩١٢٦	٨١٥٣٢	٨٦٢١٤	١١٥٨٣٨	١١٨٣٥٤	البنوك
<u>٧٤٣٤٣٨</u>	<u>٧٦٦٢٤١</u>	<u>٨٢٩٥٨٤</u>	<u>٣١٨٨٦٤</u>	<u>١٨٢٨٢٥</u>	<u>١١٢٤٤٦</u>	<u>٩٦٨٤١</u>	<u>ثانيا : الخصوم الأجنبية لدى</u>
٤٦٩٥٩٤	٤٧٤٤٦١	٥٤٧٨٢٤	١٩٤٨٠٦	١٢٢٨٢٠	٧٨٣٧٥	٦٣٤٥٠	البنك المركزى
٢٧٣٨٤٤	٢٩١٧٨٠	٢٨١٧٦٠	١٢٤٠٥٨	٦٠٠٠٥	٣٤٠٧١	٣٣٣٩١	البنوك

المصدر : البنك المركزى المصرى.

(٥/٢) المسح المصرفي : الائتمان المحلي / صافي البنود الأخرى

(القيمة بالمليون جنيهه)							
٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	نهاية يونيو
<u>٣٨٠٧٢١٤</u>	<u>٣٤٦٠٢٩٠</u>	<u>٣١١١٢٧٠</u>	<u>٢٤٦٠١١٥</u>	<u>١٩٧٨٢١١</u>	<u>١٦٢٥١٤١</u>	<u>١٣٤٣١٤٠</u>	<u>أولا : الائتمان المحلي</u>
٢٤٢٧٩٦٨	٢٢١٧٥٥٧	١٩٧٩٦٤١	١٦٥٤٩١٠	١٢٩١٤٢٧	١٠٤٥١٨٦	٨٠٢٥٣٩	صافي المطلوبات من الحكومة (أ+ب-ج)
٢٣٧٣٤٦٧	٢٢٦٦٣٠٠	٢١٥٥١٦٣	١٦١٤٦٥٠	١١٩٣٥٩٥	١٠٠٤٣٤٢	٨٣٢٧٧٠	أ - أوراق مالية
٧٤٠٣٠٩	٥٢٩١٦٨	٤٦٢٢٤٤	٤٨٩٧٩٥	٤٤٦٠٩٤	٢٦٤١٩٦	٢٠١٧٨٧	ب - تسهيلات ائتمانية
٦٨٥٨٠٨	٥٧٧٩١١	٦٣٧٧٦٦	٤٤٩٥٣٥	٣٤٨٢٦٢	٢٢٣٣٥٢	٢٣٢٠١٨	ج - الودائع الحكومية
١٦٢١٢٨	١٦٠١٧٧	١٤٨٧١٥	٩٣٠٧٣	٦٣٢١٨	٤٥٤١٧	٤٢٨٦٦	مطلوبات من قطاع الأعمال العام*
٨٦٩٦٧٥	٨٠١٣٨١	٧٤٤٥٧٢	٥٠٤٢٥٨	٤٤٨٢٧٦	٣٨٩٢٧٥	٣٦٩٨١٤	مطلوبات من قطاع الأعمال الخاص
٣٤٧٤٤٣	٢٨١١٧٥	٢٣٨٣٤٢	٢٠٧٨٧٤	١٧٥٢٩٠	١٤٥٢٦٣	١٢٧٩٢١	مطلوبات من القطاع العائلي
<u>٢٤٣٦٩٢-</u>	<u>٣١٥٥٠١-</u>	<u>٢٥٤١٣٣-</u>	<u>٢٧٨٢٢٦-</u>	<u>٢٦٤٢٠٦-</u>	<u>٢٢٧٧٠٢-</u>	<u>١٧٠٢٥٢-</u>	<u>ثانيا : صافي البنود الأخرى</u>
٥٦٧٥١٥-	٥٠٠٥٨٣-	٤٩٥٩٥٢-	٣٠٥٢٠٤-	٢٦٣١١٧-	٢٣٣٣٦٩-	٢٠٠٠٥٧-	حسابات رأس المال
٣٢٣٨٢٣	١٨٥٠٨٢	٢٤١٨١٩	٢٦٩٧٨	١٠٨٩-	٥٦٦٧	٢٩٨٠٥	صافي الأصول والخصوم غير المبوبة
							(متضمنة صافي المديونية والدائنية بين البنوك)

المصدر : البنك المركزي المصري.

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الأخرى غير الخاضعة له.

(٦/٢) إجمالي الأوعية الادخارية

(القيمة بالمليون جنيه)							نهاية يونيو
٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
<u>٣٥٨٤١٢٥</u>	<u>٣١١٥٧٠٦</u>	<u>٢٥٦٤٠٦١</u>	<u>١٨٤٩٥٥٥</u>	<u>١٥٤٤٧٨٣</u>	<u>١٣٦٠٨٧٠</u>	<u>١١٧٨٣١٨</u>	<u>إجمالي الأوعية الادخارية</u>
<u>٢٩٤٠٠٨٠</u>	<u>٢٦٣٣٧٤٧</u>	<u>٢٢١٠٧٦٦</u>	<u>١٥٢١٥٦٥</u>	<u>١٢٦٦٤٢٧</u>	<u>١١٠٦٠٤٧</u>	<u>٩٥١٩٨٦</u>	<u>المدخرات لدى الجهاز المصرفي</u>
٢٢٢٥٤٤٩	١٩١٦٧٨٩	١٥١٦٤٨٠	١١٩٧٧٤٦	١٠٠٣٤٣٢	٨٦٩٩٧٦	٧٢٧٧٧٨	ودائع غير جارية بالعملة المحلية
٧١٤٦٣١	٧١٦٩٥٨	٦٩٤٢٨٦	٣٢٣٨١٩	٢٦٢٩٩٥	٢٣٦٠٧١	٢٢٤٢٠٨	ودائع جارية وغير جارية بالعملات الأجنبية
<u>٤٢٤٧٥٤</u>	<u>٢٨١٢٤٠</u>	<u>١٥٥٨٩٧</u>	<u>١٣٩٧٧١</u>	<u>١٠٨٨٧٥</u>	<u>١٠٨٣٧٨</u>	<u>١٠٢١٥٩</u>	<u>صافي مبيعات شهادات الاستثمار</u>
<u>٢١٩٢٩١</u>	<u>٢٠٠٧١٩</u>	<u>١٩٧٣٩٨</u>	<u>١٨٨٢١٩</u>	<u>١٦٩٤٨١</u>	<u>١٤٦٤٤٥</u>	<u>١٢٤١٧٣</u>	<u>ودائع صندوق توفير البريد</u>

المصدر : البنك المركزي المصري.

(١/٣) إجمالي الدين المحلي

(القيمة بالمليون جنيه)					
٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
٤٢٨٢١٦٠	٣٦٩٦٤٠١	٣١٦٠٨٦٤	٢٦٢٠٦٦٢	٢١١٦٣٤٥	١٨١٦٥٨٢
٣٧٣٠٨٥٧	٣١٢١٨٠٤	٢٦٨٥٨٩٨	٢٢٨٥٦٤٤	١٨٧١٣٣٢	١٥٣٨٤٥٩
٣٨٧٥٠٠٢	٣٤٠٥٤٤٠	٣٠٢٤٤٨٠	٢٢٩٠٥٢٧	١٧٢٢١٦٥	١٤٧٨٨٤٦
٢٢٣٥٩٧١	١٨٥٨٣٠٠	١٨٣٨٧٧٧	١٤٧٤٥٣٢	١١٢٥٩٦٩	٩٤٤١٧٦
٦١٦٥٣٠	٦١٣٨٣٠	٦٤٢٣٣٠	٣٩٠٨٣٠	٢٤٠٣٣٠	٢٤٠٣٣٠
٤٥٧٦٣	٤٩٠١٨	٤٩٥٨٤	٢٦٣١٠	٢٢٥٦٠	٢١٣٩٠
٥٢٨٦٧	٣٦٣٣٦	١٨٣٠٩	٨٨٣٢	٦١٠٨	٦١٦٦
٤٩٢٦٢	٣٣٥٧٣	١٨٣٠٩	٨٨٣٢	٦١٠٨	٦١٦٦
٣٦٠٥	٢٧٦٣	٠	٠	٠	٠
١٠٦٢٩٢٣	٧٤٠٣٩٨	٧٢٨٩٩١	٧٤٥٠٠٥	٥٩٦٩٤٠	٤٣٦٥١٠
٨٦٧٠٠	٧١٢٩٩	٧٢١٢٣	٠	٠	٠
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٥٠	٤٨	٤٦	٦٢	٩٢	١٠١
٠	٠	٢٢٧٠	٢١٩٩	٢١٢٤	٢٠٥١
٣٦٩١٣٨	٣٤٥٣٧١	٣٢٣١٢٤	٢٩٨٦٥٣	٢٥٤٥٣٢	٢٣٣٧٠٤
٠	٠	٠	٦٤١	١٢٨٣	١٩٢٤
١٦٣٩٠٣١	١٥٤٧٤٠	١١٨٥٧٠٣	٨١٥٩٩٥	٥٩٦١٩٦	٥٣٤٦٧٠
١٤١٧٣٨٩	١٢٢٧٥٦٦	٨٥٨٠٠٤	٦٥٦٧٤٠	٥٣١٥٤٣	٤٧١٥٢١
١٩٦٧٩٦	٢٩١٦٤٨	٣٠٠٢١٨	١٤٥٥٧٦	٥٣٣٠٧	٥١١٦٦
٢٤٨٤٦	٢٧٩٢٦	٢٧٤٨١	١٣٦٧٩	١١٣٤٦	١١٩٨٣
٠	٠	٠	٠	٥٦٤٠	١٥٦٨٦
٠	٠	٢٥٠	٢٥٠	٤٥٠	١٢٢٥
٠	٠	٢٤٨	١١٢٥	٢٢٠٧	٢٢٥٦
١٤٤١٤٥-	٢٨٣٦٣٦-	٣٣٩٠٨٠-	٦٢٥٨-	١٤٠٨٧٠	٤٠٤٤٦
٢٨٢٩١٢	٣١٧٦٠٧	٢٢٢٣٢٩	١٠٣٧٢٠	١١٣٤١	٥٨٣٦٠
٢١٠٨٨٠	٢٤٥٩١٦	١٧٠٧١٣	٥٢١٧١	٤١٥٢٤-	٦٣٣١
٧٢٠٣٢	٧١٦٩١	٥١٦١٦	٥١٥٤٩	٥٢٨٦٥	٥٢٠٢٩
٦٣١٠٦٦	٤٧٣٠٢٢	٣٣٦٩٣٤	٣٠٩٥٩١	٢٩٣٩٠٢	٢٨٠٩٤٦
٦٤٣٣٠٠	٤٨٤٠٤٥	٣٤٤٠٨٠	٣١٥٢٠١	٢٩٥٣٣٩	٢٨٢٦٧٤
١٢٢٣٤	١١٠٢٣	٧١٤٦	٥٦١٠	١٤٣٧	١٧٢٨
٣٦٢٩٧٥	٢١٦٠٣٢	٨٤٢٩٧	٧٨٢٩٣	٦٠٢٣٠	٦١١٨٣
٢٩٠٦٤٣	١٤٤٣٤١	٣٢٦٨١	٢٦٧٤٤	٧٣٦٥	٩١٥٤
٧٢٠٣٢	٧١٦٩١	٥١٦١٦	٥١٥٤٩	٥٢٨٦٥	٥٢٠٢٩

الدين العام المحلي (١ + ٢ - ٣ - ٤)

١- صافي الدين المحلي الحكومي (أ+ب+ج+د+هـ)

أ- إجمالي الأرصدة من السندات والأذون

سندات على الخزنة العامة

. سندات على الخزنة العامة لدى البنك المركزي المصري

. السندات الصادرة بالدولار الأمريكي لصالح البنوك التجارية (البنك الأهلي المصري - بنك مصر)

. السندات المطروحة في الخارج * :

بالدولار

باليورو

. سندات صادرة على الخزنة المصرية **

.السندات الدولية (الطرح الخاص لصالح البنك المركزي)***

. صكوك على الخزنة العامة بقيمة العجز الاكثوارى فى صناديق التامينات الاجتماعية

. سندات الاسكان

. مقابل نسبة الـ ٥٪ المجنبة من أرباح الشركات لشراء سندات حكومية

. سندات صندوقى التأمينات مقابل نقل مديونية بنك الاستثمار القومي الى الخزنة

. سندات شركة بروة للاستثمار العقارى

أذون على الخزنة العامة :

بالجنيه المصري

بالدولار

باليورو

ب- إقتراض من جهات أخرى

ج - تسهيلات ائتمانية من صندوقى التأمين الاجتماعى

د - شهادة المصرية الدولارية ****

هـ - صافى أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفى

٢- صافى مديونية الهيئات العامة الاقتصادية

. صافى أرصدة الهيئات العامة الاقتصادية لدى الجهاز المصرفى

. إقتراض الهيئات العامة الاقتصادية من بنك الاستثمار القومى ****

٣- صافى مديونية بنك الاستثمار القومى

. مديونية بنك الاستثمار القومى

. ودائع بنك الاستثمار القومى لدى الجهاز المصرفى (-)

٤- المديونية البيئية

. مديونية الحكومة قبل بنك الاستثمار القومى (استثمارات فى أوراق مالية حكومية)

. مديونية الهيئات العامة الاقتصادية قبل بنك الاستثمار القومى

المصدر: البنك المركزي المصري - وزارة المالية - بنك الاستثمار القومى .

* تمثل حيازة المؤسسات المالية (الجهاز المصرفى وقطاع التأمين) المقيمة فى مصر.

** مدرجة بقيمتها الاسمية ، وتتضمن ما يعادل ٩٨٠,٧ مليون دولار أمريكى قيمة الطرح الخاص لسندات الخزنة المصرية ذات الزيرى كويون الصادرة فى ٢٦/٢/٢٠١٩ ولمدة عامين .

*** يمثل هذا البند المعادل المحلى لقيمة السندات الدولية الصادرة بالدولار الأمريكى خلال شهر ١١/٢٠١٦.

**** شهادة ادخارية بالدولار الأمريكى أصدرها البنك الأهلى فى مايو ٢٠١٢ مدتها ٣ سنوات بعائد ٤٪ سنويا غير قابلة للاسترداد قبل ستة أشهر، وبعد أدنى ألف دولار وبدون حد أقصى ، وطرحت للمصريين فى الخارج بغرض توظيف مدخراتهم بالسوق المحلى لدعم الاقتصاد وتمويل خطة التنمية .

***** بخلاف الفوائد المستحقة لبنك الاستثمار القومى.

(٢/٣) الموارد المستثمرة لدى بنك الاستثمار القومي واستخداماتها

(القيمة بالمليون جنيه)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	الأرصدة فى نهاية يونيو
<u>٦٤٣٣٠٠</u>	<u>٤٨٤٠٤٥</u>	<u>٣٤٤٠٨٠</u>	<u>٣١٥٢٠١</u>	<u>٢٩٥٣٣٩</u>	<u>٢٨٢٦٧٤</u>	- الخصوم : منها
٣٦٥٤٢	٣٥٣٨٢	٣٣٤٠٧	٣٢٢٦٤	٤١٥٢٤	٤٠٥٨٠	. صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالحكومة
١٩٥٤٨	٢١٣٨٤	٢٢٥٨١	٢٣٦٣٧	٣٢٧٥٧	٣١٤٤١	. صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بقطاعى الأعمال العام والخاص
٤٢٤٨٠٢	٢٨١٢٨٩	١٥٥٩٤٧	١٣٨٢٦٥	١٠٨٩٣٨	١٠٨٤٥١	. حصيلة شهادات الاستثمار
٨٢٨٨	٧٢٩٤	٧٥٤٦	٧٩٩٤	٧٨٧٤	٧٢٤٠	. العوائد المتركمة لشهادات الاستثمار مجموعة (أ)
.	٢	٤	٤	٥	٥	. حصيلة سندات التنمية الدولارية
١٤٩٢١٩	١٣٤٤٣١	١٢٢٢٧١	١١١٠٤٤	١٠٢٢٩٧	٩٣٣٧٦	. ودائع صندوق توفير البريد
٤٩٠١	٤٢٦٣	٢٣٢٤	١٩٩٣	١٩٤٤	١٥٨١	. أخرى *
<u>٦٤٣٣٠٠</u>	<u>٤٨٤٠٤٥</u>	<u>٣٤٤٠٨٠</u>	<u>٣١٥٢٠١</u>	<u>٢٩٥٣٣٩</u>	<u>٢٨٢٦٧٤</u>	- الأصول : منها
٧٢٠٣٢	٧١٦٩١	٥١٦١٦	٥١٥٤٩	٥٢٨٦٥	٥٢٠٢٩	. إقراض للهيئات العامة الاقتصادية
٢٩٠٦٤٣	١٤٤٣٤١	٣٢٦٨١	٢٦٧٤٤	٧٣٦٥	٩١٥٤	. استثمارات فى أوراق مالية حكومية (أذون وسندات)
١٢٢٣٤	١١٠٢٣	٧١٤٦	٥٦١٠	١٤٣٧	١٧٢٨	. ودائع بنك الاستثمار القومى لدى الجهاز المصرفى
٢٦٨٣٩١	٢٥٦٩٩٠	٢٥٢٦٣٧	٢٣١٢٩٨	٢٣٣٦٧٢	٢١٩٧٦٣	. إقراض للمساهمة فى الشركات القابضة والوحدات التابعة والقروض الميسرة وأخرى (صافى مديونية بنك الإستثمار القومى مطروحا منها المديونية البيئية)

المصدر: البنك المركزى المصرى - بنك الإستثمار القومى.

* تشمل ودائع صناديق التأمين الخاصة والبديلة وودائع للهيئات المختلفة وأخرى.

١٢/ب
البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠١٨

(٣/٣) هيكل الدين الخارجى

(مليون دولار)					الأرصدة فى نهاية يونيو
٢٠١٩+	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	
١.٠٨٦٩٩,١	٩٢٦٤٣,٩	٧٩.٣٢,٨	٥٥٧٦٤,٤	٤٨٠.٦٢,٩	<u>إجمالى الدين الخارجى</u>
٣١٢٦,٦	٣٧٢٧,٩	٤٢٥٢,٠	٥٢٤٩,٦	٦٢٤٢,٩	القروض الثنائية المعاد جدولتها*
٢٩٨٩,١	٣٥٣٦,٥	٤٠١٥,٠	٤٥٢٤,٥	٤٦٣٧,٢	الميسرة
١٣٧,٥	١٩١,٤	٢٣٧,٠	٧٢٥,١	١٦٠,٥,٧	غير الميسرة
٩٦٣٢,٥	٧٦٤٤,٠	٦٥٧٢,٤	٦٢٩٩,٩	٥٤٩١,٧	القروض الثنائية الاخرى
٥٠٢١,٢	٤٤٣٠,٥	٣٧١٠,٨	٣٥٥٣,٥	٢٢٠٠,٩	دول نادى باريس
**٤٦١١,٣	**٣٢١٣,٥	**٢٨٦١,٦	**٢٧٤٦,٤	٣٢٩٠,٨	الدول الأخرى
٣٢٨٠,٨,٥	٢٨٤١٦,٨	٢١٧٥١,٦	١٤٠٨٩,٩	١٢٢٤٦,٣	المؤسسات الدولية والاقليمية
١١٢٨٣,٦	٨٤٣٣,٩	٦٥٠٥,٢	٣١١٨,٩	١٥٤٦,٥	تسهيلات المشترين و الموردين
٣٨٠٨,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	إعادة شراء أوراق مالية (ريبو)
١٩٣٧١,٩	١٤٢٧٧,٧	٨٩٨٤,٥	٣٤٩٣,٠	٤٩٣٧,٧	سندات و صكوك مصرية
١٧٢٠٣,٣	١٧٤٠٠,٠	١٨٥٣٧,٤	١٦٣٠٠,٠	١٥٠٠٠,٠	ودائع طويلة الاجل
٤٠٨,٦	٤٥٩,٩	١٥٥,٣	١٩٥,٤	٢٢,٥	ديون القطاع الخاص (غير المضمونة)
١١٠٥٥,٤	١٢٢٨٣,٧	١٢٢٧٤,٤	٧٠١٧,٧	٢٥٧٥,٣	ديون قصيرة الأجل
٣٧٠٦,٩	٣٧٨٣,٩	٣٨٢٤,١	١٤٧٨,٣	١٢٩٥,٣	الودائع
٧٣٤٨,٥	٨٤٩٩,٨	٨٤٥٠,٣	٥٥٣٩,٤	١٢٨٠,٠	تسهيلات أخرى

المصدر: البنك المركزي المصري - الإدارة العامة لاحصاءات الدين الخارجى.

+ أرقام مبدئية.

* وفق الأتفاق الموقع مع دول نادى باريس فى ١٩٩١/٥/٢٥.

** تتضمن تسهيل دعم السيولة المقدم من الصين.

(٤/٣) توزيع الدين الخارجى حسب العملات

الأرصدة فى نهاية	يونيو ٢٠١٨		يونيو ٢٠١٩ *		التغير (-)/+
	القيمة		القيمة		
	%	%	%	%	
الاجمالى	٩٢٦٤٣,٩	١٠٠,٠	١٠٨٦٩٩,١	١٠٠,٠	١٦٠٥٥,٢
دولار امريكى	٥٨٨٣٦,٩	٦٣,٥	٦٩٣٥٢,٢	٦٣,٨	١٠٥١٥,٣
يورو	١٣٩٣٥,٠	١٥,٠	١٦٣٢٠,٢	١٥,٠	٢٣٨٥,٢
حقوق السحب الخاصة	١٠٥١٦,٦	١١,٤	١٢١٦٦,١	١١,٢	١٦٤٩,٥
يوان صيني	٢٧١٥,٣	٢,٩	٣٦٣٥,٠	٣,٣	٩١٩,٧
دينار كويتى	٢٥٢٥,٩	٢,٧	٢٦٠٥,٦	٢,٤	٧٩,٧
ين يابانى	٢٣٥٣,٩	٢,٦	٢٥٠٨,٧	٢,٣	١٥٤,٨
ريال سعودى	٩٩٨,٤	١,١	١٣٣٠,١	١,٢	٣٣١,٧
جنيه مصرى	٤٥٩,٧	٠,٥	٤٨٤,٨	٠,٥	٢٥,١
فرنك سويسرى	١٦٣,٥	٠,٢	١٧٤,٨	٠,٢	١١,٣
كرون دانماركى	٥١,٦	٠,١	٤٤,٨	٠,١	(٦,٨)
دولار كندى	٣٣,٢	٠,٠	٣٠,٥	٠,٠	(٢,٧)
درهم اماراتى	٣١,٢	٠,٠	٢٧,٠	٠,٠	(٤,٢)
جنيه استرالىنى	٢٠,٧	٠,٠	١٧,٣	٠,٠	(٣,٤)
كرون نرويجى	١,٩	٠,٠	١,٧	٠,٠	(٠,٢)
وون كورى	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,٣
كرون سويدي	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	(٠,١)

المصدر: البنك المركزى المصرى - الإدارة العامة لإحصاءات الدين الخارجى.

* أرقام مبدئية

(٥/٣) الدين الخارجي حسب الدول والجهات الدائنة

(مليون دولار)			
يونيو ٢٠١٩ *		يونيو ٢٠١٨	
الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة
١٠٠,٠	١٠٨٦٩٩,١	١٠٠,٠	٩٢٦٤٣,٩
١,٢	١٢٦٢,٩	١,٦	١٤٣٨,٠
٢,٣	٢٤٦٠,٩	٢,٥	٢٢٧٨,٢
٦,٠	٦٥٣١,٧	٥,٥	٥٠٥٩,٢
٦,٢	٦٥٣٩,٧	١٣,٩	١٢٩٥٨,٧
٢,٨	٣٠٣٣,٠	٧,٧	٧١٣٤,٥
١,٥	١٥٦٢,٧	٢,٢	١٩٩٤,٩
١,٠	١١٠٣,٩	٢,٠	١٨٧٩,١
٠,٣	٢٧٨,٤	٠,٣	٣١٠,٩
٠,٢	١٧٨,٠	٠,٢	١٤٧,٧
٠,١	١٠٥,٠	١,١	١٠٢٤,٥
٠,١	٧٦,٦	٠,١	٩٨,٩
٠,١	٦٧,٧	٠,١	٨١,٠
٢١,٤	٢٣٥٢٦,٨	٢٥,٠	٢٣١٢٢,٣
٨,٣	٨٩٨٩,٣	٩,٣	٨٦٤٤,٩
٨,١	٨٨٦٧,٤	٩,٣	٨٥٨٠,٤
٥,٠	٥٣٥٩,١	٥,٥	٥١٠٦,٧
٠,٠	٥٢,٨	٠,١	٥٤,٢
٠,٠	٤٨,٥	٠,٠	٤٠,٥
٠,٠	٤٢,٧	٠,٠	٣٥,٩
٠,٠	٤١,٢	٠,١	٨٢,٥
٠,٠	٢٨,٢	٠,٠	٢٩,٤
٣٠,٢	٣٢٨٠٨,٥	٣٠,٧	٢٨٤١٦,٨
١٠,٣	١١٢٠٧,٥	١٠,١	٩٣١٣,٩
٩,٨	١٠٦٠٧,٤	٩,٨	٩٠٩٢,٦
٣,٠	٣٢١٦,٣	٢,٦	٢٤١٧,٣
٢,٧	٢٩٥٢,٩	٢,٨	٢٥٦٥,٤
١,٥	١٥٨٩,٨	١,٧	١٥٣٥,٧
٠,٨	٨٢٧,٨	٠,٦	٥٥٧,٠
٠,٥	٥٤٥,٦	٠,٧	٦٧١,٤
٠,٤	٤٢٣,٢	٠,٦	٥٧٣,٦
١٧,٨	١٩٣٧١,٩	١٥,٤	١٤٢٧٧,٧
١٤,٩	١٦١٩٦,٧	٥,٤	٥٠٩٣,٠

* أرقام مبدئية .

(١/٤) هيكل الجهاز المصرفي المصري

عدد الفروع	عدد البنوك العاملة في مصر	في نهاية
٣٦٥١	٤٠	يونيو ٢٠١٣
٣٧١٠	* ٣٨	يونيو ٢٠١٤
٣٧٦٦	٣٨	يونيو ٢٠١٥
٣٨٨٢	٣٨	يونيو ٢٠١٦
٤٠٠٩	٣٨	يونيو ٢٠١٧
٤١٥٥	٣٨	يونيو ٢٠١٨
٤٢٩٨	٣٨	يونيو ٢٠١٩

المصدر : البنك المركزي المصري.

* صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي بشطب تسجيل بنك اوف نوبا سكوشيا بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١٨، وذلك بعد الموافقة له وللبنك الوطني العماني على اتخاذ إجراءات وقف نشاطهما في مصر في ديسمبر ٢٠١٣ ومارس ٢٠١٤ على الترتيب.

(٢/٤) مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية المسجلة لدى البنك المركزي المصري

في نهاية يونيو ٢٠١٩

العنوان	تاريخ التسجيل	الدولة	اسم المكتب
مبنى كونكورديا B 2111 - القرية الذكية - طريق مصر إسكندرية الصحراوي - ٦ أكتوبر - الجيزة.	١٩٩٣/١٠/٢٧	الولايات المتحدة	The Bank of New York Mellon
(6A2-6 بوليغون) - بيغلي هيلز - سوديك ويست - مدينة الشيخ زايد - الجيزة.	١٩٩٤/٥/٣١	المانيا	Commerz Bank AG.
١٠ شارع سراي الجزيرة - الدور الثاني - شقة رقم ٥ - الزمالك ١١٢١١ - القاهرة.	١٩٩٤/٧/٥	إيطاليا	Monte dei Paschi di Siena S.P.A
٤ ممر بهلر - قصر النيل - القاهرة.	١٩٩٤/٨/١٥	فرنسا	Union De Banques Arabes et Francaises (UBAF)
المبنى ٤٧ القطاع ١ - سيتي سنتر - القاهرة الجديدة.	١٩٩٤/١١/١٠	المانيا	Deutsche Bank AG
٣ شارع أبو الفدا - الزمالك - القاهرة.	١٩٩٥/٣/١٣	إيطاليا	Intesa Sanpaolo Spa
٣ شارع أحمد نسيم - الجيزة.	١٩٩٦/٨/٥	الولايات المتحدة	JP Morgan Chase Bank N.A
أبراج نايل سيتي - البرج الجنوبي - الدور العاشر/C - كورنيش النيل - القاهرة.	١٩٩٧/٣/٤	اليابان	MUFG Bank, Ltd.
(12b04) كايرو فيستيفال سيتي - القاهرة الجديدة - المبنى الإداري - مبنى هويدي - القاهرة .	١٩٩٨/٣/١٦	سويسرا	Credit Suisse AG
٢٨ شارع شريف - القاهرة.	١٩٩٩/٧/٢٢	فرنسا	Credit Industriel et Commercial, CIC
مبنى الكامل - قطعة ٥٤/ب منطقة البنوك - ٦ أكتوبر - الجيزة.	٢٠٠٠/٣/٢٢	فرنسا	Natixis
أبراج نايل سيتي - البرج الشمالي - ٢٠٠٥ ج - الدور ٢٣ - كورنيش النيل - رملة بولاق - القاهرة.	٢٠٠٤/١/١٩	اليابان	Sumitomo Mitsui Banking Corporation
شارع الشيخة فاطمة - أبراج سيتي ستارز - ستار كابيتال (٢) - مكتب رقم ٢١ - ٢٢ - مصر الجديدة - القاهرة.	٢٠٠٥/٩/١٢	المملكة المتحدة	Standard Chartered Bank
٤ شارع أحمد باشا - الدور ١٦ - جاردن سيتي - القاهرة.	٢٠٠٨/٥/٢٨	السودان	Sudanese Egyptian Bank
٤١ شارع ١٨ - الوجدتين ١ ، ٢ - المعادي - القاهرة .	٢٠٠٩/١١/٢	الصين	China Development Bank
أبراج نايل سيتي - البرج الشمالي - الدور ٢٧ - كورنيش النيل - القاهرة .	٢٠١٠/٣/٣١	تركيا	Türkiye İş Bankası A.Ş
٤٥ شارع التسعين الشمالي - القطاع الأول - الدور السادس - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة.	٢٠١٢/٧/٨	أسبانيا	Caixa Bank S.A

(١/٥) البنوك : المركز المالى الاجمالى

(القيمة بالمليون جنيه)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	*٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	نهاية يونيو
الأصول							
٦٩٦٢٧	٦٨٣٣٢	٥٧٤٧١	٣١٤٣٢	٢٧٣٨١	٢٧٢٧٦	٢٩٢٢٧	نقدية
١٧٦٥٣٥٦	١٦٨٠٨١١	١٥٣٧٠٣٦	١٢٨٣٦١٦	١٠١٦٠٢٥	٨٢٥٥٢٤	٦٥٣٨٨٩	أوراق مالية واستثمارات فى أذن على الخزانة
١١٦٨٢٣٢	١١٦٥١٣٩	٨٧٦٥٤٤	٣٧٤٦٤٤	٢٤٠٣٣٦	١٧٤٧٨٦	١٣١٣٢٦	أرصدة لدى البنوك فى مصر، منها:
٤٧٤١	٣٨٠٧	٤٧١٣	١٦٨٢	١٥٠٠	٣٦٣	٩٥٣	إقراض وخصم
٢٦٧١٢٥	٢٥٠٤٤٣	٢٨٣٩٦٦	٥١٠٧٤	٥٤٨٣٤	٧٨٧٤٢	٧٧٠١٢	أرصدة لدى البنوك فى الخارج، منها:
٤١٦٦	٤٧٣٠	٢٥٠٢	١٣١٦	١٥٢٠	٢٢٨٤	١٨٠٠	إقراض وخصم
١٨٥٤٣٢٦	١٦٢٩٦٦٤	١٤٢٦٤٥٧	٩٤٢٧٢٧	٧١٧٩٩٩	٥٨٧٨٥٢	٥٤٩١٢٠	أرصدة الإقراض والخصم للعملاء
٣٩٢١٤٠	٢٨٦١٨١	٢٣٩٣٨٦	١٦٢٦٠١	١٤٢٤٠٤	١٢٢٦٩٣	١٢٣٢٧٥	أصول أخرى
٥٥١٦٨٠٦	٥٠٨٠٥٧٠	٤٤٢٠٨٦٠	٢٨٤٦٠٩٤	٢١٩٨٩٧٩	١٨١٦٨٧٣	١٥٦٣٨٤٩	الأصول = الخصوم
الخصوم							
١٥٢٦٦١	١٤٩١١٩	١٢٨٤٢٠	١٠٠٧٢٦	٩٢٥٥٠	٧٧٥٥٥	٧٢٠٦١	رأس المال
٢٣٦٠٦٥	٢١٣٧٣٢	١٨٥٨٤٦	٦٣٠٠٢	٥٠٠٨٠	٤٧٠٢٢	٣٥٨٣٨	الاحتياطيات
١٢٢٢٧٢	١٠٩٢٩٤	١٠٧٨٥٩	٦٦٨٨٠	٦٦٠٤٩	٦٢٧٧٧	٦١٢٦٤	المخصصات
١٦٦٦٤٧	١٤٥٥٨١	١٢٣٩٦٠	٤٨٥٣٢	٣٨٤٥٣	٣٠١٦٨	٣٠٣١٢	سندات وقروض طويلة الأجل
٢٢٨٨٨٨	٢٩٦٨٣٩	٢٨٦١١٦	٦٠٥٥١	٢٠٧٦٣	١٧٨٥٨	٢٥٦٠٨	التزامات قبل البنوك فى مصر
١٤٤٠٢٩	١٨٨١٨٩	١٩٤٥٥١	٨٦٠٦٠	٣٠١٤٧	١٤٦٩٩	١٥٢٢٢	التزامات قبل البنوك فى الخارج
٣٩٩٢٦٧٣	٣٥٥٣٦٣٤	٣٠٢٧٨١١	٢١١٦١١٧	١٧٣٤١٧٨	١٤٢٩٤٣٢	١١٨٦٩٨٥	إجمالى الودائع
٤٧٣٥٧١	٤٢٤١٨٢	٣٦٦٢٩٧	٣٠٤٢٢٦	١٦٦٧٥٩	١٣٧٣٦٢	١٣٦٥٥٩	خصوم أخرى ، منها :
١٢١٨٣	١٣٢٨١	١٢٣٠٠	١٠٩٨٤	٨١٧٥	٦٨٨٠	٤٨٥٠	شيكات مستحقة الدفع

المصدر : البنك المركزى المصرى.

* بدءاً من شهر مارس ٢٠١٥ أضيفت بيانات المصرف العربى الدولى إلى المركز المالى الاجمالى للبنوك وتأثرت بذلك الجداول المرتبطة به.

البنوك : الودائع وفقاً للأجال (٢/٥)

(القيمة بالمليون جنيهه)							نهاية يونيو
٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
<u>٣٩٩٢٦٧٣</u>	<u>٣٥٥٣٦٣٤</u>	<u>٣٠٢٧٨١١</u>	<u>٢١١٦١١٧</u>	<u>١٧٣٤١٧٨</u>	<u>١٤٢٩٤٣٢</u>	<u>١١٨٦٩٨٥</u>	إجمالي الودائع
٧٠٤٣٠٠	٦٣٤٠١١	٥٢٧٠٤٤	٣٥٤٠٣٣	٣٠٨٩١٥	٢١٥٨٧٠	١٦٧٩٣٩	ودائع جارية
٢٩٥٤٠٣٣	٢٧٢٦٧٧٠	٢٣١٩٠٧٢	١٦٤١٣٠٥	١٣٣٠١٧٩	١١٥٧٩٧٦	٩٧٤٢٨٦	ودائع لأجل وحسابات توفير
٣٣٤٣٤٠	١٩٢٨٥٣	١٨١٦٩٥	١٢٠٧٧٩	٩٥٠٨٤	٥٥٥٨٦	٤٤٧٦٠	ودائع مجمدة أو محتجزة
<u>٣١٦٨٠٧٩</u>	<u>٢٧٢١٤١٨</u>	<u>٢١٢٠٧٨٧</u>	<u>١٦٩١٥٩٠</u>	<u>١٣٦٩٦٧٤</u>	<u>١٠٩٣٦٨٦</u>	<u>٨٩٦٤٧٧</u>	بالعملة المحلية
٥٥٢٧٠٢	٤٧٥٤٣٤	٣٦٨٧٧٤	٢٧٥٣٧٤	٢٣٦٤٤٠	١٥٠٢٩٧	١١٠٥٩٨	ودائع جارية
٢٣٢٥٥٩٥	٢٠٩٣٨٦٩	١٦١٨١٣١	١٣١٨٥٦٤	١٠٥٤٠٤٧	٩٠٧٥٣١	٧٥٩٥١٥	ودائع لأجل وحسابات توفير
٢٨٩٧٨٢	١٥٢١١٥	١٣٣٨٨٢	٩٧٦٥٢	٧٩١٨٧	٣٥٨٥٨	٢٦٣٦٤	ودائع مجمدة أو محتجزة
<u>٨٢٤٥٩٤</u>	<u>٨٣٢٢١٦</u>	<u>٩٠٧٠٢٤</u>	<u>٤٢٤٥٢٧</u>	<u>٣٦٤٥٠٤</u>	<u>٣٣٥٧٤٦</u>	<u>٢٩٠٥٠٨</u>	بالعملات الأجنبية
١٥١٥٩٨	١٥٨٥٧٧	١٥٨٢٧٠	٧٨٦٥٩	٧٢٤٧٥	٦٥٥٧٣	٥٧٣٤١	ودائع جارية
٦٢٨٤٣٨	٦٣٢٩٠١	٧٠٠٩٤١	٣٢٢٧٤١	٢٧٦١٣٢	٢٥٠٤٤٥	٢١٤٧٧١	ودائع لأجل وحسابات توفير
٤٤٥٥٨	٤٠٧٣٨	٤٧٨١٣	٢٣١٢٧	١٥٨٩٧	١٩٧٢٨	١٨٣٩٦	ودائع مجمدة أو محتجزة

المصدر : البنك المركزي المصري.

(٣/٥) البنوك : الودائع وفقاً للقطاعات

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
إجمالي الودائع	١١٨٦٩٨٥	١٤٢٩٤٣٢	١٧٣٤١٧٨	٢١١٦١١٧	٣٠٢٧٨١١	٣٥٥٣٦٣٤	٣٩٩٢٦٧٣
الودائع بالعملة المحلية	٨٩٦٤٧٧	١٠٩٣٦٨٦	١٣٦٩٦٧٤	١٦٩١٥٩٠	٢١٢٠٧٨٧	٢٧٢١٤١٨	٣١٦٨٠٧٩
القطاع الحكومى	٦٠٢٥٢	٧٨٤٢٥	١٤٩١١٥	٢٥٨٠٢١	٣٠٣٧١٤	٤١٠١٤٧	٤٩٤٤٩٢
قطاع الأعمال العام*	٢٤١٢٣	٢٦٣٣٦	٣٧٨٩٣	٤٣٧٣٣	٤٧٢٩٠	٥٥٩٢١	٥٨٤٠٦
قطاع الأعمال الخاص	١٢٠٨٠٧	١٥١٧٤٠	٢٣٠١٤٣	٢٦٣٩٦١	٢٨٣٣١٢	٣٥٧١٤٩	٣٧٨٨٠١
القطاع العائلى	٦٨٦٧٤٠	٨٣٢١٤٧	٩٤٢٣٣٦	١١١٦٣١٦	١٤٧٥٦٧٩	١٨٨٥٣٩١	٢٢٢٤٥٢٢
عالم خارجى**	٤٥٥٥	٥٠٣٨	١٠١٨٧	٩٥٥٩	١٠٧٩٢	١٢٨١٠	١١٨٥٨
الودائع بالعملات الأجنبية	٢٩٠٥٠٨	٣٣٥٧٤٦	٣٦٤٥٠٤	٤٢٤٥٢٧	٩٠٧٠٢٤	٨٣٢٢١٦	٨٢٤٥٩٤
القطاع الحكومى	٦٢٠١٨	٩٥٥١٣	٩٦٤٥٢	٩٦٨٧٦	٢٠٤٨٥٨	١٠٧٣٠٥	١٠١١٧٣
قطاع الأعمال العام*	١٢٥٩٢	١٣٧١٢	١٥٠٤٩	١٧٩٢٥	٣٨٣٨٨	٤١٦٤٩	٣٧٦٣٩
قطاع الأعمال الخاص	٧٦٥٧٢	٧٤٧٨٨	٧٨٨٤٠	٩٩٤٣٢	١٩٢٩٠٠	١٩٠١٦١	١٨٦٤٩٣
القطاع العائلى	١٣٥١٢٤	١٤٧٦٣٤	١٦٩١٣٧	٢٠٦٤٩١	٤٦٣٠٧٨	٤٨٥٣٦٥	٤٩٠٥٩٥
عالم خارجى**	٤٢٠٢	٤٠٩٩	٥٠٢٦	٣٨٠٣	٧٨٠٠	٧٧٣٦	٨٦٩٤

المصدر : البنك المركزى المصرى.

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الأخرى غير الخاضعة له.

** متضمنة الودائع المقابلة للمعونة الأمريكية.

(٤/٥) البنوك : الإقراض والخصم وفقاً للقطاعات

(القيمة بالمليون جنيهه)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	نهاية يونيو
<u>١٨٥٤٣٢٦</u>	<u>١٦٢٩٦٦٤</u>	<u>١٤٢٦٤٥٧</u>	<u>٩٤٢٧٢٧</u>	<u>٧١٧٩٩٩</u>	<u>٥٨٧٨٥٢</u>	<u>٥٤٩١٢٠</u>	إجمالي أرصدة الإقراض والخصم
<u>١٢٧٤٠٦٠</u>	<u>١٠٦٦٣٢٤</u>	<u>٨٦٧٢١٣</u>	<u>٦٧٢٥٧٨</u>	<u>٤٧٩٣٥٧</u>	<u>٤١٨٣٧١</u>	<u>٣٨٧٨٨٠</u>	الأرصدة بالعملة المحلية
٢٣٥٨٣٩	٢١٦٥٤٩	١٤٢٧١٠	١٠٠٢٣٠	١٠٨٥٥	١١٨٧٢	١١٤٠١	القطاع الحكومي
١٢٥٣٤٦	١١٤٣٤٩	٩٥٦٢١	٦٥١٦٨	٤٣٧٤٢	٣٥١٠٧	٣٣٦٧٣	قطاع الأعمال العام*
٥٧٤٠٧٧	٤٦٢٩١٥	٣٩٦٦٢٦	٣٠٢٣٩٧	٢٥٢٤٠٥	٢٢٧٨١٩	٢١٦٦٦٤	قطاع الأعمال الخاص
٣٣٧٤٨٦	٢٧١٧٥٢	٢٣١٤٠٤	٢٠٤٤٧٠	١٧١٩٨٩	١٤٣٢٥١	١٢٥٥٠٥	القطاع العائلي
١٣١٢	٧٥٩	٨٥٢	٣١٣	٣٦٦	٣٢٢	٦٣٧	عالم خارجي
<u>٥٨٠٢٦٦</u>	<u>٥٦٣٣٤٠</u>	<u>٥٥٩٢٤٤</u>	<u>٢٧٠١٤٩</u>	<u>٢٣٨٦٤٢</u>	<u>١٦٩٤٨١</u>	<u>١٦١٢٤٠</u>	الأرصدة بالعملة الأجنبية
٣٠٦٦٠٨	٢٣٦٣٦٨	٢١٢٠١٣	٧٣٥١٠	٥٥٥٦٦	٢٨٩٣٠	٢٤٣٧٩	القطاع الحكومي
٣٦٤٣٤	٤٥٢٢٨	٥٢٦٨٠	٢٧٦٦٣	١٩٢٢٨	٩٩٩٣	٨٩٩٣	قطاع الأعمال العام*
٢٢٢٠٦٢	٢٦٦٨٢٩	٢٧٩٦٠٢	١٥٧٢٦٠	١٥١٠٢٩	١٢١١٥٢	١١٤٥٣٦	قطاع الأعمال الخاص
٩٩٥٧	٩٤٢٣	٦٩٣٨	٣٤٠٤	٣٣٠٢	٢٠١١	٢٤١٦	القطاع العائلي
٥٢٠٥	٥٤٩٢	٨٠١١	٨٣١٢	٩٥١٧	٧٣٩٥	١٠٩١٦	عالم خارجي

المصدر : البنك المركزي المصري.

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الأخرى غير الخاضعة له.

(١/٦) الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج

وفقاً للقطاعات الاقتصادية بأسعار عام ٢٠١٧/٢٠١٦

القطاعات	السنة المالية			معدلات التغير + (-) (%)		
	٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٩/٢٠١٨	
	عام	خاص	الإجمالي	عام	خاص	الإجمالي
الناتج المحلي الإجمالي	١١١٠١٦٧,٧	٢٤٨٨٧٧٤,٦	٣٥٩٨٩٤٢,٣	١١٦٩٥٨٠,٢	٢٦١٤٢٠٩,٥	٣٧٨٣٧٨٩,٧
الزراعة والغابات والصيد	٣٠٢,٤	٤١٠٦٥١,٣	٤١٠٩٥٣,٧	٣١٧,٤	٤٢٤٣٩٠,٨	٤٢٤٧٠٨,٢
الاستخراجات	٢٦٣٠٨٥,٤	٨٩١٧٤,٦	٣٥٢٢٦٠,٠	٢٩٠٩٧٦,٣	٩٥٩٦٤,٠	٣٨٦٩٤٠,٤
بتروöl	١٢١٤١٠,٩	٢٠٥٦٥,١	١٤١٩٧٦,٠	١٢١٥٢٢,٠	٢٠٥٧٨,٩	١٤٢١٠٠,٩
غاز	١٣٩٢٩٨,٩	٢٤٣٥٥,٥	١٦٣٦٥٤,٤	١٦٧٠٠١,٣	٢٩٦٥٧,٥	١٩٦٦٥٨,٨
أخرى	٢٣٧٥,٦	٤٤٢٥٤,٠	٤٦٦٢٩,٦	٢٤٥٣,٠	٤٥٧٢٧,٦	٤٨١٨٠,٧
الصناعات التحويلية	١٧٧٥٦٩,٠	٤٢٠٢٩٤,١	٥٩٧٨٦٣,١	١٨١٨٧٣,٤	٤٣٢٦٦٠,٤	٦١٤٥٣٣,٨
تكرير البترول	١٣٢٣٤٤,٧	٧٢٢٦,٠	١٣٩٥٧٠,٧	١٣٥٢٥٨,٥	٧٤١٢,٨	١٤٢٦٧١,٣
أخرى	٤٥٢٢٤,٣	٤١٣٠٦٨,١	٤٥٨٢٩٢,٤	٤٦٦١٤,٩	٤٢٥٢٤٧,٦	٤٧١٨٦٢,٥
الكهرباء	٥٢٥٩٧,٤	٨١٤٩,٠	٦٠٧٤٦,٤	٥٣٣٠٧,١	٨٢٤٢,٨	٦١٥٤٩,٩
المياه والصرف وإعادة الدوران	١٨٦٥٣,٤	٢١٩٤,٨	٢٠٨٤٨,٢	١٩٢٦٤,٥	٢٢٦٧,٩	٢١٥٣٢,٤
التشييد والبناء	٢٠٤٩٠,٢	١٩٤١٥٤,٠	٢١٤٦٤٤,٢	٢٢٣٦٨,٥	٢١١٢٤,١	٢٣٣٥٩٢,٦
النقل والتخزين	٣٠٦٧١,٤	١٣٤٥٤٦,٢	١٦٥٢١٧,٦	٣٢٠١١,١	١٣٩٩٤٦,٤	١٧١٩٥٧,٥
الاتصالات	١٥٧٢٩,٨	٦٤٤١٩,٢	٨٠١٤٩,٠	١٨٣٥٥,٦	٧٥١٥٦,١	٩٣٥١١,٧
المعلومات	٧٤٩,٣	٩٩٨٤,٤	١٠٧٣٣,٧	٧٧٤,٢	١٠٣٥٨,٨	١١١٣٢,٩
قناة السويس	٨٤٠٥٠,٠	٠,٠	٨٤٠٥٠,٠	٩٠٦٤٨,٧	٠,٠	٩٠٦٤٨,٧
تجارة الجملة والتجزئة	٢٦٣٦٩,٨	٤٦٤٠٤٩,٦	٤٩٠٤١٩,٤	٢٧٤٤٣,٥	٤٨١٨٩٥,٧	٥٠٩٣٣٩,٢
الوساطة المالية والأنشطة المساعدة	٨٣٣٢٢,٦	٥٥٠٢٧,٨	١٣٨٣٥٠,٤	٨٦٢٥٢,٦	٥٦٩٤٩,٥	١٤٣٢٠٢,١
التأمينات الاجتماعية والتأمين	٢٠٩٧٧,٣	٦٥٦٥,٠	٢٧٥٤٢,٣	٢١٦٨٤,٠	٦٨٠٣,٥	٢٨٤٨٧,٥
السياحة	٨٨٤,٣	٨٨٠٣٣,١	٨٨٩١٧,٤	١٠٨٩,٩	١٠٥٦٧٣,٦	١٠٦٧٦٣,٥
الأنشطة العقارية	٣٧٥١,٢	٣٦٧٣٥٩,٩	٣٧١١١١,١	٣٨٨٦,٥	٣٨١٨٠٤,٩	٣٨٥٦٩١,٤
الملكية العقارية	٤٩٥,٧	٢٦٣٨٠٦,١	٢٦٤٣٠١,٨	٥١٥,٨	٢٧٤٣٠٤,٤	٢٧٤٨٢٠,٢
خدمات الأعمال	٣٢٥٥,٥	١٠٣٥٥٣,٨	١٠٦٨٠٩,٣	٣٣٧٠,٧	١٠٧٥٠٠,٥	١١٠٨٧١,٢
الحكومة العامة	٣٠٦٢٥٢,٠	٠,٠	٣٠٦٢٥٢,٠	٣١٤٤٥٢,١	٠,٠	٣١٤٤٥٢,١
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	٤٧١٢,٢	١٧٤١٧١,٦	١٧٨٨٨٣,٨	٤٨٧٤,٧	١٨٠٨٧١,١	١٨٥٧٤٥,٨
التعليم	٠,٠	٦٦١٣٢,٠	٦٦١٣٢,٠	٠,٠	٦٨٥٧٨,٥	٦٨٥٧٨,٥
الصحة	٤١١٩,٦	٧٧٥٤٢,٥	٨١٦٦٢,١	٤٢٥٧,٨	٨٠٣٩٤,٣	٨٤٦٥٢,٢
أخرى	٥٩٢,٦	٣٠٤٩٧,١	٣١٠٨٩,٧	٦١٦,٩	٣١٨٩٨,٣	٣٢٥١٥,٢

المصدر : وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

٢/٦) الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي

بأسعار عام ٢٠١٦/٢٠١٧

السنة المالية	القيمة بالمليار جنيه		الهيكل (%)		معدل التغير + (-) (%)	
	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨
١- الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (٢+٥-٦)	٣٦٥٤,٤	٣٨٥٧,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٥,٣	٥,٦
٢- إجمالي الإنفاق المحلي (٣+٤)	٤٠٥٧,٢	٤١٧٥,٥	١٠٨,٢	١١١,٠	٣,٠	٢,٩
٣- الاستهلاك النهائي	٣٤٤٣,٩	٣٤٨١,٦	٩٠,٣	٩٤,٢	١,١	١,١
الاستهلاك النهائي الخاص	٣٠٨٧,٩	٣١١٥,٦	٨٠,٨	٨٤,٥	١,٠	٠,٩
الاستهلاك النهائي الحكومي	٣٥٦,٠	٣٦٦,٠	٩,٥	٩,٧	١,٧	٢,٨
٤- التكوين الرأسمالي الإجمالي	٦١٣,٣	٦٩٣,٩	١٧,٩	١٦,٨	١٥,٧	١٣,١
الاستثمارات	٦٠١,٣	٦٨٠,٤	١٧,٦	١٦,٥	١٦,٩	١٣,٢
التغير في المخزون	١٢,٠	١٣,٥	٠,٣	٠,٣		
٥- الصادرات السلعية والخدمات	٧٢٢,١	٧٠٦,٦	١٩,٨	١٨,٣	٣١,٦	(٢,١)
٦- الواردات السلعية والخدمات	١١٢٤,٩	١٠٢٤,٦	٣٠,٨	٢٦,٥	١٠,٦	(٨,٩)

المصدر : وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

(٣/٦) الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر الجمهورية) (يناير ٢٠١٠=١٠٠) *

الرقم العام	الأقسام	الوزن النسبي	يونيو ٢٠١٧	يونيو ٢٠١٨	يونيو ٢٠١٩	معدل التضخم (%)	
						السنة المالية	السنة المالية
						٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨
		١٠٠,٠٠	٢٤٠,٣	٢٧٤,٨	٣٠٠,٦	١٤,٤	٩,٤
	الطعام والمشروبات	٣٩,٩٢	٣١٥,٨	٣٤٧,٨	٣٨٣,٨	١٠,١	١٠,٣
	المشروبات الكحولية والدخان	٢,١٩	٤٢٩,٥	٥٢٠,٧	٥٧٣,٥	٢١,٢	١٠,١
	الملابس والأحذية	٥,٤١	١٧٦,٠	٢٠٢,٢	٢١٩,٢	١٤,٩	٨,٤
	المسكن والمياه والكهرباء و الغاز والوقود	١٨,٣٧	١٤٠,٩	١٦٦,٧	١٧٩,٣	١٨,٤	٧,٥
	الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	٣,٧٧	٢٠٢,١	٢٢٧,٥	٢٣٥,٨	١٢,٦	٣,٦
	الرعاية الصحية	٦,٣٣	١٩٤,٣	٢١٦,٢	٢٢٨,٦	١١,٣	٥,٧
	النقل والمواصلات	٥,٦٨	١٨١,٦	٢٨١,٦	٢٨٧,٤	٥٥,١	٢,١
	الاتصالات السلكية واللاسلكية	٣,١٢	٩٨,٦	١٠٩,٤	١٠٩,٥	١١,٠	٠,٠
	الثقافة والترفيه	٢,٤٣	٢٨٢,٧	٣٠٣,١	٣٥٧,٢	٧,٢	١٧,٨
	التعليم	٤,٦٣	٢٤٦,٠	٢٩٤,٢	٣٣٧,٣	١٩,٦	١٤,٧
	المطاعم والفنادق	٤,٤٣	٢٦٨,٢	٣٠٢,٧	٣٤١,٧	١٢,٩	١٢,٩
	السلع و الخدمات المتنوعة	٣,٧٢	١٥٩,٨	١٨٦,٦	٢٠١,٩	١٦,٧	٨,٢

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين).

* صدرت في أغسطس ٢٠١٠ السلسلة التاسعة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، واستخرجت الأوزان المستخدمة في تركيب الرقم القياسي لها من نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، باتخاذ شهر يناير ٢٠١٠ كفترة أساس.

(٤/٦) الأرقام القياسية لأسعار المنتجين (يناير ٢٠١٦ = ١٠٠)

النشاط الإقتصادي	الوزن النسبي	يونيو ٢٠١٧	يونيو ٢٠١٨	يونيو ٢٠١٩	معدل التضخم (%)	
					السنة المالية	
					٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨
الرقم العام	١٠٠,٠	١٤٦,٧	١٩٦,٦	٢٠٢,٤	٣٤,٠	٣,٠
الزراعة و صيد الأسماك	٢٤,٣	١٣٣,٧	١٥٧,١	١٧٧,١	١٧,٥	٢,٥
التعدين و إستغلال المحاجر	٢٧,١	١٥١,٥	٢٣٠,٣	٢١٠,٦	٥٢,٠	(٢,٧)
الصناعات التحويلية	٣٨,٦	١٥٣,٥	٢٠٧,٨	٢١٤,٣	٣٥,٤	١,٣
إمدادات الكهرباء و الغاز و البخار و إمدادات التكييف	٢,٦	١٣٥,١	١٦٢,٣	٢٧٧,٦	٢٠,١	١,٥
أنشطة الإمداد المائي وشبكات الصرف الصحي وإدارة ومعالجة النفايات	١,٣	١٢٢,٦	١٩٩,٨	١٩٩,٨	٦٣,٠	٠,٠
النقل و التخزين	٠,٥	١٢١,٩	١٢٢,٥	١٢٤,٧	٠,٥	٠,٠
أنشطة خدمات الغذاء و الإقامة	٤,٥	١٥٧,٨	١٦١,٧	١٧٩,٧	٢,٥	٠,٤
أنشطة المعلومات و الإتصالات	١,١	١٠٠,٠	١٠٤,٦	١٠٤,٦	٤,٦	٠,٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المنتجين) التي تصدر كل شهرين.

٢٥/ب
البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

(١/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة

(بالمليون جنيه)

٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٨/٢٠١٧		خلال السنة المالية
الحكومة العامة	قطاع الموازنة العامة	الحكومة العامة	قطاع الموازنة العامة	
<u>١٠٨٠١٥٢</u>	<u>٩٤١٩١٠</u>	<u>٩١٥٩٧٤</u>	<u>٨٠٥٧٤١</u>	إجمالي الإيرادات
٧٣٦١٢١	٧٣٦١٢١	٦٢٨٠٨٣	٦٢٨٠٨٣	الإيرادات الضريبية
٢٦٠٩	٢٦٠٩	١٩٨٩	١٩٨٩	المنح
١٠١٠٤٧	٧٠٣٥٤	٩٣٨٨١	٧٠٣١٧	عوائد الملكية
٥٣٥٦٥	٥٣٥٦٥	٤٤٦٩٣	٤٤٦٩٣	حصيلة بيع السلع والخدمات
٤١٧٤٩	٤١٧٤٩	٣١٤٣٠	٣١٤٣٠	تمويل الاستثمارات
١٤٥٠٦١	٣٧٥١٢	١١٥٨٩٨	٢٩٢٢٩	أخرى
<u>١٥٠٥١٨٧</u>	<u>١٣٦٩٨٧٠</u>	<u>١٣٣٥٩٨٠</u>	<u>١٢٢٩١٣٢</u>	إجمالي النفقات
٢٦٨٣٧٣	٢٦٦٠٩١	٢٣٩٠٧٦	٢٣٦٩٢٠	الأجور وتعويضات العاملين
٦٢٦٩٧	٦٢٣٦٥	٤٨٢٩٦	٤٧٨٧٩	شراء السلع والخدمات
٥٠٦٤٧١	٥٣٣٠٤٥	٤١٥٠٩٧	٤٣٧٣٥٩	الفوائد
٤٤٦٥٢٧	٢٨٧٤٦١	٤٥٥٤٩٨	٣٢٩٠٧٦	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٧٧٦٥٣	٧٧٥٦٦	٧٢٣٤٩	٧٢٣١٤	النفقات الأخرى
١٤٣٤٦٦	١٤٣٣٤٢	١٠٥٦٦٤	١٠٥٥٨٤	شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)
<u>٤٢٥٠٣٥-</u>	<u>٤٢٧٩٦٠-</u>	<u>٤٢٠٠٠٦-</u>	<u>٤٢٣٣٩١-</u>	الرصيد النقدي
<u>٤٢٣٠١٩-</u>	<u>٤٢٩٩٥١-</u>	<u>٤٢٥٣٨٥-</u>	<u>٤٣٢٦٩٧-</u>	الرصيد الكلي*
٨٣٤٥٢	١٠٣٠٩٤	١٠٢٨٨-	٤٦٦٢	الرصيد الأولي**

المصدر : وزارة المالية.

* متضمناً صافي حيازة الأصول المالية.

** الرصيد الكلي بعد استبعاد مدفوعات الفوائد من إجمالي النفقات.

تابع (١/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة

(بالمليون جنيه)

٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٨/٢٠١٧		خلال السنة المالية
الحكومة العامة	قطاع الموازنة العامة	الحكومة العامة	قطاع الموازنة العامة	
٤٢٣٠١٩	٤٢٩٩٥١	٤٢٥٣٨٥	٤٣٢٦٩٧	مصادر التمويل
٤٠٦٣٢٤	٤٦٧٩٤٩	٣٨٢٩٦٣	٤٢٩٧٨٤	التمويل المحلي
١٧٥٣٩١	٢٠٣٤٣٢	١٧٥٩٤٧	١٧٦٢٠١	التمويل المصرفي
٤٩٢٨٤	٤٩٢٨٤	٤١٤٩	٤١٤٩	البنك المركزي
١٢٦١٠٧	١٥٤١٤٨	١٧١٧٩٨	١٧٢٠٥٢	البنوك الأخرى
٢٣٠٩٣٣	٢٦٤٥١٧	٢٠٧٠١٦	٢٥٣٥٨٣	التمويل غير المصرفي
٠,٠	١١٧٧٤٠	٠,٠	١١١٥٤٤	من بنك الاستثمار القومي
٠,٠	٤٩١٩١	٠,٠	٦٠٨٨٢	من صناديق التأمينات
١١٢٠٧٩	١١٢٠٧٩	٩٨١٣٥	٩٨١٣٥	من مصادر غير مصرفية أخرى
١٣٣٣٤٧	٠,٠	١٢٥٨٥٩	٠,٠	اقتراض من بنك الاستثمار القومي
١٤٤٩٣-	١٤٤٩٣-	١٦٩٧٨-	١٦٩٧٨-	الحسابات الخاصة بالهيئات الاقتصادية
١٧٨٦٥٢	١٧٨٦٥٢	٢٣٠٣٣٢	٢٣٠٣٣٢	الاقتراض الخارجي
٢٣٨٩	٥٢٣٠٣-	٤١٧٢-	٤٣٦٨١-	أخرى
١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	التمويل المتأثر بالاستيعادات
٢٨٣١٤	٢٨٣١٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	فروق إعادة التقييم
٣٥٦٥٧-	٣٥٦٥٧-	٤٣٠٦٢-	٤٣٠٦٢-	الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية لأذون الخزانة
١٥٧٠٠٤-	١٥٧٠٠٤-	١٤٢٦٨٠-	١٤٢٦٨٠-	غير محدد
٨,١-	٨,٢-	٩,٥-	٩,٦-	الرصيد النقدي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
٨,٠-	٨,٢-	٩,٧-	٩,٨-	الرصيد الكلي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
١,٦	٢,٠	٠,٢-	٠,١	الرصيد الأولي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
٢٠,٥	١٧,٩	٢٠,٨	١٨,٣	الإيرادات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
٢٨,٦	٢٦,١	٣٠,٣	٢٧,٩	النفقات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر : وزارة المالية.

ب/٢٧

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

(١/٨) ميزان المدفوعات

(مليون دولار)

السنة المالية		
*٢٠١٩ / ٢٠١٨	*٢٠١٨ / ٢٠١٧	
<u>٣٨٠٣٤,٤-</u>	<u>٣٧٢٧٦,٠-</u>	الميزان التجاري
٢٨٤٩٥,٠	٢٥٨٢٧,٠	حصيلة الصادرات
١١٥٥٧,٠	١٧٧٣,٠	البترول
١٦٩٣٨,٠	١٧٠٥٤,٠	اخرى
٦٦٥٢٩,٤-	٦٣١٠٣,٠-	مدفوعات عن الواردات
١١٥٤٨,٩-	١٢٤١٩,٨-	البترول
٥٤٩٨٠,٥-	٥٠٦١٣,٢-	اخرى
<u>١٣٠٣٦,٥</u>	<u>١١١٢٢,٤</u>	ميزان الخدمات
<u>٢٤٤٢٣,٦</u>	<u>٢١٤٨٦,٩</u>	المتحصلات
٨٦٠٠,٣	٨٧٠٧,٩	النقل
٥٧٣٠,٧	٥٧٠٦,٧	منها: رسوم المرور في قناة السويس
١٢٥٧٠,٦	٩٨٠٤,٣	السفر
٧١٨,٨	٦٣٦,٧	متحصلات حكومية
٢٥٣٣,٩	٢٣٣٨,٠	متحصلات اخرى
<u>١١٣٨٧,١</u>	<u>١٠٣٦٤,٥</u>	المدفوعات
١٧٩٢,٤	١٤٨٠,٢	النقل
٢٩٠٢,٩	٢٤٥١,٥	السفر
٦٩٢,٤	١٤٩٣,٥	مصرفات حكومية
٥٩٩٩,٤	٤٩٣٩,٣	مدفوعات اخرى
<u>١١٠٠٩,٦-</u>	<u>٦٢٧٩,٦-</u>	ميزان دخل الاستثمار
١٠١٤,١	٨٣٥,٤	متحصلات دخل الاستثمار
١٢٠٢٣,٧	٧١١٥,٠	مدفوعات دخل الاستثمار ⁺⁺
٢٥٧٤,١	١٦١٦,١	منها: فوائد مدفوعة
<u>٢٥١١٣,٦</u>	<u>٢٦٤٧٠,٩</u>	التحويلات الجارية
٢٤٧٦٣,١	٢٦٢٦٤,٧	التحويلات الخاصة (صافي)
٢٥١٥٠,٨	٢٦٣٩٢,٩	منها: تحويلات المصريين العاملين بالخارج
٣٥٠,٥	٢٠٦,٢	التحويلات الرسمية (صافي)
<u>١٠٨٩٣,٩-</u>	<u>٥٩٦٢,٣-</u>	رصيد المعاملات الجارية

تابع (١/٨) ميزان المدفوعات

(مليون دولار)

السنة المالية		
*٢٠١٩ / ٢٠١٨	*٢٠١٨ / ٢٠١٧	
١٠٨٥٦,٩	٢١٩٩٦,٥	<u>الحساب الرأسمالي والمالي</u>
١٢٩,٢-	١٥٠,٧-	<u>الحساب الرأسمالي</u>
١٠٩٨٦,١	٢٢١٤٧,٢	<u>الحساب المالي</u>
٣٧٤,٠-	٢٧١,٢-	الاستثمار المباشر في الخارج
٨٢٣٦,٣	٧٧١٩,٥	الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (صافي)**
٩٦,٤-	٢٠,٨-	استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج
٤٢٣٠,١	١٢٠٩٤,٨	استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر (صافي)
٥٠٩٤,٢	٥٢٩٣,٢	منها: سندات
١٠٠٩,٩-	٢٦٢٤,٩	الاستثمارات الأخرى
٦٢٥٣,٤	١٠٢٧٨,٨	<u>صافي الاقتراض</u>
٣٣٣٣,٧	٦٧٣٨,٥	<u>قروض متوسطة وطويلة الأجل</u>
٥٥٢٥,٢	١٨٤٦,٤	المستخدم
٢١٩١,٥-	٢١٠٧,٩-	المسدد
٨٢٨,٨	١١١٨,٥	<u>تسهيلات موردين ومشتريين متوسطة الأجل</u>
١١٦٠,٨	١٣١٣,٦	المستخدم
٣٣٢,٠-	١٩٥,١-	المسدد
٢٠٩٠,٩	٢٤٢١,٨	<u>تسهيلات موردين ومشتريين قصيرة الأجل (صافي)</u>
٨٨٨١,٦-	٤٥١١,٩-	<u>أصول أخرى</u>
٢٣,٤-	١١٦,٤-	البنك المركزي
١٧٦٤,٧-	٢١٦١,٧	البنوك
٧٠٩٣,٥-	٦٥٥٧,٢-	أخرى
١٦١٨,٣	٣١٤٢,٠-	<u>خصوم أخرى</u>
١٥٣٧,٨	٣١٧٩,٢-	البنك المركزي
٨٠,٥	٧٣٧,٢	البنوك
٦٥,٥-	٣٢٤٦,٥-	<u>صافي السهو والخطأ</u>
١٠٢,٥-	١٢٧٨٧,٧	<u>الميزان الكلي</u>
١٠٢,٥	١٢٧٨٧,٧-	<u>التغير في الأصول الاحتياطية للبنك المركزي، الزيادة (-)</u>

المصدر : البنك المركزي المصري

*أرقام مبدئية .

(++) بيانات محدثة وفق منهجية جديدة لتجميع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وأرباحه لتتضمن كافة الأرباح المحققة ولم يتم توزيعها بعد، والتي كانت تقتصر في السابق على الأرباح المعاد استثمارها فقط، وذلك وفقاً لقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٣٢ لسنة ٢٠١٩، وذلك ابتداء من الربع الأول ٢٠١٩/٢٠١٨.

ب/٢٩

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩

(٢/٨) متوسط أسعار الصرف
(بالجنيه لكل عملة أجنبية)

يونيو ٢٠١٩		يونيو ٢٠١٨		في نهاية
				أولاً: سعر الدولار الأمريكي في سوق الانترنت
١٦,٧٠٥٧		١٧,٨٨٧٨		متوسط مرجح
بيع	شراء	بيع	شراء	ثانياً: أسعار العملات
١٦,٧٥٢٨	١٦,٦٥٢٨	١٧,٩٣٤٣	١٧,٨٣٤٨	دولار أمريكي
١٩,٠٥١٣	١٨,٩٣٥٩	٢٠,٧٦٦٢	٢٠,٦٤٣٧	يورو
٢١,٢٨٩٤	٢١,١٥٥٧	٢٣,٤٥٦٣	٢٣,٣١٨٩	جنيه استرليني
١٧,١٣٣١	١٧,٠٢٥٦	١٧,٩٧٣٩	١٧,٨٦٦٩	فرنك سويسري
١٥,٥٢٩١	١٥,٤٣٢١	١٦,٢٧٥٨	١٦,١٨١٠	١٠٠ ين ياباني
٤,٤٦٧٢	٤,٤٤٠١	٤,٧٨٢١	٤,٧٥٥٤	ريال سعودي
٥٥,٢١٨٦	٥٤,٨٧٢٧	٥٩,٢٣٦١	٥٨,٨٧٠٣	دينار كويتي
٤,٥٦١٣	٤,٥٣٣٢	٤,٨٨٣٠	٤,٨٥٥٠	درهم الإمارات
٢,٤٣٦٨	٢,٤٢١٤	٢,٧٠٩٣	٢,٦٩٠٥	اليوان الصيني

المصدر : البنك المركزي المصري.

تم التعامل في سوق الانترنت اعتباراً من ٢٣ / ١٢ / ٢٠٠٤.

(١/٩) التعامل في الأسهم بسوق الأوراق المالية

خلال السنة المالية						
القيمة السوقية بالمليون	٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٨/٢٠١٧		عدد العمليات بالوحدة	
	الكمية بالآلاف	عدد العمليات بالوحدة	القيمة السوقية بالمليون	الكمية بالآلاف		
<u>٢٠٣٧٤٨</u>	<u>٤٦٢٨٩١٥٤</u>	<u>٥١٢٣٣٣٢</u>	<u>٣٠٣٨٥٧</u>	<u>٧٨١١٠٣٠٣</u>	<u>٧١٩٤٧٣٩</u>	أسهم (بالجنيه)
١٨٥٢٧٧	٤٣٤٠٧٨٨٢	٥٠٩٠٧٨٦	٢٩٠٣٦٠	٧٧١١٢٣٦٩	٧١٦٥٢٩٢	داخل المقصورة
١٨٤٧١	٢٨٨١٢٧٢	٣٢٥٤٦	١٣٤٩٧	٩٩٧٩٣٤	٢٩٤٤٧	خارج المقصورة
						أسهم بالعملة الأجنبية
<u>٧٦٥</u>	<u>٩٣٠٢١٢</u>	<u>٥٩٤٣٨</u>	<u>٥٨٦</u>	<u>٥٩٢٥٦٤</u>	<u>٥٦١٦٥</u>	(بالدولار)
٣٥٥	٤٣٥٠٧٣	٥٨٨٠٣	٢٩٥	٤٩٢٦٧٩	٥٥٦٦٣	داخل المقصورة
٤١٠	٤٩٥١٣٩	٦٣٥	٢٩١	٩٩٨٨٥	٥٠٢	خارج المقصورة
<u>٨</u>	<u>١٢٧٩٣</u>	<u>٦١</u>	<u>٣٩</u>	<u>٤١٨٧</u>	<u>٤٥</u>	(بالبيورو)
-	-	-	-	-	-	داخل المقصورة
٨	١٢٧٩٣	٦١	٣٩	٤١٨٧	٤٥	خارج المقصورة

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية - التقرير الشهري لسوق المال.

(٢/٩) التعامل فى السندات ووثائق صناديق الاستثمار بسوق الأوراق المالية

خلال السنة المالية					
٢٠١٩/٢٠١٨			٢٠١٨/٢٠١٧		
القيمة السوقية بالآلف	الكمية بالآلف	عدد العمليات بالوحدة	القيمة السوقية بالآلف	الكمية بالآلف	عدد العمليات بالوحدة
<u>٦٦٩٨٢٧٨٢</u>	<u>٦٦٥٧١</u>	<u>١٣٥٣</u>	<u>٢٠٨٢٧٧٨٩</u>	<u>٢٠١١١</u>	<u>٨٨١</u>
٦٦٩٨٢٧٨٢	٦٦٥٧١	١٣٥٣	٢٠٨٢٧٧٨٩	٢٠١١١	٨٨١
-	-	-	-	-	-
<u>١٨٥٣٥١٨</u>	<u>١٦٥٠١</u>	<u>٢٣٩٣٢</u>	<u>٢٨٧٧٣٢٢</u>	<u>٢١٨٠٦</u>	<u>٣٢٣٤٥</u>

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية - التقرير الشهرى لسوق المال.

(٣/٩) تعاملات الأجانب في سوق الأوراق المالية

<u>خلال السنة المالية</u>		
<u>٢٠١٩/٢٠١٨</u>	<u>٢٠١٨/٢٠١٧</u>	
<u>٥٧٥٠٠-</u>	<u>٧٨٢٤٥</u>	<u>صافي عدد العمليات (بالوحدة)</u>
٧٢٥٩٤٠	٩٤٣١٩٤	مشتريات
٧٨٣٤٤٠	٨٦٤٩٤٩	مبيعات
<u>٥٧٤-</u>	<u>٢١٣-</u>	<u>صافي كمية الأوراق (بالمليون)</u>
٦٤١٧	١٢٩١٠	مشتريات
٦٩٩١	١٣١٢٣	مبيعات
<u>٩٣٨-</u>	<u>٦٥٨١</u>	<u>صافي قيمة الأوراق (بالمليون جنيه مصري)</u>
٦٠٣٦٥	٩٦٥٩٦	مشتريات
٦١٣٠٣	٩٠٠١٥	مبيعات

المصدر: تم تحديث بيانات الجدول وفقاً لأحدث بيانات صادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية.

سلسلة المطبوعات الدورية للبنك المركزى المصرى

الاسم	اللغة	دورية الصدور
١- النشرة الإحصائية الشهرية	العربية والإنجليزية	شهرى
٢- المجلة الاقتصادية	العربية والإنجليزية	كل ثلاثة أشهر
٣- التقرير السنوى	العربية والإنجليزية	كل سنة مالية
٤- تقرير عن الوضع الخارجى للاقتصاد المصرى	الإنجليزية	كل ثلاثة أشهر

ملحوظة :

- جميع مطبوعات البنك منشورة على موقع البنك المركزى المصرى بشبكة الانترنت وعلى العنوان التالى: www.cbe.org.eg